علي المحمدي

السلطة والمجتمع في المغرب

نموذج أيت با عمران

Carta numero 280.

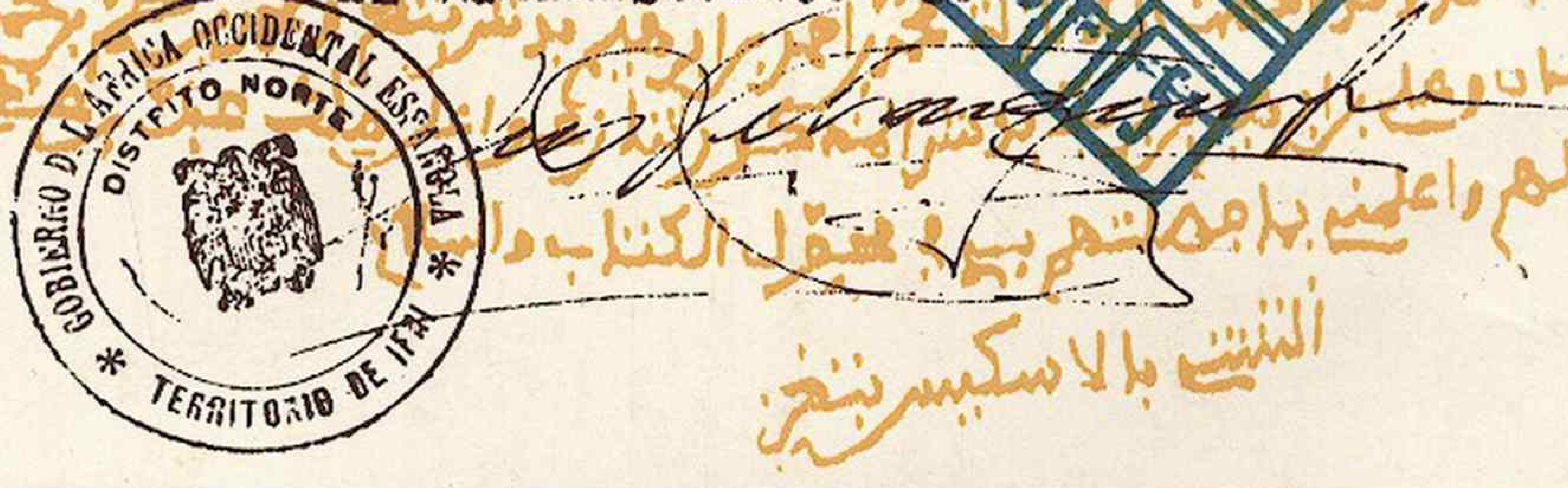
Al Cadi Siti Atman ben Zuber ben Mohammed.

Envio a tu presencia a los llamados MOHAMMED BEN AHMED BEN BRAHIM (3040), de Butugo, MOHAMMED BEN HAMMU BEN MEHAN (6829) y ALI BEN BRAHIM BEN BRIC (4011), de Imunegen y Buarmasen, que pleitean sobre todo lo que fue de Abdelah U Addi.

Resuelve e informame.

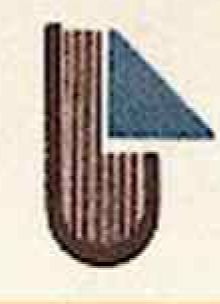
Tiugsa 29 de Noviembre de 1.948.

El Administrador Accidental.



المعرفة التاريخية





علي المحمدي

السلطة والمجتمع في المغرب

نموذج أيت با عمران

الرموز المستعملة

خ. ع.: الخزانة العامة بالرباط
خ. ح.: الخزانة الحسنية بالرباط (الخزانة الملكية سابقا)
م. : مخطوط.
و : وجه الورق (أي الصفحة المرقمة من الورقة).
ظ : ظهر الورقة (الصفحة غير المرقمة باعتبارها تابعة لرقم وجه الورقة).
و. خ : وثيقة خصوصية.
أ. ت : أرشيف أسرة الحسين أهاشم التازروالتي.
م. س : مصدر سابق الذكر.
س : السلطان.
و : وفق.
ر : رقم.

علي المحمدي

السلطة والمجتمع في المغرب
نموذج أيت با عمران

دار توبقال للنشر
عمارة معهد التسيير التطبيقي. ساحة محطة القطار
بلفدير. الدار البيضاء 05 ـ المغرب
الهاتف : 24.06.05/42

تَمَّ نَشْرُ هَذَا الكِتَاب ضِمْن سِلْسِلة
المعرفـة الاجتمـاعيـة

الطبعة الأُولى : 1989

رقم الإيداع القانوني 1989/268

تقديم

علاقات الجهاز المخزني بالتنظيمات المحلية : هذه إحدى المشكلات العويصة في تاريخ المغرب، خاصة في الفترة الأخيرة منه. طرحت القضية أولا في الحقل الديبلوماسي لمعرفة مدى نفوذ المخزن وبالتالي حدود الدولة الفعلية، وطرحت ثانيا أيام الحماية الفرنسية لمعرفة عمق تعلق السكان بالشريعة، وطرحت ثالثا بعد الاستقلال لمعرفة ملامح «الديمقراطية الفطرية المغربية» إن صح هذا التعبير المستحدث. فطفحت بها المؤلفات على شتى أنواعها وتناقضت فيها الآراء والتأويلات ليس فقط بين ممثلي الدول الأوربية وموظفي المخزن، ولا بين أنصار الاستعمار وأقطاب الوطنية، بل بين الباحثين الأجانب أنفسهم، من فرنسيين وغيرهم.

يجد الباحث المعاصر نفسه أمام ركام من النظريات يصعب عليه أن يتلمس أوجه الصحّة فيها. قال البعض : لنضرب صفحا عن كل هذا، لنعود الى الأصول، لنغيّر المنظور حتى نرى نشاط المركز (المخزن) انطلاقا من الهامش (الجماعات المحلية) لا العكس. هذا الرأي لايمثّل في الحقيقة ثورة منهجية، إذ هو امتداد لفرضية الاثنوغرافية الفرنسية التي قالت دائما إن تاريخ المغرب الحقيقي هو تاريخ القبائل المحفوظ في أذهان الأشياخ، لاتاريخ المخزن المدّون في قوالب موروثة من الشرق العريق. دعا هنري تيراس في ختام كتابه **تاريخ المغرب** إلى كتابة تواريخ إقليمية عن الريف والغرب والحوز وسوس. صدرت كتب عن عدة مدن وقرى مغربية إثر وازع وتشجيع من موظفي المقيمية العامة.

لقد دلت تجارب أجنبية، أثناء دراسة الثورة الفرنسية والثورة الصناعية الانجليزية أن تجديد تمثل الأحداث لايتولد حتما عن بحوث محدودة محليا، إذا لم يواكب المشروع استقاء مفاهيم جديدة من العلوم الاجتماعية الأخرى.

من أسباب صعوبة تحقيق التجديد المنشود عن طريق البحوث المحلية في المغرب غموض معنى القبيلة، غموض دفع محرّري **تاريخ افريقيا العام** الصادر عن منظمة اليونيسكو أن لايستعملوا الكلمة إلا مقرونة بمزدوجتين.

هل القبيلة في المغرب مفهوم محلي أم مفهوم مخزني ؟

هذا هو جوهر المسألة. لايكفي في تناولها ترديد البديهيات لأن التاريخ كعلم يتخطى البداهة. ومن دلائل الانكسار المنهجي والفكري، أن نعتمد كوثائق أصيلة بواكر المدرسة الاثنوغرافية !

ما يلفت النظر في دراسة الأستاذ علي المحمدي هو وعيه التام بهذه الاشكالية. سيلاحظ القارىء ثلاث ميزات فيما كتب. الأولى أنه في أغلب الأوقات (إلا في القسم الخامس الذي قدم أصلا كمساهمة في مناظرة عامة) يتحاشى اعتماد أقوال الآخرين، قدامى ومعاصرين، لا يحجم عن ردّ أحكام ابن خلدون ومختار السوسي فأحرى جاك بيرك وروبير مونطاني. ينطلق من، ويقف عند، الوثائق الأولية التي حدّدها بدقة. هذا الموقف يدل على ذهنية علمية فطرية. الثانية أنه قدم لنا باستمرار نماذج لتحليل النصوص سيستفيد منها طلبة الجامعة أيما استفادة وفي نفس الوقت يزودنا بمثال عن التاريخ التحليلي الذي يجب أن يخلق في مناخنا الثقافي العام التاريخ السردي. الثالثة أنه يتحاشى التأويل البعيد لكي لايتحول عمله الى شهادة تزكية لقول أو نظرية.

وماذا عن الخلاصة ؟

هل برهن الباحث على هيمنة المخزن أم على استقلال الجماعات المحلية ؟ قد يتساءل القارىء في نهاية بعض التحليلات : ألم تصل الجماعة المحلية الى حدّ من التنظيم الذاتي ومن تقنين علاقاتها بالجماعات المجاورة يجعلها تستحق أن تسمّى قبيلة في تعريف أفنس — بريتشارد ؟ الواقع أن دراسة المحمدي تلغي هذا الطرح الثنائي.

ألم يكن تصور المخزن السياسي يحوم حول نظام فيديرالي بين القبائل ؟

ألم يتصور المخزن نفسه في هيئة محكمة فيديرالية عليا ؟

لا أجزم بأن المؤلف يطرح صراحة المسألة على هذا الشكل، بسبب تحفظه المنهجي وتوقفه عند مؤدّى النصّ، ولكني أقول : هذا ما استخلصته من تحليلاته الوافية وهو رأي يستحق المناقشة على كل حال. من الواضح أن الموضوع يستدعي مساهمة باحثين في علوم اجتماعية أخرى، لكن هؤلاء يتوقفون في تأويلاتهم على بحوث دقيقة وموثقة مثل البحث الذي يقدمه لنا الأستاذ المحمدي والذي اعتبره دالّة على نضج المدرسة التاريخية المغربية.

د. عبد الله العروي

عضو أكاديمية المملكة المغربية

تمهيد

اعتمد الغزو الاستعماري الذي استهدف المجتمع المغربي أساليب وأدوات مختلفة. كان من جملة هذه الأدوات التأويل؛ ذلك أن دعاة الاستعمار على اختلاف تخصصاتهم، أولوا ظواهر وتنظيمات المجتمع المغربي تأويلا يساير المرامي التوسعية. ومن ثم غدا المغرب في تصورهم مجال تعارض متعدد المظاهر. فكك هؤلاء الدعاة تراب المغرب الى مناطق تابعة لسلطة المخزن وأخرى خارجة عنها، معتمدين مؤشرات تنم عن التقابل : العرف والشرع، البربر والعرب، الجبل والسهل...

كانت ايت باعمران من ضمن القبائل التي اشتد الصراع حولها بين المخزن وقوى استعمارية. إذ استهدفت انجلترا وفرنسا، بدءا من منتصف القرن التاسع عشر، الدخول في علاقات مباشرة مع أعيان ايت باعمران وقبائل تكنة في إطار مخططات توسيعية تتعدى المغرب لتشمل بلدان افريقيا السوداء. استدعى هذا الوضع المتفاقم الخطورة ردود فعل مخزنية. غير أن ممثلي الدول الأوربية المعنية، لم يترددوا في نكران امتداد السلطة المخزنية الى القبائل الواقعة الى جنوب نهر ولغاس. هذا الادعاء لم يطمسه الزمن، إذ وجد من عمل على بعثه في عصرنا هذا. إن قدرة هذه المسألة على الانبعاث من شأنه أن يسبغ على تجديد النظر فيها طابع المشروعية.

اهتم هذا البحث بالمسألة المذكورة من خلال تتبع علاقة المجتمع الباعمراني بالمخزن، في فترة كان من سماتها ضعف السلطة المركزية وشدة انشغالها بالمد الاستعماري. ومرجع اختيار المجتمع الباعمراني كمجال للبحث، توفره على جميع المؤشرات التي اعتمدها الاستعماريون في تأكيد الخروج عن طاعة المخزن.

وحتى لايظل البحث منحصرا في كل من التصور المخزني والتصور الاستعماري، اتجهنا نحو استجلاء التصور الباعمراني بمختلف مستوياته. استوجب هذا المنحى التعرف على مختلف جوانب حياة المجتمع الباعمراني، لدراسة درجة وأشكال الحضور المخزني به، قصد قياس مصداقية التصورات الثلاث.

لقد اختيرت رقعة جغرافية محددة فضاء لمناقشة مسألة علاقة السلطة بالمجتمع، وما اعترى هذه العلاقة من تحول في ظرف ميزه على مستوى العالم العربي، تفكيك القوى الاستعمارية لمختلف وحداته وتأويلها لتنظيماته تأويلا يتلاءم مع ابعاد مخططاتها التوسيعة. ومن ثم فضيق مجال البحث الصادر عن اعتبارات منهجية، لا يعني غياب وعي مسبق بضرورة النظر الى المسألة المطروحة في مختلف ابعادها وتباين مستوياتها، عبر قياس صدى مؤثرات ظرفية تجاوزت المستوى الوطني والقومي.

ان طبيعة هذا التحدي الحضاري الذي ما يزال متواصلا باشكال مختلفة، من جملة ما يدعو اليه تعميق المعرفة بثوابت ومتغيرات مجتمعاتنا، وبمدى تأثيرها في اشكال مواجهة الغرب. من هنا تأتي ضرورة فتح حوار جاد، على مستوى الوطن العربي، بين مقاربات موحدة الافق ومتكاملة الاختصاص. انه حوار يندرج في مشروع يصبو لاعادة النظر في معرفة الكل عبر تعميق المعرفة بالجزء، وبما يطرح ذلك من قضايا على مستوى المنهج، لما بين الكل والجزء من تفاعل...

الفصل الأول

أيـث بـاعـمْــران
البعد البـشـري

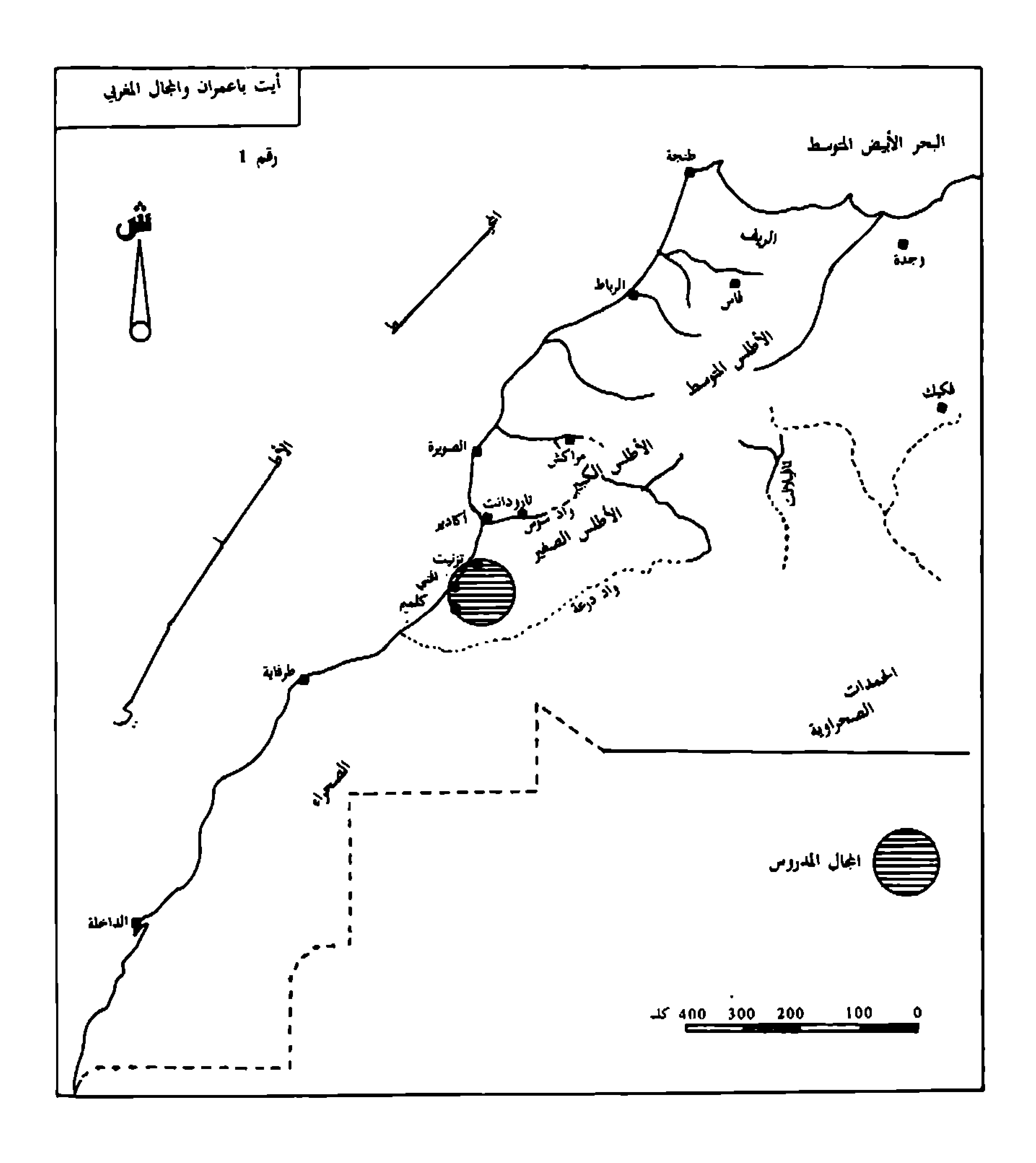
1. هـذا الاســم مـيـراث تـاريـخــي .

تتسم دلالة هذا الاسم بالازدواجية، فقد كان يستعمل للاشارة الى رقعة ترابية واقعة في جنوب غرب الأطلس الصغير، باعتبارها موطن مجموعة بشرية يعرف المنتمون لها بالباعمرانيين. ولما كان تحديد البعد الجغرافي لدلالة الاسم المعني متوقفا على الاحاطة ببعده البشري، لزم البدء بمحاولة تتبع الاسم من زاوية بعده الأخير.

لقد أشار بيرك، في إطار محاولته تحديد دلالة سكساوة، الى كون الأسماء التي من هذا الحجم تظل دالا بدون مدلول (1). وعلى ضوء هذه الخلاصة يقترح توجيه البحث عن دلالة أي اسم في حجم سكساوة استنادا الى أسماء ـ تعرف بها وحدات اجتماعية ـ أكثر تواضعا من هذه الأسماء الدالة على شعوب. أما أحمد التوفيق فقد نحا منحى معاكسا، إذ أكد أن تتبع خاصية الاستمرار في الاسم لأية قبيلة من قبائل الأطلس الكبير، يعد من العناصر الأساسية المتحكمة في تحقيق فهم تاريخي لها (2). فالأسماء من حجم أيت باعمران ـ بناء على عامل

1 Berque (j) **Structures Sociales du Haut-Atlas-Paris** : Presse universitaires de France. 1955. PP.4-5

2 التوفيق (أحمد) **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر : اينولتان (1850 ـ 1912)** الدار البيضاء : مطبعة النجاح الجديدة، 1983، ص. 93.


أيت باعمران والمجال المغربي
رقم 1
ش
البحر الأبيض المتوسط
طنجة
الريف
وجدة
الرباط
فاس
الأطلس المتوسط
فكيك
الصويرة
مراكش
الأطلس الكبير
تارودانت
أكادير
واد سوس
الأطلس الصغير
تزنيت
كلميم
واد درعة
طرفاية
الحمدات
الصحراوية
الصحراء
المجال المدروس
الداخلة
0 100 200 300 400 كلم

التجدد الذي انتبه اليه بيرك، واستفاد من دراسته أحمد التوفيق في محاولته الكشف عن تاريخ اينولتان ــ ترمز دون شك الى واقع متجاوز تاريخيا، لكن الاشكال يكمن في كيفية التوصل الى الكشف عن هذا الواقع الممثل لمفتاح فهم الطابع الطلسمي الذي يكتسبه كل اسم من الحجم المذكور.

إن السعي الى الكشف عن مضمون أيت باعمران كأناس يستدعي التوفر على وثائق متسلسلة زمنيا، أعطي فيها لهذا الاسم من الاهتمام قدرا يمكن من إدراك دلالته. غير أن محاولة الكشف عن الوثائق التي ورد بها اسم أيت باعمران، تشمل في حد ذاتها مشكلا عويصا؛ يفرض تحديد منهج للبحث تجنبا للتيه في الحقب التاريخية، ما دام تاريخ ظهور التسمية المطلوبة مجهولا. يمكن القيام بمحاولة تبديد هذا الاشكال المنهجي اعتمادا على أسماء الوحدات القبلية باعتبارها صنفا من الآثار التاريخية. فالتعرف على أسماء الوحدات القبلية المنبثة في خريطة الأطلس الصغير الغربي، على ضوء القدر المتيسر من المعرفة بتاريخ تعمير جنوب المغرب، يمكن من تبين مجموعتين من الأسماء القبلية تمثلهما العينات التالية :

المجموعة الأولى	المجموعة الثانية
مَجَاطْ خَرْبِيلْ أولاد جَرارْ ذوِي بْلال	كَزُولَةْ زَنَاكَةْ تَكْنَةْ لَخْصَاصْ إِدَاوْلْتِيتْ إِدَا وْسَمْلالْ

تحيل الأسماء المكونة للمجموعة الأولى على تاريخ العبر لابن خلدون، باعتباره اهتم بتتبع تنقل المجموعات العربية الرحلية المعروفة بعرب معقل، إضافة لما أفرغه من جهد في التعريف بقبائل البربر. فابن خلدون أرخ لظهور عرب معقل بجنوب المغرب ببداية القرن السابع الهجري، مدرجا له ضمن مشاريع تمحورت حول حركة بني يدر [3]. فذكر ابن خلدون

3 ابن خلدون (ع) ــ **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر** ــ دار الكتاب، **1959**، ج **6**، ص. **122**.

لعمران من جملة أسماء البطون المعقلية، يحمل على التساؤل عما إذا كانت بداية القرن السابع الهجري تاريخ ظهور اسم باعمران؛ على اعتباره حصيلة التحالف الذي تم بين عرب معقل ـ في تطور لاحق لدخولهم جنوب المغرب ـ وبين قبائل سوس التي كانت منضوية تحت اسم كزولة أو زناكة أو لمطة [4]، لاسيما أن نسق التحالف الذي كان متبعا عند المجموعات الرحلية المعقلية يتميز بسيادة اسم الوحدة الأكثر هيمنة داخل الحلف على باقي وحداته، وعند تفككه تطفو على سطح الأحداث أسماء وحدات ـ كانت مغمورة داخل الحلف المتداعي ـ بفعل توليها زعامة أحلاف جديدة. أما الاضافة البسيطة التي دخلت على التسمية (با)، فيمكن اعتبارها من قبيل التحولات التي تعتري الأسماء، شأنها في ذلك شأن أسماء الوحدات القبلية التي كانت وما تزال تميز مواطن مجاورة لموطن أيت باعمران، مثل الاخصاص وتكنة الواردة عند ابن خلدون اسم لَخَصْ وتُكَنْ.

غير أن ديوان المنصور السعدي، المؤرخ بنهاية القرن العاشر الهجري، هو أقدم وثيقة ورد فيها الاسم المعني بالصيغتين التاليتين : بني بعمرانة وبعمرانة [5]، مما يفيد أن هذا الاسم كان موجودا، قبل تاريخ وضع الديوان، كرمز لكيان قبلي قائم الذات. ويؤكد ذلك وثيقة اسبانية تحمل تاريخ 18 فبراير 1499 [6]، بمعنى أنها سابقة في الزمن للوثيقة السعدية آنفة الذكر، ورد فيها تعريف سكان قصر إفني [7] باسم أولاد عمار، الذين كانوا يشكلون مشيخة غدت في التاريخ المذكور أعلاه تابعة لمملكة قشتالة. فالموقع الجغرافي مضبوط، غير أن الاسم عمار وليس عمران. ولعل مرجع الاختلاف بين الاسمين، تحريف المترجمة لاسم أولاد عمران المشار اليه من طرف مارمول [8] والناصري [9].

فاسم أيت باعمران قد يجوز اعتباره من مخلفات الأحلاف، التي رافق تشكيلها اندماج عرب معقل في القبائل التي وجدوها بسوسْ، شأنها شأن بقية الأسماء المعقلية مثل ذوي بلال ومجاط وأولاد جرار. لكن هل يعني استمراره أن الحلف الذي يرمز له لم يتجاوز ؟

4 ابن خلدون (ع) ـ نفس مصدر الاحالة رقم. 3، ص. 137.

5 **ديوان المنصور السعدي**. ص. 5 ـ 10.

6 De Cenival (P) et De la Chapelle-possesions Espanoles sur la côte occidentale. d'Afrique-·**Hesp.** N° 20-21

7 يبدو من خلال مقارنة المصطلحات الواردة في النص مع ما كان سائدا في سوس مدى تصرف المترجمة في نقل هذه المصطلحات مثل أكادير التي أعطتها كمقابل القصر أو الشيخ التي ترجمتها بقبطان.

8 Marmol — **l'Afrique de Marmol** — Trad.par Nicols Perrot, Paris : Loris Billaire, M.Dc. LXVII, T.III, P.10

9 الناصري (أحمد) ـ **كتاب الاستقصا** ـ الدار البيضاء : دار الكتاب 1954، ج.2، ص. 180.

2. الاستـمـرار فـي الاســم .

ظل اسم أيت باعمران، منذ العهد السعدي، يوظف من قبل الاخباريين ومدوني الوثائق المخزنية، كرمز لمجموعة بشرية مستقرة في رقعة ترابية واقعة في بلاد سوس الأقصى على حد تعبيرهم. إن استمرار هذا الاسم يخفي أثر الأحداث التي عاشتها بلاد سوس عامة، من هجرة ونزوح... في التشكيلة القبلية التي تنعت بأيت باعمران، علما بأننا رجحنا كونه حصيلة اندماج عرب معقل في الوسط السوسي. إن استمرار نفس الاسم يستوجب القيام بتتبع تاريخي لمدلوله في مختلف أصناف الوثائق التي تيسرت الاستفادة منها، قصد التأكد من وجود تلازم بين اللفظ والمعنى في مختلف الاستعمالات التي خضع لها اسم أيت باعمران، بين العهد السعدي والقرن التاسع عشر؛ لحصر طبيعة خاصية الاستدامة التي ميزت الاسم المعني.

أ مدلول اسم أيت باعمران في الوثائق المخزنية.

لحصر دلالة هذا الاسم في الوثائق المخزنية، قمنا بعملية تتبع دياكروني له عبر ديوان الجباية سالف الذكر، وعبر مراسلات وظهائر علوية. وهكذا أمكننا الوقوف على مفهوم أيت باعمران بالنسبة للمخزن السعدي من خلال الجملة التالية : «... ويليه حساب بني بعمران بألف سرجة». مما يفيد أن دلالتها بالنسبة للمخزن السعدي، ليست سوى 1000 سرجة التي يقابلها 15000 كانون، باعتبار أن كل سرجة كانت تؤول في الديوان المذكور بخمسة عشر كانونا. ومؤدى ذلك هو أن أيت باعمران، يقابلها في تأويل المخزن السعدي عدد معلوم من الكوانين. فهي بهذا المفهوم لاتزيد على كونها مصطلحا ادرايا له دلالة خاصة في السجل الذي كان معتمدا في جباية الضرائب وفرض الكلف المخزنية.

أما على عهد الدولة العلوية، فقد أمكن تتبع الدلالة المخزنية، لأيت باعمران، عبر ظهائر ورسائل تمتد تواريخها من عهد السلطان مولاي اسماعيل الى عهد السلطان مولاي الحسن. وإن كانت الوثائق المذكورة لاتسمح بتتبع مسترسل زمنيا، لما يعتري تواليها من ثغرات، فهي مع ذلك جد كافية لتأكيد مواصلة المخزن العلوي لتوظيف اسم أيت باعمران بنفس المعنى الوارد في الديوان السعدي المذكور أعلاه. ذلك أن أيت باعمران، كاسم، كانت في مفهوم المخزن العلوي كيانا إداريا يتوسط بينه وبين المخزن المركزي أشياخ ينتمون الى نفس الوسط، الأمر الذي يمكنهم من مواكبة تطور وسطهم وحسن الاطلاع على ما يجرى به؛ ومن ثم فالمخزن المركزي كان لايعنيه من القبيلة سوى معرفة أشياخها الخاضعين لعامل التجدد، الذي كان لايتم إلا وفق العرف المخزني المعهود، الذي كان يقتضي استصدار أحد ورثة الشيخ الهالك

لظهير التعيين. فاسم أيت باعمران ثابت، وتأويل محتواه بيد الاشياخ الممثلين لارشيف مخزني يستند اليه كلما دعت الضرورة.

الاسم	الوثيقة	تاريخها
بني بعمرانة	ديوان المنصور السعدي	أول رجب 988 هـ
أيت بوعمران	رسالة صادرة عن السلطان مولاي اسماعيل	26 جمادى الثانية 1125 هـ
أيت بوعمران	رسالة صادرة عن مولاي عبد الرحمان بن هشام	5 محرم 1240 هـ
قبيلة+أيت بوعمران جماعة أو قبيلة	رسالة صادرة عن سيدي محمد بن عبد الرحمان	13 محرم 1283 هـ
+ أيت باعمران	رسائل وظهائر صادرة عن مولاي الحسن	بين 1295هـ 1311 هـ

لم تقتصر خاصية الاستمرار في الاسم على أيت باعمران فقط، بل شملت أيضا أسماء القبائل المذكورة معها في ديوان المنصور السعدي، الاخصاص وأولاد جرار وأهل تزنيت ورسموكة بَعْقِيلَةْ وسَمْلَالَةْ. وقد كانت تكتسي في الوثائق المخزنية نفس الدلالة التي أشرنا إليها بالنسبة لاسم أيت باعمران. ويمكن تبين هذه الظاهرة عبر الجدول التالي :

اسم القبيلة	عدد السرجات	عدد الكوانين
أهل ماسة	60	900
أهل تزنيت	60	900
أهل جرار	60	900
إدوبلال وأبناء ابراهيم البنعمانيين	60	900
سملالة	1000	15000
بعقيلة	1000	15000
رسموكة	1000	15000
واد الغيران (افران)	200	3000
أهل حَرْبِيلْ	100	1500

إن ثبات هذه الأسماء يوحي بوجود كيانات إدارية اعترى حدودها التحجر الذي انتاب الأسماء الدالة عليها.

ب مدلول أيت باعمران في الوثائق الخصوصية.

يمثل هذا الصنف عقود مختلفة المواضيع، تم انتاجها بقصد حماية مكتسبات فردية، لما لها من قوة في إضفاء طابع المشروعية على أصناف من المعاملات. ومن ثم كان مدونوها يولون أهمية خاصة لتحديد هوية الأطراف المعنية، تبعا لصيغة تبتدىء من مستوى الفرد وتستمر في تعداد مستويات انتظام المجموعات التي يندرج فيها، عبر نسبته الى أسماء مختلفة الدلالة الى أن يصل الموثق الى النسب الباعمراني. ولعل في ظاهرة تغير الانتماء السياسي للأسر تبعا لعوامل متعددة، منها ما هو إرادي ومنها ما هو قسري، وفي ظاهرة تشابه أسماء المجموعات المنتظمة داخل قبائل متجاورة، ما يفسر استناد الموثقين الى هذه الصيغة المركبة من رموز لفظية دالة على سائر مستويات انتظام المجموعات. غير أن ما ينبغي تسجيله هو أن النسب الباعمراني في نظر الموثقين هو أعلى مستوى يصله هذا الانتظام.

نموذج لصيغة تحديد الهوية الفردية.

اشترى **ابراهيم بن محمد** من بني عبد النعيم من **آل علي الأسموري الباعمراني** [10].

5 4 3 2 4 3 1 2 1

المستوى الأول : يمثله اسم المشتري ابراهيم بن محمد الذي قد يكون رمزا لكانون أو أسرة موسعة تضم عدة كوانين.

المستوى الثاني : يمثله اسم يميز مجموعة من الأسر الكبيرة، المنتشرة في تراب أيت باعمران وفي المواطن التي تجاورها، بفعل الوظائف الروحية التي كانوا يمارسونها كمرابطين.

المستوى الثالث : يمثله اسم فرقة من أيت الخمس. ويوجد بقبيلة الاخصاص المتاخمة لأيت باعمران من ناحية الشرق اسم مماثل يميز فرقة من فرقها.

المستوى الرابع : اسم أيت سيمور، المنبثق من ظاهرة جغرافية، يرمز لفرقة من أيت الخمس الممثلة لوحدة من الوحدات المنحدرة من أيت بها أيحيى، حسب التصور السائد لدى الباعمرانيين عن انتظام مجموعاتهم. ولعل أيت علي في تاريخ وضع هذه الصيغة كانوا تحت سيطرة فرقة أيت سيمور.

المستوى الخامس : يمثل أعلى مستوى يصله نسب الفرد في نظر الموثق.

10 نموذج مأخوذ من عقد بيع ملكية عقارية مؤرخ بافتتاح رمضان 1216 هـ.

ج مدلول أيت باعمران في وثائق «الجماعات» المستوطنة للرقعة الترابية المعروفة بأيت باعمران

يختلف هذا الصنف من الوثائق عن باقي الأصناف المذكورة في كون اسم أيت باعمران غير وارد به، ذلك أن المجموعات التي تنعتها الوثائق المخزنية والشخصية بأيت باعمران، تستند في تمييز بعضها عن بعض على الخطاطة القرابية المتواترة، والتي حافظت على استمرارها الرواية الشفوية الى اليوم. إن لهذه الخطاطة وجودا فعليا بحكم توظيفها في إدارة مختلف جوانب الحياة اليومية : فالاتفاقيات المنظمة لعلاقات هذه المجموعات، على اختلاف مستوياتها، تعتمد الخطاطة القرابية التالية :

يحيى

بها　　　　بوبكر

أَيْت الخُمْسْ　أيت عبد الله أيت إِعَزَّا　صْبُويَا　أيت إِخَلْفْ　أيتْ النصف

وتجدر الملاحظة إلى أن مدوني الأوفاق العرفية، المنظمة لعلاقات الأفراد والجماعات، كانوا يتخذون من الخطاطة القرابية، المبينة أعلاه، مرجعا لتعريف الأطراف المتعاقدة، كما يتبين بجلاء من النموذجين التاليين :

«فقد اتفقت قبيلة بني أبي بكر أجمع من غير تخصيص، سدد الله رأيهم، وأصلحهم، وأصلح بهم، وجمع شملهم، على جعل نفالس أربعة وعشرين من أعيانهم... لأمور القبيلة، ويسعون فيما يصلح للقبيلة، ويرفعون مضرتها، ويأمرون بالمعروف في البلدة، وينهون على المنكر (وينتقمون) من القوي للضعيف، والكبير للصغير، وسائر أمور القبيلة...» (11).

«وبعد فقد اتفق بنوبها ويحيى ــ أعني : أهل الحل والعقد، من شرفائهم ومرابطيهم والطلباء وغيرهم عموما وخصوصا ــ على مصالح بلادهم وطروقهم وأسواقهم وسائر مصالح بلادهم ومصاليحهم... » (12). تعرف الوحدات المبينة في الخطاطة القرابية بأسماء تميز كل واحدة منها، لكن ما يلفت الانتباه هو اشتراكها في جد واحد يدعى يحيى وليس باعمران. فظاهرة التركيب على مستوى الجد الأعلى تدعو الى البحث في تجدد السكان، مادام كل تحول

11 - وفق عرفي لجماعة أيت بوبكر ويحيى، مؤرخ بأواسط شوال 1288 هـ.

12 وفق عرفي لجماعة أيت بها ويحيى، مؤرخ بانسلاخ ذي الحجة 1272 هـ.

في البنية الاجتماعية من شأنه أن يكشف عن أسماء جديدة، تعد مؤشرا لما اعترى انتظام المجموعات من تغيير.

3. تجدد السكان

من المؤكد أن أرض أيت باعمران عرفت حركة طرد وجذب شملت العديد من الأسر. إذ كيف نتصور ثبات مجموعات بشرية في بيئة عصفت بها الأوبئة، وتعاقبت عليها المجاعات، وانتابتها اضطرابات سياسية، بالاضافة الى ما كان للمخزن من دور في تنقل مجموعات قبلية. فقبول هذه الحقيقة يدعو الى تصور العواقب التي من المحتمل أن تخلفها هذه العوامل على مستوى السكان وطبيعة انتظامهم.

يمكن استشفاف وجود ظاهرة تجدد السكان من خلال إشارات شاردة، جادت بها مصادر مختلفة من حيث طبيعة اهتمامها، وتاريخها، ونوعها المتميز بالطابع الشفوي أو المكتوب. أكدت رسالة أحد قواد السلطان مولاي الحسن بالحوز (13) وجود هجرة أسر من أيت باعمران إلى قبيلة مجاط الحوزية. وتتميز هذه الهجرة بالتوالي، فالأسر السابقة للهجرة كانت، لا شك، تحدد منطقة الجذب للأسر اللاحقة. فقد ذكر القائد بومعيز المجاطي أن هجرة الأسر الباعمرانية تمت على عهد السلطان محمد بن عبد الله، ثم توالت الى أن صارت هذه الأسر الوافدة على قبيلة مجاط، تشكل 4/3 القبيلة بعد أن كانت لاتتجاوز ربعها. فتاريخ استيطان أيت باعمران بالحوز يعود الى عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله على الأقل(14). هذه الوثيقة وإن كانت تقدم إشارات لاتمكن من تبين ملابسات الهجرة، فهي تساهم، من جهة، في تلمس حركية التعمير بالرقعة الترابية التي تحمل اسم أيت باعمران والواقعة بشمال وادنون، كما تؤكد من جهة أخرى ما ورد في كتاب الاخباريين، من كون المخزن يعتبر أيت باعمران من جملة عرق معقل، بمعنى أنها قبيلة الكيش، شأنها شأن مجاط. فأبو القاسم الزياني أورد إشارة تعكس منظور المخزن للقبائل الحوزية : «(...) ثم قصد مراكش الحمرا (...) فاعترضه في أثناء طريقه قبائل المعقل : من زرارْ وشبانْ ودْليمْ وعامِرْ ومَنّبَهْ ومْطَاعْ وجَرارْ وحَرْبِيلْ (...) فأكرمهم غاية الاكرام، ووصلهم بالانعام. ولما ارتحل من بلادهم اعترضه قبال حَسّان : صَرّغينْ وزَمْرَان ورَحْمانْ (15). ذلك أن القبائل السوسية،

13 رسالة موجهة من. ق. أبيهْ بن محمد بو معيز المجاطي الى السلطان مولاي الحسن، في : 10 ربيع النبوي عام 1301 هـ/.

14 نفس مصدر الاحالة رقم 13.

15 الزياني (أبو القاسم) — **تاريخ الولاية المحمودة البدء والنهاية** — م.م.م، ضمن مجموع لايحمل رقما.

سابقا، المعدودة عند المخزن من عرب معقل، ظلت تتمتع بحظوته منذ العهد السعدي خاصة، إذ بات السلاطين يسعون الى تحقيق أسباب القرابة معها، لاتخاذها عصبية تنقل من مواطنها الواقعة بسوس الأقصى الى حيث تدعو المصلحة السياسية، بحيث تمثل القوة المادية الى جانب عامل الشرق الذي يجسد القوة المعنوية.

لم تكن أرض أيت باعمران مصدر طرد للسكان فقط، بل مثلت أيضا مركز جذب. فأيت باعمران واردة الذكر بديوان المنصور السعدي، تبدو في هيئة رمز لاتحاد مجموعة بشرية وفدت عناصرها من جهات مختلفة، ويحفز على الميل الى ترجيح هذا التأويل عدد الكوانين البالغ 15000. فهذا العدد يمكن أن نصل عبره الى إعطاء رقم تقريبي لعدد السكان، فباعتبار أن كل كانون يتكون من أربعة أفراد يكون عدد السكان 60.000 ن. فعدد الكوانين البالغ 15000، لايمكن اعتباره نتيجة مبالغة الاشياخ (16)، ولا حصيلة تكاثر طبيعي، بقدر ما يمكن اعتباره نتيجة تدخل عوامل خارجية. إن ظاهرة التضخم السكاني في هذا البلد، الذي كانت تجتاحه المجاعات والأوبئة (17) من حين لآخر، يمكن تفسيرها بالزحف الصادر عن الرحل الصحراويين مثل بَرْبِشْ وزْنَاكَةْ ولُودَايَا (18)، بعد أن ضاقت بهم سبل العيش تحت تأثير التدخل الايبيري الذي أحدث انقلابا في التيارات التجارية.

يمكن أن نتبين الجهات التي مدت أرض أيت باعمران برصيد بشري، عبر مؤشرات منها أسماء الأسر، والرواية الشفوية التي حافظت عليها هذه الأسر، علاوة على الروابط التي ظلت تربطها بالقبائل التي كانت تنتمي إليها. نميز في هذه الأسر الجبلية الوافدة من مواطن تقع بالأطلس الصغير، كأيتْ صْوَابْ وإدَاوْ سَمْلالْ (19)، والصحراوية كالدليميين (20) المشكلين لمعظم أسر صبُويَا، والسْمَاهْرَة الذين كانوا، قبل انتقالهم الى أيت باعمران، في عداد شْتُوكَةْ المعدودة من جملة فروع قبيلة ازركيين الصحراوية (21). لم تقتصر الهجرة الى أيت باعمران على

16 يذكر ابراهيم الحساني كاتب الديوان، أن السلطان أحمد المنصور السعدي طلب من الأشياخ المساهمة ببيضة عن كل كانون، لحملهم على التصريح بالعدد الحقيقي لكوانين قبائلهم.

17 ROSENBERGER (B) et TRIKI (H).— Famines et épidémies au Maroc.— **Hesp-T**, vol. XV — Fascicule Unique, 1974.

18 Marmol — Op.cit, P.5

19 من أشهر الأسر التي وفدت على أيت باعمران من إداوسملال، الأسرة الممثلة لنواة الزاوية البوجرفاوية. انظر **طبقات الحضيكي**، المطبوع على الحجر، ص. 223.

20 تتمركز الأسر الدليمية خاصة بقبيلة صبويا، حيث توفرت عدة مؤشرات لنسبتهم الصحراوية، منها ملامح الأشخاص، وبعض أسمائهم، ولهجتهم العربية، والرواية الشفوية المتداولة عن أصلهم، بالاضافة الى تميز اسم قبيلتهم عن أسماء بقية القبائل الباعمرانية.

21 السوسي (محمد المختار) — **المعسول** الدار البيضاء، مطبعة النجاح، 1960، ج. 13، ص. 436.

الصحراء والأطلس الصغير، وإنما ساهمت فيها أسر انتقلت من القسم الشمالي من المغرب، كأسرة المرابط محند أبراغ الذي يرى أن أصل أسرته من تازة، ونذكر ضمن هذا الصنف الأخير المرابطين الوزانيين المنحدرين من المرابط سيدي مْحَنْدْ أُيوسف الادريسي النسب.

فالتجدد إذن حقيقة لامراء فيها، لكن اسم أيت باعمران ظل مستعملا. فما هو السر إذن في استمرار استعمال هذا الاسم بالرغم من تجاوز الواقع الذي أفرزه، وبالرغم من وجود ظاهرة التجدد السكاني ؟ تلك الظاهرة التي لايستبعد أنها السر في ظهور الأسماء التي كانت موظفة، بداخل ما كان يعرف بأيت باعمران لدى المخزن، تمييز الوحدات الاجتماعية المعبر عن درجة تقاربها، وطبيعة العلاقة القائمة بينها، بنصبتها جميعا الى جد مشترك يدعى يحيى وليس باعمران.

وليس من المستبعد أن السر في البلبلة التي تحدثها ظاهرة التركيب على مستوى الجد الأعلى للقبيلة، هي كون المخزن العلوي حافظ على التسمية التي انتهت اليه ضمن الميراث المخلف من قبل المخزن السعدي، شأنها شأن سياسة المخزن السعدي مع القبائل. فديوان المنصور السعدي يعكس أن ما كان يهم المخزن في إطار علاقته مع قبائل سوس هو ضبط عدد كوانينها، وإثبات أسماء الأشياخ المسؤولين عنهم. وتلك حقيقة عبر عنها كاتب الديوان بعد استعراضه عدد كوانين إِدَاوْلِتِيتْ بقوله : «وحسابهم بيد أشياخهم» (22). وقد حافظ المخزن العلوي على هذا المفهوم الاداري للقبيلة حتى في بداية القرن العشرين، كما تفيد شهادة القائد المدني الاخصاصي : «لا والله لانكون معكم بعد اليوم فأنتم أيت إسحاق ونحن أيت بوفولن، والمخزن لاينظر إلا لعدد الكوانين، ولا يريد إلا الخدمة (...) ثم عمد المدني الى صاحب أبيه القائد محمد بن هيبة الرفاضي» (23). ويزيد هذه الخلاصة تأكيدا كون المخزن المركزي العلوي ظل يعرف موطن أيت باعمران بصفة مبهمة، تلك الحقيقة التي يمكن تبينها بجلاء من خلال الوثائق المخزنية وكتب الاخباريين، التي يتراءى عبر ما تقدمه من أخبار عن أيت باعمران، أن المخزن المركزي لم يكن يوليها اهتماما خاصا إلا عند ظهور حركة سياسة من شأنها أن تهدد استمرار النظام القائم. فالمخزن المركزي العلوي إذن سار على نهج المخزن السعدي في التعامل مع قبائل سوس التي من جملتها أيت باعمران، ويعكس هذا التقليد بجلاء كون كتاب رسائل الأشياخ ورسائل القواد، الذين تولوا بتارودانت منصب الخليفة السلطاني بسوس، كانوا يحرصون على توضيح الأخبار بتحديد الاطار الجغرافي لها وهوية الأشياخ،

22 **ديوان السلطان أحمد المنصور السعدي**، ص. 5.

23 نزاع بين أيت اسحاق وأيت بوفولن من الاخصاص سعى على إثره المدني الى استصدار ظهير تعيينه كقائد على فرقته. السوسي (محمد المختار)،**المعسول**،ج. 20، ص. 186.

بواسطة النسبة الى الاسم (أيت باعمران). أما الانتظام الوقتي للمجموعات، وما يتصل به من ظاهرات، فقد ظلت معرفته ملقاة على عاتق الأشياخ.

ليس من شك في كون الضرورة كانت تستدعي إعادة النظر في انتظام المجموعات وفقا للواقع المستجد. فبين القرن العاشر الهجري والقرن الثالث عشر الهجري هوة زمنية، لانستبعد معها أن تكون القبيلة قد وضعت خطاطة لعلاقتها النسبية وفقا لواقعها الجديد، الذي تجاوزت معه فترة هيمنة عرب معقل؛ ولعل هذا ما يفسر ظاهرة التركيب الملاحظة على مستوى الجد الذي تنسب اليه القبيلة المعنية.

إن اسم أيت باعمران ظل بالفعل دالا بدون مدلول إذا ألغينا المفهوم المخزني؛ ذلك أن هذه التسمية لاتتعدى كونها مؤشرا لتحول أصاب انتظام المجموعات في تاريخ سابق على تدوين سجل الجباية السعدي، بمعنى أنها من الآثار اللغوية التي خلفها التيار التاريخي كرواسب قابلة للفحص والتمعن لجلو كنهها. فقد تنوسي المدلول الحقيقي الذي كان قد رافق ظهور الاسم، واستمر المفهوم المخزني للاسم كرمز لوحدة ادارية. وبحكم التحجير الذي أضفاه المخزن على هذا الاسم، ظل الأشياخ المتجددون يتعاملون معه بواسطته. أما تنظيم جوانب حياة القبيلة فكان يتم وفقا لأسماء تميز كيانات سياسية، يجسد طبيعة علاقاتها نسق القرابة المتجلي من خلال خطاطة نسبية. غير أن معنى تلك الأسماء يكتنفه الابهام كلما تجاوز استعمالها حدود أيت باعمران كموطن، فدلالتها لايقف عليها إلا من تعنيه معرفتها في التعامل، وبمعنى آخر أن المتداولين لهذه الأسماء هم إما من المنتمين للوحدة الادارية المعروفة بأيت باعمران أو من الوحدات المجاورة لها، وكلما ابتعدنا في المكان يصبح اللجوء الى اسم أيت باعمران كمرجع لتحديد الهوية ضروريا، الأمر الذي يفسر احتفاظ الأسر التي انتقلت الى الحوز أو حاحا باسم أيت باعمران.

فالتسمية المخزنية إذن، هي التي تصبح، الى حد ما، دالا بدون مدلول، أما التسمية التي كانت موظفة يوميا على المستوى المحلي، فهي التي تعكس الواقع المتجدد البعيد عن الصورة السكونية التي يوحي بها المدلول المخزني للتسمية. ومن ثم فأيت باعمران التي كانت في الأصل تسمية لحلف سياسي، غدت تحمل دلالة جغرافية باعتبارها رمزا لرقعة ترابية، ينسحب اسمها على قاطنيها المتجددين بحكم اعتمادها وحدة إدارية من طرف المخزن.

الفصل الثاني

أيـت باعـمـران
الـبـعـد الـجـغـرافـي

إن البحث في صفة الثبات بالنسبة لاسم أيت باعمران وتتبع تجدد عناصر سكانها، لاتنحصر فائدته في الوقوف على العامل المفسر للتناقض المتأتي من التلازم بين صفة الثبات في الاسم وفي خاصية تجدد السكان الممثلين لمضمون التسمية، بل يتعدى الأمر ذلك الى مواجهة مشكل تحديد الموطن ؛ إذ بقدر ما نتقدم في فهم صفة الثبات الذي يطبع اسم هذه الوحدة الادارية، بقدر ما تتضح معالم موطنها. إن تحديد موطن أيت باعمران يتوقف على معرفة مدلول هذه التسمية، لما تتضمنه من دلالة ذات صلة بمجموعة بشرية انتظمت بكيفية معينة. غير أن تغير دلالتها تبعا لتغير نطاق استعمالها وزمنه، نجم عنه امتداد الغموض ليشمل الرقعة الترابية التي تعرف بهذا الاسم.

1 مشـكـل الـحـدود

1. تـحـديـد مـوطـن أيـت باعـمـران إداريـا

يعكس استعمال اسم أيت باعمران على مستوى الوثائق الرسمية ما تحمله هذه التسمية من دلالة إدارية، فبها يخاطب المخزن مجموعة بشرية تتمثل بالنسبة له في عدد مضبوط من الكوانين، تتولى جماعتها تنظيم مختلف جوانب حياتها وفق ما درجة عليه من أعراف ويربط بينهما وبين المخزن المركزي أشياخ. ومن مقومات هذه الوحدة الادارية وجود رقعة ترابية، ذات حدود معلومة لدى الوحدات التي تشكلها ولدى الكيانات التي تجاورها. فخارج الوثائق

المخزنية يقوم كيان اجتماعي، لانستطيع معرفته مباشرة من خلال الصنف المذكور من الوثائق؛ ومرجع ذلك كونها تفترض أنها تتوجه لوحدة ادارية عبر أشياخ معلومين. ومن ثم فالكشف عن المدلول الترابي لاسم أيت باعمران يصبح أمرا متعذرا، بفعل ما يكتنف استعمالها من غموض في الوثائق الرسمية، التي تنطوي على مفهوم ضمني للموطن يطابق مجال نفوذ الأشياخ. فالأشياخ يجسدون رقعة ترابية لانستطيع تبين حدودها.

لقد سجلت الوثائق الرسمية تقدما، نسبيا، في مجال تعريفها بموطن أيت باعمران ابتداء من سنة 1299 هـ/1881 ـ 1882. ففي إطار تناولها لمشاكل تتصل بانتظام المجموعات وبطبيعة العلاقات القائمة بين القيادات المتجاورة، كانت تورد إشارات تكشف عن البعد الترابي لاسم أيت باعمران. فظهائر تعيين القواد الباعمرانيين يمكن بواسطتها تحديد الموطن الباعمراني. غير أن عملية تركيب هذه الرقعة الترابية انطلاقا من أسماء قوادها، معرضة للوقوع في كثير من الخلط والتشويه إن تمت في غياب الوثائق المحلية الجماعية منها والخصوصية. ونستعرض بهذا الصدد ما يبرز الخلط المعهود في الوثائق الرسمية، كلما تصدت لضبط ما يستدعي معرفة بطبيعة انتظام المجموعات. فبعد تعيين السلطان مولاي الحسن لقواد أيت باعمران والقبائل التي تجاورها، ألزمهم بتوقيع عقد شرعي يصادقون بموجبه على الشروط الواردة فيه، ثم ذيل بقائمة لأسماء القواد والأعيان؛ يتبين من خلال هذه القائمة أن الموثق أضفى على القائد علي بن مسعود الاخصاصي، وعلى القائد حسون بن عمارة الساحلي صفة الباعمراني، بيد أن الاخصاص والساحل قبيلتان تجاوران أيت باعمران ومستقلتان عنها إداريا، غير أن استعراضهما ضمن أحلاف أيت باعمران من شأنه أن يوحي للموثق بانتمائهما لايت باعمران كوحدة إدارية.

2 تحديد موطن أيت باعمران بظواهر طبوغرافية

يمكن اعتماد ظاهرات طبيعية لتجاوز ما يعترض تحديد الموطن بواسطة الوثائق المخزنية من صعوبات، كاعتبار السلسلة الجبلية الممتدة من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي حدا فاصلا بين الاخصاص وأيت باعمران؛ غير أن قبيلة أيت إعزا وقبيلة أيت عبد الله الباعمرانيتان تصبحان في عداد قبيلة الاخصاص لوقوعهما وراء هذه السلسلة. وكذلك الشأن بالنسبة للقسم الجنوبي الشرقي، حيث يظل تراب أيت باعمران ممتدا باتجاه الجنوب الشرقي، بالرغم من وجود الحاجز الطبيعي الذي تمثله سلسلة المرتفعات الممتدة جنوب السماهرة. أما من الجهة الجنوبية الغربية والشمالية الغربية،فلا يجسد الحدود سوى المجاري المائية الموسمية الجريان.

إن تحديد تراب أيت باعمران بناء على مجرد تصور يتمم ما بالوثائق المخزنية من نقص، لايمكن الركون اليه الا اذا كنا نرى ضرورة تجاوزه كمشكل، بالرغم مما فيه من تعسف وسذاجة. فهو يطبع الحدود بصبغة الثبات التي رافقت اسم أيت باعمران في الوثائق المخزنية. فأيت باعمران اسم تعرف به كيانات سياسية، لها حدود واضحة المعالم في نظر سكانها وفي نظر من يجاورهم. غير أن هذه الكيانات كانت تتسم بتقلب انتماء بعض وحداتها. فإذا كان تغير التبعية السياسة لهذه الوحدات داخل ما يعرف بأيت باعمران، لا يؤثر في شيء على الموطن الذي يحمل هذا الاسم، فإنه يخلف تأثيرا واضحا على مساحة الرقعة الترابية الباعمرانية، إن هو صدر عن الكيانات الواقعة في التخوم، فقد تنسلخ، جزئيا أو كليا، فرقة باعمرانية لتذوب في قبيلة مجاورة وقد يحدث العكس. وكل يتبعه في غالب الأحيان نقصان أو زيادة في الرقعة الترابية الكلية.

ان الخاصية الأساسية التي تميز الحدود هي كونها بشرية، وبفعل ذلك تظل في حركة دائبة. وتخضع حركتيها لطبيعة العلاقة القائمة بين مختلف الوحدات الاجتماعية المشكلة للقيادة الواحدة، أو لطبيعة العلاقة القائمة بين القيادات المتجاورة. فقبيلة أيْتْ إعَزَّا كانت متأرجحة بين أيت باعمران وبين الاخصاص، بفعل قلة عدد كوانينها. وقد تتوسع قيادة باعمرانية على حساب قيادة مجاورة، كما حدث سنة 1301 هـ/ 84 ـ 1883 على إثر توتر العلاقة بين القائد يحيى البريكي وأعيان قبيلته بايعاز من قواد القبائل المجاورة لأيت برايم، فتطور النزاع بداخل قبيلة أيت برايم، انتهى بانضمام مائة كانون منها إلى قيادة الساحل، ومائة كانون أخرى الى قيادة علي بن مسعود الاخصاصي، ومائة كانون الى قبيلة أيت النص الباعمرانية [24]. كما أن صبويا، المعدودة من جملة قبائل أيت باعمران، خلفت قبيلة إدْأُبلال المذكورة في ديوان أحمد المنصور السعدي من جملة القبائل المجاورة لأيت باعمران، مما يفيد أن موطن أيت باعمران توسع في تطور لاحق باتجاه واد نول، ليشمل تراب صبويا التي حلت محل قبيلة إدْأُبلال [25].

فالحدود الطبوغرافية كانت متأرجحة بين الكيانات السياسية المتجاورة، تارة كحد فاصل وطورا كمظهر من المظاهر الطبوغرافية المميزة لموطن هذه القبائل التي تعرف بأيت باعمران، أو لموطن إحدى جاراتها. إن القبائل المتجاورة تربطها علاقات تفرضها ضرورة الحياة وطبيعتها بعيدة عن الثبات، لذلك فكل توتر يعتري هذه العلاقات من شأنه أن

24 رسالة وجهها الحاج مسعود الراشدي الى السلطان مولاي الحسن في 21 رجب، 1301 هـ/.

25 أشار عبد العزيز بن عبد الله الى عقد مكتوب مؤرخ بسنة 987 هـ/1579، يؤكد تفويت إد أبلال موطنهم بالبيع الى قبيلة صبويا.

ابن عبد الله (عبد العزيز) ـ **الموسوعة المغربية** : معلمة الصحراء = ملحق 1 ـ مطبعة فضالة، 1976، ص. 19.

يخلف آثارا على حدود الرقعة الترابية. ويعكس هذه الظاهرة شاعر مجهول في البيتين التاليين : (26).

إكُولا الشيخ سعيد إلمختار
أو توريرت أخريبْ أرْتِّنزْرِي

بمعنى :

أقسم الشيخ سعيد للمختار
أنه لن يتخلى عن ربوة أخريب (27)

فأيت باعمران، كموطن، تحدد بنفوذ، «الجماعات» الباعمرانية. تمتد حدود هذا الموطن حيث ينتهي نفود «الجماعات» المذكورة، ويبتدىء نفوذ «جماعات» قبيلة مجاورة (28). وبناء على ذلك فموطن أيت باعمران يتسع بتوسع نفوذ القبائل الباعمرانية داخل القبائل المجاورة، ويتلقص بتقلص نفوذ إحدى القبائل الباعمرانية، على إثر تحول يلحق انتظام وحداتها. لذا فتحديد موطن أيت باعمران استدعى تعزيز ظهائر تعيين القواد ـ التي اكتفى أغلبها بذكر اسم الوحدة التي ينتمي اليها القائد، دون التعرض لباقي الوحدات المكونة للقبيلة ـ القيادة ـ بالأوفاق العرفية التي تعدد وحدات كل قبيلة.

فموطن أيت باعمران في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان يتشكل من القيادات التالية (29) :

1. أيت إخَلْفْ.
2. أيت النَّصْ.
3. أيت إعِزَّا.
4. أيت عبد الله
5. أيت الخُمْسْ.
6. صْبُويَا.

26 Jumstinard ( ) «Notice sur les Ait Baâmrane» — **In Ville et Tribus du Maroc**, 1930, Volume VIII, PP. 71.

27 ربوة أخريب (الخربة) كانت تقع في تراب قبيلة أيت إعزا، المجاورة لقبيلة ايت الخمس التي كانت الى نظر الشيخ سعيد.

28 من الظاهرات العامة البارزة في المراسلات المخزنية على عهد مولاي الحسن، ميل كثير من القواد الى توسيع منطقة نفوذهم بضم فرق من القيادات المجاورة.

29 انظر الخريطة : 2، ص. 126

2 الخصائص الجغرافيا لموطن أيت باعمران

1) الموقع

يقع موطن أيت باعمران في جنوب غرب الأطلس الصغير الغربي، ممتدا بين خطي العرض: 9° و 50َ و 10° و 30َ، وبين خطي الطول : 29° و 29° و 35َ، وعلى مساحة تقارب 1500 كلم[2].

يمثل الجزء الغربي من هذا الموطن، جزءا من الساحل الأطلنتيكي يمتد على مسافة 65 كلم . ويتميز بوجود أجراف يتراوح علوها بين 40 و 50 م، ممتدة بشكل خطي. وبالرغم من امتداد هذه الواجهة الأطلنتيكية فان امتداد الأجراف الصخرية، ووجود ظاهرة الأنواء البحرية، كانا يقللان من استفادة الباعمرانيين من المحيط.

يحد أيت باعمران من الجهة الشرقية مناطق مرتفعة، ومن الناحية الشمالية مناطق واطئة، أما الجهة الجنوبية فتمثل بداية المناطق الصحراوية. ومن ثم فأيت باعمران تعتبر منطقة انتقال، من نمط حياة يغلب عليه التنقل المستمر الى نمط عيش يسود به الاستقرار. ولهذه الخاصية انعكاس على مستوى اللغة، فالعربية تهيمن بالقسم الجنوبي المفتوح على الصحراء، بينما تسود تاشلحيت في بقية أرجاء أيت باعمران.

2 التضاريس

تنتظم التضاريس المرتفعة في ثلاث مجموعات:

أ. المجموعة الأولى تمتد في القسم الجنوبي :

هي عبارة عن كتلة ضخمة تتشكل من صخور بلورية تنتمي للقاعدة القديمة ، منها صخور الكرانيت وصخور الريوليت. وتجزؤها شبكة من الأودية، تتقاطع مع التضاريس بشكل عمودي. الأعراف نادرة لا ترى الا فوق القمم الشاهقة. تتميز سفوح الأودية بشدة امتدادها ماعدا بالأودية الداخلية. وبالرغم من شدة انحدار السفوح يبدو الغطاء الرسوبي ثابتا. تشرف هذه المجموعة من جهة الجنوب على أعراف كلسية يتراوح ارتفاعها بين 700 و800 م، ويبدو أنها متأتية من عملية تسوية. تمثل عدة أحواض صغيرة خط التقاء الكتلة البركانية بغطاء الدولوميت حيث تنحت الأودية، التي توفر امكانيات تصريف المياه باتجاه منخفض كلميم، وتتسع باتجاه الغرب مشكلة المنخفض المتسع الواقع بأرض صبويا.

ب. تمتد المجموعة الثانية بالوسط والشمال :

تمتد متن مرتفعة ومتتابعة على طول خط مستقيم ، مسايرة اتجاهات كبرى اتبعتها انكسارات، ممتدة من الشمال الشرقي الى الجنوب الغربي، وتجزؤها انكسارات ذات اتجاهات

متعارضة توجه شبكة مائية ذات عمق شديد. يقل ارتفاع هذا المتن كلما اتجهنا من الجنوب الى الشمال، وغالبا ما يظهر في وسط السفوح درجة واضحة، موافقة لاتصال شبه أفقي لصخر الريوليت مع صخور كرانيتية. أما الهضبة التي تحمل اسم القبيلة التي تستوطنها (مستي)، فتتميز طبوغرافيتها بالانبساط، بفعل تعرض الصخور الكرانيتية والشيستية الى عمليات تسوية. تشرف على هضبة مستي تضاريس شاهدة، غير أن الشبكة المائية تتعمق مجزئة عناصر هضاب. تنتهي هضبة مستي عند الساحل بجرف تقطعه مصبات الأنهار التي تتخلل الهضبة المذكورة.

جـ. المنطقة الهامشية الشرقية :

حيث تتوسط سلسلة من الأعراف العالية الهضاب الهامشية، المتراوح ارتفاعها بين 600 و800 م، والمنخفضات. تحاذي الأعراف المذكورة أودية ضيقة متوازية ومعلقة، تنيف عليها أعراف دولو ميتية، وتسجل ارسابات رصراصية انقطاعات هامة في الانحدار. تمتد بالجنوب الشرقي عتبة طويلة مستقيمة ريوليتيكية ترتفع الى غاية 950 م. كما توجد أعراف مبعثرة، تفصلها ممرات ضيقة تحمل غطاء نباتيا كثيفا، تشير الى وجود كتلة صغيرة من الكوارتزيت، ترتفع الى غاية 805 م، فلقتها انكسارات وبها سفوح غير متماثلة شديدة الانحدار في الجهة الغربية، ويحاذيها شمالا عرف حديث ريوليتي، يشرف على الحوض الكرانيتي الصغير الواقع شمال أيت إعَزّا.

د. السهول الداخلية :

يطلق عليها اسم «تكْراكْرة»، وتمثل حوضا ممتدا وسط التضاريس المرتفعة يتميز بالخصائص التالية :

- يقع في منأى من المؤثرات البحرية.
- يكتسي تشكيله طابع المناخ الجاف.
- يكاد يكون مغلقا، فتصريف مياهه يتم بصعوبة بواسطة الأودية التي تضطر الى اختراق التضاريس المرتفعة. بهذا التصريف ميل الى الانحباس الذي يتزايد في الفترات الأكثر جفافا.

يتخلل هذه السهول مجموعة من التلال شديدة الرخاوة، لها اتصال بكتل كرانيتية صغيرة. تمتد سفوح مقعرة طويلة على شكل حادورات متدرجة بجوار التضاريس المرتفعة وعلى جوانب الحوض المغلق، فعند قدم جبل تاوليشت (888 م)، نجد ثلاث مستويات لحادورات مائلة، غطاءاتها الرسوبية دقيقة جدا، يتميز المستوى الأخير من هذه الارسابات بكونه يتصل بدرجة منخفضة من أصل غريني.

3. المناخ والشبكة المائية

يسود أيت باعمران مناخ ذو طابع شبه جاف بحكم موقعها العرضي خاصة. فانفتاحها على الصحراء من ناحية الجنوب والجنوب الشرقي، يعرضها لرياح الشركي المحرقة خلال فترات قصيرة الأمد. وبفعل انفتاح موطن أيت باعمران على المحيط من ناحية الغرب، تهيمن بها الرياح الغربية ربيعا، التي تمدها بنسيم رطب يتسرب اليها من الشمال، وشمال شمال غرب، وشمال شمال شرق. ويلطف المحيط الأطلسي جفاف فصل الصيف بواسطة ضباب، يمتد بالمنطقة الساحلية صباحا ولا ينقشع إلا في منتصف النهار. والظاهرة الأساسية المميزة لمناخ أيت باعمران، والتي لها نصيب في تفسير ضعف الانتاج الفلاحي، هي عدم كفاية مقدار الأمطار التي قد تتساقط بين شهري نونبر ومايو. وتتجلى قلة المقادير السنوية للتساقطات من خلال معدلها الذي لايتجاوز 300 ملم.

. يطبع هذا المناخ نظام الجريان، المتميز بكون الأنهار موسمية، بحيث لايمكن تبين الوادي الجاف إلا بنو ع الغطاء النباتي (الرطم) الملازم لقعره. فندرة الآبار والينابيع التي يرتبط توزيعها بظروف بنيوية، بصفة خاصة، تعد ظاهرة ملحوظة بأيت باعمران، وحتى في حالة توفرها فإن مقدار منسوبها يظل ضعيفا. وتتجلى الأهمية التي يكتسيها الماء في الوسط الباعمراني في الاهتمام بتقنيات الري التقليدية، وفي الأعراف التي تضبط توزيع الثروات المائية، وتحمي الملكية الخاصة للماء من كل اعتداء. فانتشار «النطفيات» (خزانات مائية) بأرض أيت باعمران، يعد بدوره مؤشرا لظاهرة الجفاف المذكورة، غير أن امتداد النطفيات بالمنطقة الساحلية لايفسر بالجفاف، بقدر ما يفسر بدرجة ملوحة المياه الباطنية التي تجعل طعم مياه الآبار أجاجا.

4. الغطاء النباتي

يتميز الغطاء النباتي بانعدام الغابة وانحصاره في الأحراش التي تتكيف مع جفاف المناخ. ويلاحظ مدى تطويق المجهود البشري لهذه الأحراش بالسفوح المرتفعة الشديدة الانحدار، ذلك أن المنخفضات والأودية المتسعة عانت من حركة مواجهة بشرية، كانت نتيجتها تراجع الأحراش عن سفوح الأودية الخفيفة الانحدار لاسيما المشمسة منها (أسامر). وتبدو ظاهرة تراجع الغطاء النباتي المذكور بشكل ملحوظ في مجال قبيلة أيت النص، الذي يمثل منخفضا تغذيه مجاري مائية مصدرها وجود صخور جبسية في إطار تضاريس ابلاشية. إذ الكتلة المرتفعة الواقعة الى شرق هذا المنخفض تمثل خزانا للمياه، مما وفر للمنخفضات الواقعة بوسط أيت باعمران، ومن جملتها «تكْراكْرة»، فرشة مائية قريبة من السطح، مكنت

ظروف بنيوية من بروزها على السطح في شكل عيون. ويلاحظ بيسر أن مجال كل قبيلة يتشكل من أراضي مرتفعة، لم ينلها المجهود البشري المخصص لمقاومة الأحراش بصفة مستمرة، وذلك لضعف وفقر تربتها، وقوة انحدار سفوحها، وكون مياهها لاتتعدى سيولا مؤقتة الجريان. لذلك يستفاد من الامكانيات التي تقدمها في مجال تربية الماشية الموازية للزراعة والغراسة، فهي مكان وجود «العزيب» الذي يعد السكن المتفرق، الواقع بالمرتفعات، و«النطفيات» وخلايا النحل مؤشرات لوجوده» وتلاحظ نفس الظاهرة بالساحل، حيث تمتد الأحراش في المناطق السهلية الساحلية التي تسود بها الرمال.

5. الوضعية الجغرافية

كانت أيت باعمران تمثل منطقة ذات أهمية خاصة في مجال المبادلات التجارية، بفعل كونها نقطة وصل بين مناطق جبلية، ومناطق سهلية، ومناطق صحراوية كان إنتاجها يرتكز على تربية الماشية وترويج المنتوجات السودانية، مع استيراد منتوجات كانت افريقيا السوداء تعاني من شدة الحاجة اليها. وقد أهل أيت باعمران للقيام بهذا الدور موقعها وسهولة المرور بها. فبالرغم من وجود التضاريس المرتفعة، فإن الانكسارات خاصة وعملية النحت النهري جعلا من الأودية ممرات طبيعية. ففم تيكتان وفم فاس، اللذان يمثلان بابين رئيسيين على الحد الجنوبي الشرقي لموطن أيت باعمران، يوفران إمكانية اتصال المناطق الصحراوية وماسة وأكادير والصويرة وسهل سوس عبر وسط أيت باعمران. بالاضافة الى الامكانية التي كانت تقدمها الأراضي الواطئة المحادية للساحل، للقوافل التجارية التي كانت تتنقل بين الصويرة وأكادير وأسواق افريقيا السوداء. فعلى الحدود الجنوبية لأيت باعمران تقع تدغوست (لقصابي)، كما أن فم تيكتان يقابل باتجاه الشرق، عند نقطة التقاء الرمال الصحراوية بقدم الأطلس الصغير، محطة إفران التي ترجع شهرتها الى الدور الذي كانت تلعبه في التجارة الصحراوية. ومتابعة نفس الاتجاه تفضي الى أقا، حيث كان يعقد سنويا موسم سيدي مبارك. أما في نهاية الجنوب الغربي من أيت باعمران، فتقع أساكا التي تقع الى جنوبها طرفايا، وتقع الى جنوبها الشرقي كلميم التي كانت محطة برية تمثل ملحقة لميناء طرفايا الواقع كل منهما تحت مراقبة أسرة بيروك. وفي اتجاه شمال أيت باعمران، تقع تزنيت التي كانت نقطة التقاء الطريق الموازي لواد تزروالت بالطريق المؤدي الى درعة، الذي يلتقي في بُويْزَكَارْنْ بالطريق المار بكلميم والمتصل بالممرين العابرين لفم تيكتان وفم فاس (30).

30 انظر الخريطة : 1.

يتميز بلد أيت باعمران بعدم ملاءمة ظروفه الطبيعية، التي زادها حدة تلازم غلبة الجفاف مع سيادة التربة الفقيرة. إلا أن التنوع النسبي للتضاريس والوقوع على المحيط وفرا إمكانية ممارسة نشاطات فلاحية متكاملة قصد توفير القوت. وقد أفاد هذا البلد الفقير وضعيته الجغرافية التي جعلت منه نقطة وصل بين مناطق ذات أنماط عيش متكاملة.

الفصل الثالث

مستويات انتظام المجموعات

إن التعرف على انتظام المجموعات بأيت باعمران، مشروع على جانب كبير من الصعوبة. ومصدر ذلك كون معظم الوثائق المتوفرة لاتفيد بشكل مباشر في تبين شكل انتظام المجموعات، إذ هي بحكم طبيعتها لاتعرج على وحدات من البنية الاجتماعية إلا عند الاقتضاء، وبالقدر الذي يستدعيه مبعث ذلك الاقتضاء. فالوثائق المحلية تتعرض لكيانات اجتماعية في إطار تحديد هوية شخص أو «جماعة». وبالاضافة الى كون الحديث عن جانب من جوانب البنية الاجتماعية يرد في هذه الوثائق بشكل عرضي، فإنها تستند في ما تقدمه من تعاريف إما الى نسبة سلالية أو مصطلحات متلازمة مع نسب أو رمز. وإذا كان مفهوم الكانون ـ الوارد ضمن هذه المصطلحات ـ لايطرح، نسبيا، مشكلا، فإن مصطلح القبيلة كان يكتسي ضمن هذه الوثائق مفاهيم متعددة، بحكم استعماله للدلالة على مستويات متفاوتة من البنية الاجتماعية.

إن تبين ما كان يكتسيه شكل انتظام المجموعات من لبس، وما كان يرافق حركيته من ملابسات، لم يكن بالأمر الهين؛ لما استدعاه من جهد في سبيل الاستفادة من شتات من الأخبار والتصريحات، وما اقتضاه من سعي الى إدراك السر في اختلاف المفاهيم التي كانت تقدم لتمييز مستويات انتظام المجموعات بأيت باعمران. وحرصا على تجنب تقديم صورة

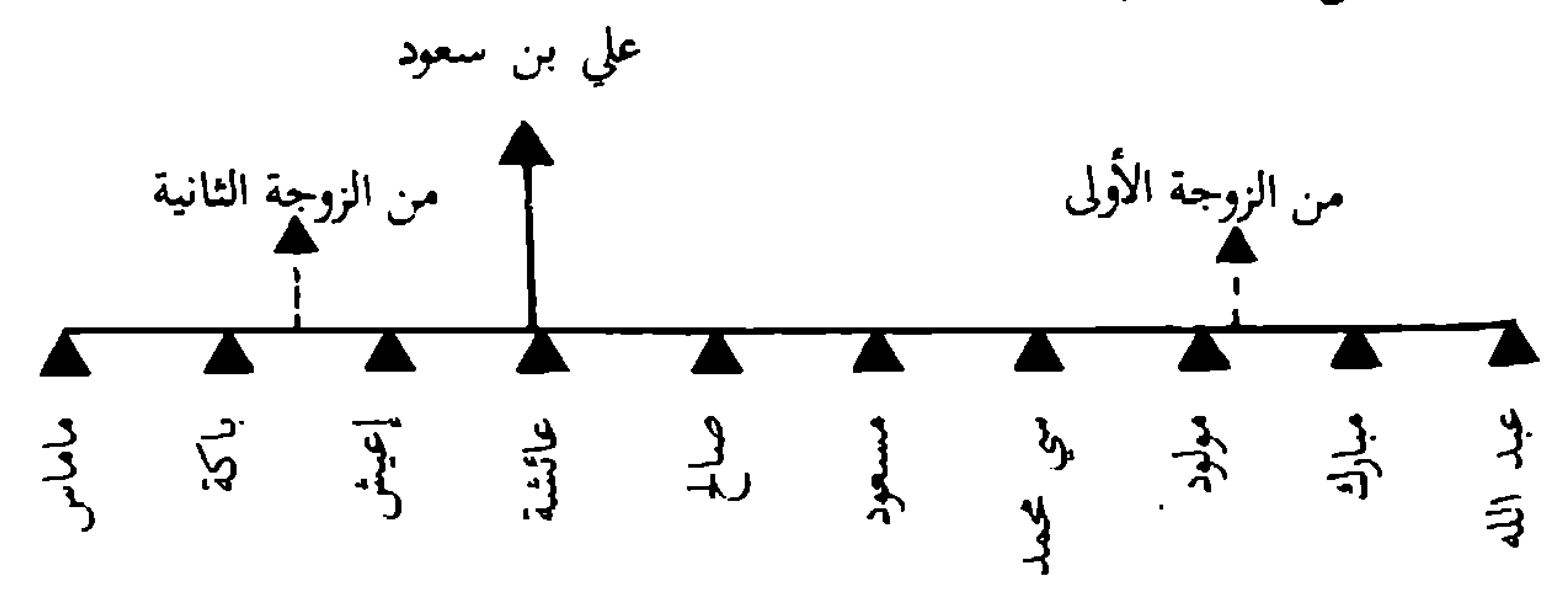
سكونية تحكمها ضوابط محلية مستديمة، اعتمدنا رسم صورة لهذا الانتظام تتغير ألوانها تبعا لتغير عامل الزمن وما يحمله من تحولات.

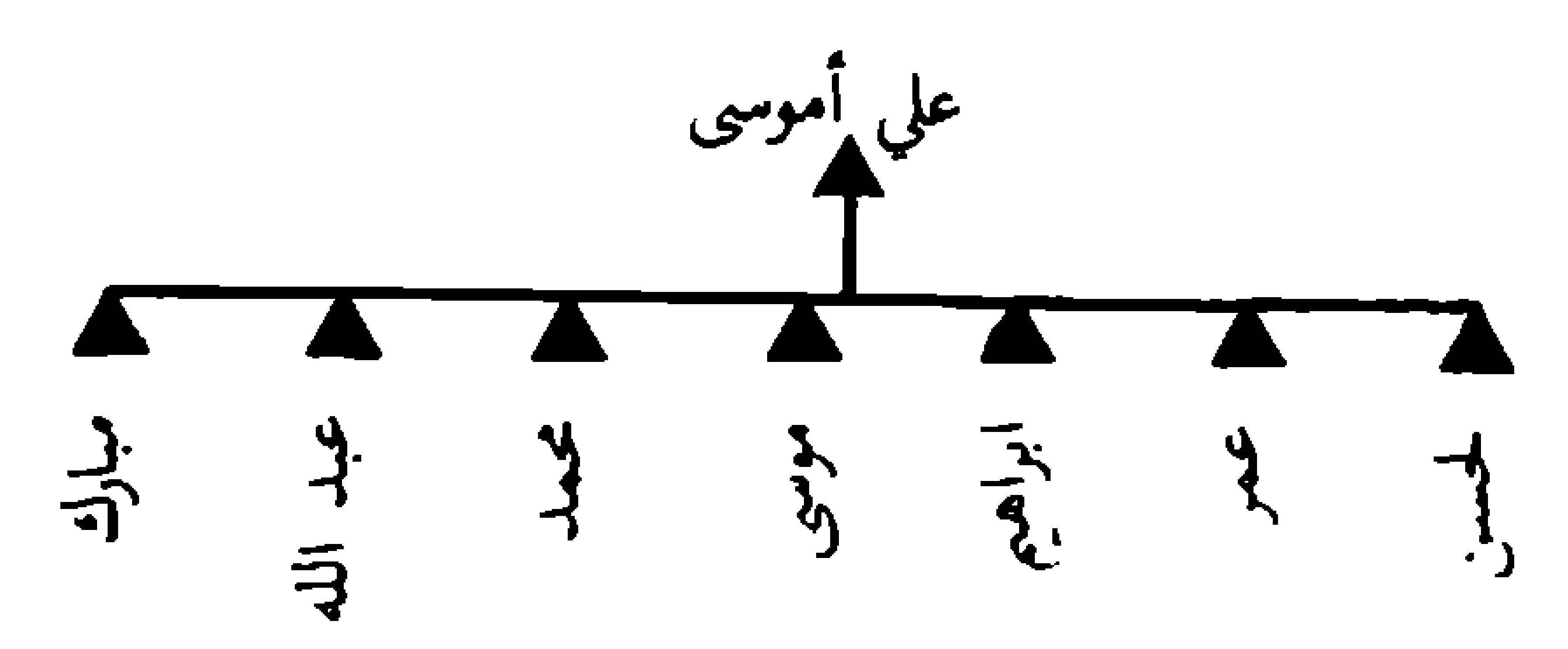
1. «الفرضة» أو الأسرة الكبيرة

يوجد في المستوى الأدنى لانتظام المجموعات بأيت باعمران، الأسرة الكبيرة التي اصطلحوا على تسميها بالفرضة، اعتبارا لكونها كانت وحدة من وحدات تقاسم الكلف والوظائف المخزنية، أو تقاسم أعباء النهوض بالأشغال ذات النفع العام داخل فرق القبيلة. فالأسرة الكبيرة كانت هي الوحدة الأساسية في بنية المجتمع الباعمراني، وقد كانت تتكون من رب الأسرة وزوجته، أو زوجاته، وأبنائه وأحفاده. داخل الأسرة الكبيرة كان الأبناء المتأهلون يشكلون أسرا صغيرة، اصطلح على تسمية كل واحدة منها «بالكانون».

كانت هذه الخلية الأساسية في المجتمع الباعمراني تعيش حياة جماعية تتقاسم فيها بيتا واحدا يتسع لايواء كافة أعضاء الأسرة، الذين كانوا يتعاونون في توفير أسباب عيشهم بحيث يساهم كل منهم في استثمار ممتلكات الأسرة ورعايتها، كل حسب تخصصه الذي كانت تراعى في تحديده المهارة أو الطاقة الجسدية التي يتحكم فيها عامل السن أو عامل الجنس. ومن ثم كانت الأشغال التي يمارسها الأطفال أو النساء تختلف عن تلك التي كان يمارسها الرجال. وقد كانت الأسر الثرية تخفف من مشاق الانتاج الفلاحي على أعضائها، بتسخير العبيد والأماء والغرباء المستجيرين بها في استثمار ممتلكاتها وفي العناية بها. وتجدر الاشارة بهذا الصدد الى أن العبيد والغرباء كانوا يشكلون كوانين كانت تدرج عرفيا في عداد الأسر التي كانوا يدورون في فلكها.

يستحسن في سياق الحديث عن الفرضة بأيت باعمران ايراد نموذجين متباينين من حيث انتماؤهما القبلي، الأول أخذ من فرقة تلوين التي كانت منضوية في قبيلة أيت الخمس، والثاني أخذ من قبيلة صبويا.





غير أن الأسرة الباعمرانية، في حدود مانعلم، لم تصل من الكبر الحد الذي وصلته أسرة الغجدامي بإنولتان، التي يرى أحمد التوفيق أنها تقدم صورة تكاد تكون مطابقة لنموذج الأسرة الكبيرة (الزادروكا)، عند سلافيي الجنوب، الذي تحدث عنه اينجلز (1)، كما أنها لم تبلغ من التوسع الحد الذي بلغته أسرة عبيد الله أسالم (2) الذي كان قد اتخذ من قصر كُلْميم مقرا لسكناه، مستعينا على النهوض بأعباء تجارته الواسعة المدى واستثمار ممتلكاته، بأبنائه وبأحفاده وبعبيده الذين كانوا يشكلون ألفا وخمسمائة كانون.

كان عدد الكوانين المشكلة للأسر الباعمرانية متفاوتا. ومن جملة العوامل المفسرة لتضخم عدد كوانين الأسرة تقادم العهد على تشكيلها ودور عادة تعدد الزوجات، التي كانت توفر للأسر الثرية شرطا أساسيا من شروط استمرارها في وسط كانت نسبة الوفيات به مرتفعة، وتمكنها من تحمل الأعباء التي كان يحتم النهوض بها مشاق الانتاج الفلاحي وضرورة صيانة الممتلكات. وتجدر الملاحظة في هذا المقام أن الأوفاق العرفية بأيت باعمران، كانت تنص عند تعرضها لحالة الجاني المعدم على ضرورة متابعة جماعة القبيلة لسبعة كوانين من أقاربه، الأمر الذي يحمل على الاعتقاد في كون هذا الرقم كان يمثل في نظر المشرع الحد الأدنى أو متوسط عدد كوانين الأسرة. وقد دعا تفاوت عدد كوانين الأسر جماعة كل قبيلة من قبائل أيت باعمران الى اعتبار الكانون وحدة لتقاسم الكلف. وهذه ظاهرة تنظيمية ضاربة في القدم، كما يتجلى من اتخاذ السلطان أحمد المنصور السعدي للكانون قاعدة لفرض الكلف والوظائف بدافع تحقيق المساواة بين مختلف الأسر (3).

1 م.س.ص. 110 — 111.

2 هو مؤسس الأسرة التي اشتهرت باسم بيروك أحد أبناء عبيد الله أسالم وقد كانت هذه الأسرة الموسعة، من أهم أسر أيت الجمل التي كانت تمثل إحدى قبائل تكنة، التي كانت تجاور أيت باعمران من ناحية الجنوب.

3 علق ابراهيم الحساني، مسجل كوانين قبائل سوس بديوان المنصور السعدي، عند ذكره اتخاذ السلطان خمسة عشر كانونا مقابلا لمصطلح السرجة، بقوله : «ليسهل طريق المخزن على عماله، وعلى الدافع القوى والضعيف» ص. 2.

يمكن اعتماد تلوين (فرقة) عينة لقياس مدى شيوع الأسرة الكبيرة بأيت باعمران، بفضل التوفر على عقد لتركة انفلوس علي بن مسعود. ذلك أن هذا العقد يعدد الملكيات العقارية التي كانت في حوزة المالك، مبينا الكيفية التي صارت بمقتضاها كل واحدة من الملكيات المذكورة في ملك علي بن مسعود، مع ذكر أسماء الأسر التي لها حدود مشتركة مع ملكيات صاحب التركة. ومن ثم اتسع نطاق الاستفادة من هذه الوثيقة متجاوزا التعريف بطبيعة أسرة علي بن مسعود، ليشمل التعريف بطبيعة سائر الأسر التي كانت لها ملكيات بمختلف أرجاء المجال الزراعي بِتِلوِينْ. فعبر أسماء أصحاب الملكيات العقارية المذكورة بالعقد المعني، يمكن إحصاء عدد الكوانين وعدد الأسر الكبيرة (الفرضات) التي كانت تشكل فرقة تلوين.

قائمة بأسماء المالكين مستخرجة من العقد المذكور أعلاه

1. معمورة آل لحاج
2. ملك أبناء بغاز
3. ملك أبناء يعقوب
4. فدان بعزيز
5. ملك مبارك بن بهوش الهط
6. ملك إكشام
7. ملك سعيد بن علي
8. تعالت المرابطة
9. ملك أبناء الأرنب
10. ملك أبناء أحمد بن مبارك
11. شعبة أبناء الكيل الأسموريين
12. فدان أحمد بن الحسين بن سعيد
13. ملك كواشيم
14. ملك اسي محمد
15. ملك أبناء مرزوك
16. ملك سيدي ابراهيم انزول
17. ملك محمد بن مبارك الولك
18. ملك سيدي محمد

19. ملك الطالب مبارك بن علي ابغاز
20. ملك أبناء أيوب
21. جنان إبزيكن
22. جنان إغريين
23. ملك أحمد بن داوود الأرنب
24. ملك أبناء علي بن ابراهيم الأيوبي
25. ملك أبناء عبد الله بن هموإزيك
26. ملك أحمد بن ميلود
27. تصلبين أبناء ياسين
28. حقلة يعقوب
29. حقلة منصور بن علي
30. ملك بوتومليلين
31. باكة بنت ابراهيم
32. ملك الأسماء
33. ملك أبناء يحيى بن علي
34. ملك أحمد بن مومن
35. ملك أبناء إمرين
36. حقلة أبناء مومن
37. ملك علي بن مسعود
38. ملك أبناء علي بن مسعود
39. ملك باقي ورثة علي بن مسعود.

يلاحظ في هذه القائمة أن من الملكيات ما نسب لمفرد، ومنها ما نسب الى عدد من الأشخاص أشار إليهم الموثق بأبناء فلان أو بصفة لهم في صيغة الجمع مثل إكْشَام أو إبزيكن. فإذا أمكن اعتبار هذه الصيغة الأخيرة للتعريف مؤشرا لاستمرار وحدة الأسرة الكبيرة بعد وفاة مؤسسها، فإن الأسماء الدالة على مفرد يعسر تبين دلالتها على مستوى الأسرة، الأمر الذي ينجم عنه الحيرة في تصنيفها ضمن الكوانين أو الأسر الكبيرة (الفرضات). ورغم الصعوبة التي يمثلها الاعتبار الأخير يمكننا فرز تسعة عشر أسرة كبيرة مشكلة من إخوة وأزواجهم وأبنائهم.

من الظاهرات الملفتة للانتباه، انتشار الأسر الكبيرة للمرابطين البوجْرَفاويين والوزانيين بسائر قبائل أيت باعمران. فعبد الله بن يحيى جد الأشراف الأدارسة، الذين اشتهروا بالبوجرفاويين، وفد على أيت باعمران في حوالي القرن العاشر الهجري، مشكلا نواة للأسر البوجرفاوية بتَانْكَرْفَةْ (4)، تفرعت عنها نوبات عمت قبائل أيت باعمران. وقد بلغ مجموع كوانينهم في بداية القرن العشرين 224 كانونا. ولعل ظاهرة الكثرة التي ميزت عدد كوانين أسرهم، هي التي حدت بالسلطان مولاي عبد العزيز الى جعل ظهائر التوقير والاحترام قاصرة على أسرة كبيرة واحدة من بينهم، تتكون من الطاهر بن محمد بن باكريم وإخوته، دون غيرهم من مرابطي بوجرفة. وقد يقوم طموح أرباب الأسر المرابطية الى الانفراد بمجالات نفوذ خاصة، عاملا مفسرا لظاهرة الانتشار المشار اليها أعلاه.

بعد وفاة الأب الذي تحمل الأسرة اسمه، كان الأبناء يحافظون على وحدة أسرتهم وتماسكها، تحت رئاسة من هو أكبرهم سنا. ويمكن تبين هذه الظاهرة بجلاء من خلال القائمة المرسومة أعلاه، حيث تمثل بتلوين الأسر الكبيرة من هذا الصنف قرابة 50% من العدد الاجمالي للأسر. ونخص بالذكر من بين هذه الأسر، أسرة علي بن مسعود الذي حافظ أبناؤه ـ بعد وفاته سنة 1214 هـ/1799 ـ 1800 ـ على الحياة المشتركة لأسرتهم مدة ثلاث وعشرين سنة.

يمكن تبين بعض العوامل المفسرة لوجود الأسرة الكبيرة، من خلال رصد ظروف الانتاج الفلاحي بأيت باعمران، عبر عقد يلخص فيه شهود عيان مختلف الأعمال التي كان الأبناء السبعة لعلي أموسى الصبوي يقومون بها من أجل استثمار وصيانة ممتلكاتهم، حيث يقولون : «(...) يقلب الحجار، ويكدل الهرجان (أركان)، ويقتل الدغموس (نبات) بالشفرة، والغرس ويتكلم عليه، ولا يتنازع فيها غيرهم (...)، ولا إحسانا في الحرث غيرهم، ولا من قطع الخشوب إلا بكلامهم» (5).

كانت هذه الأسرة تملك أراضي بعلية في الجبل، «وجنانات» ينتشر بها نبات الصبار الذي كان ينال عناية خاصة لأهمية ثماره التي يطلق عليها اسم «أكناراي»، كما كانت تملك في السهل أراض بورية وأخرى مسقية في وادي أساكا. وقد أمكن أعضاءها بفضل مواصلتهم حياة مشتركة يعمها التآزر، توفير كثرة السواعد التي تعد شرطا أساسيا للنهوض بمختلف النشاطات التي كان يتطلبها استثمار أراضيهم من جهة، وضرورة حمايتها من الأخطار الطبيعية

4 اسم مكان يقع بقبيلة أيت الخمس.
5 وثيقة تثبت صحة ملكية أبناء علي أموس لأرض كانت في الأصل ميتة، وهي مؤرخة بافتتاح شوال 1286 هـ.

والبشرية من جهة ثانية، والرغبة في توسيع مساحتها الاجمالية عن طريق إحياء أراض موات بواسطة إزالة الأحجار واجتثات نبات الدغموس [6]. فالأراضي الصالحة للزراعة كانت تستوجب حرص مالكيها على مغالبة زحف الأحراش «كالدغموس» و«السُّدْرَة»، عن طريق اجتثاتها بحد «الشُّفْرَة»، والأراضي المسقية تقتضي عناية خاصة وتعبئة مستمرة من قبل مالكيها، للاستفادة التامة من دورة السقي، تلك الاستفادة التي لم يكن تحقيقها مشروطا بتهيىء التربة فقط، بل بمراقبة منسوب الماء في الساقية والتدخل السريع كلما لوحظ انخفاضه، لتدارك ما قد يصيبه من تحريف طبيعي أو نتيجة تدخل من يود الاستفادة من نصيب غيره متسترا بظلام الليل. أما غرس الأشجار فلم يكن يقل، بدوره، مشقة عن الحرث وعن غيره من الأعمال الفلاحية، لما كان يتطلبه من تعهد متواصل وحراسة مستمرة. ولا يفوتنا التنبيه الى ما كانت تستدعيه تربية الماشية، كذلك، من عناية، وتهيىء لمراعي خاصة بالأسرة وسط غابة «أركان» [7]. فلا شك أن النهوض بأعباء الانتاج الفلاحي كان يستدعي بذل جهود تتجاوز طاقة وإمكانيات الفرد الواحد.

إضافة الى هذه العوامل المادية، كان هناك عامل فكري صادر عن مجتمع تطبعه المحافظة على ميراث جماعة القبيلة، ويعد الانفصال عن الأسرة تصرفا مشينا، لاسيما إذا كان مؤسس الأسرة ما يزال على قيد الحياة. فأسرة علي بن مسعود ظلت تعيش حياة مشتركة بعد وفاة مؤسسها مدة ثلاث وعشرين سنة، إلى أن قوي ساعد صغار الاخوة، وتزوجت الاخوات. وقد فوتوا، أيضا، بذلك التماسك الفرصة على ذوي الأملاك التي كان يملكها رب الأسرة الهالك بالرهن أو بالبيع الثنيوي، إذ طول «الاعتمار» أو «الحوز» يتخذ ذريعة لابطال دعوى كل من كان يحاول استرجاع أملاك تم تفويتها بإحدى الطريقين المذكورتين.

هكذا يتداخل ماهو مادي وماهو معنوي، ويمتزج ماهو فردي بما هو جماعي، قصد الحفاظ على دوام تماسك عناصر الخلية الأساسية في مجتمع يقوم اقتصاده على فلاحة، كان محصولها مهددا بصفة مستمرة إما بالقلة أو بالانعدام، بفعل تأثير عوامل طبيعية. ولذا فكثرة اليد العاملة في الأسرة، بالوسط الباعمراني الذي كان يعاني من خطر الأمراض والأوبئة [8]،

6 يحتل اليوم مكانة بارزة من بين النباتات التي تنتشر خارج المجال المستثمر في الزراعة بأيت باعمران.

7 أشار الموثق الى هذه التقنية بقوله : «وبكدل المرجان»، بمعنى يحدث بالمساحات المغطاة بشجر أركان، مراعي مسيجة تعرف في تشلحيت بأكْدال.

8 أسرة علي بن مسعود، المذكورة أعلاه، فقدت 50% من عدد أعضائها في ظرف 24 سنة، وقد كان مؤسسها، بدوره، من جملة ضحايا وباء الطاعون الذي اجتاح أيت باعمران، كما اجتاح غيرها من الأراضي المغربية سنة 1779 — 1800.

كانت تعد ضمانة قوية لصيانة الأراضي الزراعية المكتسبة، وحمايتها من عوامل الدمار الطبيعية كالأحراش التي يتجلى خطرها على صلاحية التربة للاستثمار الزراعي من خلال المقابر، التي يصعب تبين معالمها بفعل كثرة وكثافة الأحراش التي تكتسحها. هذا بالاضافة الى كون تعاضد أعضاء الأسرة كان شرطا أساسيا لتوسيع الرقعة المزروعة، قصد الزيادة في الانتاج الذي تبعث عليه الضرورة التي كانت تلح على الباعمرانيين في تحقيق وفر يواجهون به السنوات العجاف، التي كانت تمثل ظاهرة مألوفة في المجتمع الباعمراني.

نتبين من خلال تركة الشيخ علي بن مسعود، مؤشرات للدورة التي سبق لأحمد التوفيق أن كشف عن وجودها ـ عبر دراسته للمجتمع الانولتاني ـ منبها الى ما تكتسيه دراستها من أهمية في تحليل البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية للبادية المغربية (9). وقد ارتأينا حصر المؤشرات المشار اليها أعلاه، في القائمة المرسومة أسفله، لمناقشتها بشكل واضح.

3/2	شعبة أبناء الكيل الأسموريين
	فدان باعزيز
4	كرعات منسوبون لبعزيز
	باطارتين من فدان باعزيز
	جنان باعزيز
3	حواقل بجنان باعزيز : اثنتان ملكا خالصا، وواحد بالرهن.
	جنان أحمد بن داوود الأرنب
	تصلا بين أبناء ياسين
	حقلة أبناء مومن (فوتت للمالك ببيع الثنيا)

تتضمن هذه القائمة، المستمدة من جريدة تركة الشيخ علي بن مسعود، الممتلكات التي فوتت له، في المجال المزروع بفرقة تلوين، عن طريق البيع أو الرهن. فعبر هذه القائمة يمكن تلمس جانب من الحركية التي كانت تعرفها أسر من فرقة تلوين قبل 1214 هـ/1800 م فأسرة أنفلوس علي بن مسعود كانت في مرحلة عنفوانها توسع ملكياتها بالمجال الزراعي لتلوين على حساب ملكيات أسر أخرى، كانت تتقاسم معها نفس المجال الزراعي. ويمكن استخلاص أثر الخصاص النقدي في تفويت الملكيات المشار اليهابالقائمة، المبينة أعلاه، من

9 م.س، ص. 116.

خلال كيفية التفويت، وحجم الملكيات المفوتة. فبينما كانت ملكيات أسرة علي بن مسعود في تزايد، كانت ملكيات أسر أخرى في تضاؤل. فهذا التعارض يبعث على استخلاص وجود أسر من تلوين في مرحلة تدهور يوم كانت أسرة علي بن مسعود في عز شبابها. ولعل التدهور، المشار اليه، من العوامل المفسرة لتسرب كوانين أجنبية الى فرقة تلوين، منهم من عرفهم الموثق بإغريين (الغرباء).

2. الفخذ

كان يمثل المستوى الثاني في البنية الاجتماعية للقبيلة، التي كانت «الفرضات» تشكل قاعدتها. يتكون كل فخذ من أسر منتظمة في شكل مجموعات تستوطن كل واحدة منها مدشرا، وكل فخذ يختص باسم يميزه عن باقي الفخذات.

فخذات تتميز بنسبتها الى علم بشري	فخذات تتميز بنسبتها الى ظاهرة طبوغرافية
أيت أيوب	أيت سيُّموز
أيت علي	أيت علي «أكوك»
أيت ياسين	أيت أمَلو
إذْيَاكُو	أنامَرْ
إد عبلا أبْراهيم	إسَكْ

مجموع الأسر المشكلة للفخذ كانت تتقاسم الثروات الطبيعية الواقعة بمجالها الترابي، وفق أعرافها أو بمقتضى رسوم الملكية. وقد كانت جماعتها تتولى الاشراف على إدارة شؤونها، وعنها كان ينبثق ممثلوها في مؤسسة «أيت الربعين» الخاصة بالقبيلة. فالأفراد المنتمون للفخذ كان يوحدهم اسم مشترك، وتربطهم مصالح متداخلة، وتضبط علاقاتهم أعراف موحدة. ولا شك أن تداخل مصالح الأسر المتعايشة داخل الفخذ، كان الباعث لشيوخه على حفظ تاريخ أسر فخذهم بشقيه : البشري والمادي. فعندما رغب أبناء علي بن مسعود التلويني في اقتسام ميراثهم، استندوا الى شيوخ من فرقة تلوين لجرد سائر ملكياتهم العقارية الواقعة بالمجال الزراعي لتلوين. فتمخض عن شهادة هؤلاء المعمَّرين تاريخ لملكيات آل تلوين عامة، وملكيات علي بن مسعود بصفة خاصة، ثم تلا ذلك تقديم تاريخ للأسرة المعنية كما يتبين من العقد التالي :

«الحمد لله وحده وصلى الله على من لانبي بعده، شهوده الموضوعة، أسماؤهم عقب تاريخه، يعرفون أعلي بن مسعود بن محمد أنفلوس التلويني أتم المعرفة، وأكلمها، وبها ومعها يشهدون أن في ملكه، أي حوزه واعتماره من البور : الفدان الكائن بإزاء ربوة الحجل، بينها وبين غروب الشمس، وامتد لقبلة الصلاة، وجاوز معمورة آل الحاج، وامتد مستقبل القبيلة إلى جانب الزراع الأصفر. وله أيضا فدانا آخر (....) ولأبنائه أيضا دون باقي الورثة ثلاث بطاير من المعدر المذكور يحدهن من القبلة (...)، وثلاثة حواقل بجنان باعزيز : اثنين ملكا خالصا، والثالثة يتصرف فيها بالرهن، وحقلة أبناء مومن، لكنها مأخوذة ببيع الثنيا.

حاز المرحوم، بكرم الله، أعلي بن مسعود، المذكور، ما ذكر حوزا تاما، ولا منازع ينازعه في زمنه، وعمروه بعده أبناؤه مدة أكثر من عشرين سنة بأنواع العمارة، ولا منازع لهم في خلال تلك المدة سوى الفقير محمد الولك (...) انه عرف بل وحضر لعلي بن مسعود أنْفلوسْ التلويني، بين من مات في الوباء الكائن قبل تاريخه بنحو ثلاثة وعشرين سنة، وترك ابنه عبد الله بن علي، ومبارك بن علي شقيقه (...) وشقيقتهم عيش بنت علي وزوجته عقيدة بنت سعيد (...)، وترك أيضا ابنه، أخوهم بالأب (...)، ثم ماتت عقيدة، المذكورة أعلاه، وتركت أبناءها (...)، ثم مات ابنها عبد الله وترك ابنه أحمد وزوجته (...)» [10].

تلافيا لتقديم صورة سكونية للفخذ بأيت باعمران، حاولت استشفاف التحولات التي كانت تعترى بنيته من خلال ما حفلت به المراسلات المخزنية من أخبار، عن أحداث سياسية عاشتها أيت باعمران منذ بداية النصف الثاني من القرن 19. وقد مكنني رصد بنية الفخذ من الكشف عن بعض العوامل التي كانت تتحكم في حركيته.

أ. تغير الانتماء السياسي بفعل تدخل قوى خارجية في شؤون جماعة الفخذ

كانت بعض الكوانين تغير انتماءها السياسي مجبرة، عند تعرضها لاعتداءات لاطاقة لها على ردها. ويمكن تبين هذه الظاهرة من خلال قبيلة أيت برايم التي تحد أيت باعمران من الناحية الشمالية. ففي بداية سنة 1301 هـ/1883، جد بعض أعيان أيت برايم في السعي من أجل خلق مشاكل سياسية لقائد قبيلتهم، يحيى البرايمي، مستعينين بكل من القائد علي بن مسعود الانخصاصي وقائد آخر من أيت باعمران، وثالث من قبيلة الساحل، قصد اشعار الفخذات التي كانت تقطن على الحدود الفاصلة بين قبيلة أيت برايم، وبين قبائل القواد المذكورين، بعجز القائد يحيى البرايمي عن حمايتها من كل خطر خارجي، ليملي عليها

10 جريدة تركة علي بن مسعود، مؤرخة بانسلاخ رجب 1237 هـ.

الاستسلام للأمر الواقع. وهكذا أخذ القواد الثلاثة يوجهون من إخوانهم من يمارس، ليلا، أعمالا إرهابية داخل تراب قبيلة أيت برايم، بمآزرة عناصر من القبيلة المذكورة (11).

وقد لخص خليفة السلطان، الحاج مسعود بن محمد الراشدي، في رسالة وجهها من مقر عمله بتزنيت الى السلطان مولاي الحسن نتيجة هذه السياسة قائلا : «أسعد الله الدنيا والدين بوجود مولانا أمير المؤمنين، وسلام تام على مقام سيدنا العالي ورحمة الله وبركاته. بعد تقبيل حاشية البساط الشريف، وأداء ما يجب لمولانا من التعظيم والتشريف، هذا وليكون في كريم علم مولانا، أيده الله، وخلد ملكه، على أمر خديم سيدنا القائد يحيى لبريمي، فكتبت عليه وأتى لدينا، وذكرت له ما أمرني به سيدنا، أيده الله وخلد ملكه، بين السياسة والتوبيخ من ثمه : أن سيدنا، أيده الله وخلد ملكه، ولاك أمر قبيلة أيت برايم ولم تحصل على طائل (...). واعلم سيدي، أيدك الله، أن أصل الخوض معهم جوارهم، وهم الذين يزعمونهم على المنع والخوض وعدم الامتثال، وها المشتغلون بهم : خديم سيدنا القائد حسون بن عمارة الساحلي أخذ له (يقصد القائد يحيى لبرايمي) مائة كانون، والخديم علي الاخصاصي أخذ مثله كذلك، والخديم القائد ابراهيم بن سعيد (البوعمراني) أخذ منهم كوانين مثل ذلك (...)» (12).

إن تغيير ولاء الكوانين، المشار اليها في رسالة القائد مسعود الراشدي، تم تحت الضغط، في نطاق مؤامرة كانت تستهدف عزل قائد قبيلة أيت برايم. فالتغير الذي اعترى بنية الفخذات التي انفصلت عنها الكوانين المذكورة، كان نتيجة تدخل قوى سياسية في شؤون قيادة يحيى لبريمي التي كان قد احتد الصراع بين أعيانها. وقد نهج القائد ابراهيم أسعيد النصفي البوعمراني، سياسة مماثلة مع أسر المرابطين أولاد سيدي محمد بن يوسف، الذين كانوا تابعين لقيادة أحمد بن همو الخلفي، التي كانت متاخمة لقبيلة أيت النص من ناحية الغرب. وفي هذا الشأن يقول السلطان مولاي الحسن مخاطبا القائد ابراهيم أسعيد : «خديمنا ابراهيم أسعيد، بلغ علمنا أنك صرت تترامى على أولاد السيد محمد بن يوسف، وتروم ادخالهم في ولايتك مع أنهم في ولاية الخديم أحمد بن همو (...) (13).

11 رسالة من القائد علي بن عبد الله العبدلاوي الباعمراني الى السلطان مولاي الحسن، في 10 رمضان 1301 هـ/4 يوليوز 1884.

12 رسالة من القائد مسعود الراشدي الى السلطان مولاي الحسن في 21 رجب 1301 هـ/17 ماي 1884.

13 رسالة من السلطان الى القائد ابراهيم أسعيد في 22 حجة 13/1301 أكتوبر 1884.

ب. تغيير الانتماء السياسي وفق عادة الخاوة «تاڭما»

يمكن اعتبار التبرم من سياسة القائد أو من موقف لجماعة القبيلة من بين العوامل التي كانت تؤدي الى انتقال كوانين أو فرضات من قبيلة إلى أخرى. وقد كان هذا الانتقال يتم عبر قناة «عادة العار» التي كانت تقتضي توسل الراغب في الحصول على الانتماء لقبيلة ما بتقديم «ذبيحة» الى جماعة القبيلة التي يستصدر منها الخاوة. وقد سلكت هذا النهج كوانين من قبيلة أيت إخلف سنة 1303 هـ/1885 ـ 1886، بعد أن خلعت طاعة القائد أحمد بن هـو الخلفي، ملتجئة الى قبيلة الساحل المحادية لقبيلة أيت إخلف من الجهة الشمالية[14].

أما عن حالة تغيير كوانين لولائها من جماعة القبيلة التي تنتمي اليها الى جماعة قبيلة مجاورة، فقد عاشتها جماعة مستي في مستهل سنة 1884/1302، فبعد انفصال الجماعة المذكورة عن قبيلة صبويا اتخذ أحد أعضائها موقفا معارضا، «فذبح على» جماعة صبويا طالبا الانضمام اليها. وفي هذا الشأن يقول القائد الحسن الصبوي : «(...) ذهب سارق المال المذكور مع بعض بعضهم (يقصد جماعة مستي)، فقتلوا واحدا منهم وذبحوه، لكونه انضم الينا، وأسند لجانبنا، وصار أخ لنا تبعا للعادة المألوفة عندنا»[15].

يمكن النظر الى تشابه فخذات منضوية في قبائل باعمرانية مع فخذات أخرى تنتمي لقبائل مجاورة لأيت باعمران كنتيجة للتحولات التي كانت تطرأ على بنية الفرق، بحيث كانت تلك التحولات تبعث على انتقال فرضات الى موطن مجاور حاملة معها اسم الفرقة التي كانت تشكل وحدات ضمنها. ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة من خلال الجدول التالي :

أسماء الفرق	أسماء القبائل			
	أيت باعمران	لخصاص	تكنة	مجاط
أيت علي	+	+		+
أيت ياسين	+	+	+	
أيت يَعْلاَتَنْ	+	+		
أيت بينَحْرانْ	+			+

14 رسالة من القائد أحمد بن مبارك الزلطني الى السلطان مولاي الحسن في 23 رجب 1303 هـ/27 أبريل 1886.
15 رسالة من القائد الحسن الصبوى الي السلطان مولاي الحسن في 22 محرم 1302 هـ/11 نونبر 1884.

فالفخذ كان يمثل كيانا سياسيا قائم الذات، يجسد استقلاله وجود رقعة ترابية خاصة، واسم مميز مستمد من ظاهرة طبوغرافية تميز ترابه، أو يكون علما بشريا تبعث النسبة إليه (أيت) على تصور أعضائه لوجود رابطة دموية بينهم، كما أن شخصية الفخذة كانت تعكسها عادات موحدة، وجماعة مستقلة تتولى الاشراف على مرافقها العامة بكيفية مباشرة، وتعيين من يمثلها بمجلس «أيت الربعين»، متولي الاشراف على تسيير شؤون القبيلة.

3. الفـرقــة

كل مجموعة من الفخذات كان يميزها الى جانب الفرقة اسم تختص به أو كسر حسابي، قد يكون الربع أو النصف أو الثلث... فأيت باعمران كانت موطنا لقبيلتين، كل منهما كانت منقسمة الى أربعة أرباع :

أيت بها أيحيى.

أيت بوبكر أيحيى

أرباع أيت بوبكر أيحيى [16].

ربع أيت لولو : أيت بتكيض، أيت يوسف أعمر، أيت عبّ إسك.

ربع أيت أملن : أيت (...)، أيت أحمو، أيت بشن، أيت إزل.

ربع أيت ابراهيم أيوسف، أيت (...)، أيت بلقاسم، المرابطون الضلعيون، أيت ميمون+أيت كبن.

ربع أيت بل أيوسف : [17].

كانت هذه الأرباع، أساس تقاسم جماعة القبيلة للحقوق والواجبات، كتوزيع الكلف وتعيين ممثلي الأرباع بمجلس «أيت الربعين»، الأمر الذي يبعث على التساؤل عن طبيعة الفرقة، إذ اعتمادها في تسيير إدارة شؤون القبيلة لايعني حتما أن ظهورها كان استجابة لهذه الضرورة.

يفيدنا في تبين طبيعة الفرقة التعرض للتحول الذي اعترى انتظام الفرقات التي كانت تكون كلا من أيت بوبكر أيحيى، وأيت بها أيحيى، على إثر الاصلاح الاداري المحدث من قبل السلطان مولاي الحسن سنة 1299 هـ/1881 ـ 1882. اشتد التنافس داخل جماعة كل من القبيلتين على إثر إعلان السلطان عن رغبته في تقسيم أيت باعمران إلى قيادات، وفقا لما تقترح جماعة كل قبيلة، فكان نتيجة ذلك أن انفصم ما كان بين فرقات أيت بها أيحيى من

16 أنظر الوفق رقم. 4.

17 أسماء الوحدات المكونة لهذا الربع غير واضحة في النص.

تحالف، مشكلين أربع قبائل تمثل كل واحدة قيادة مستقلة. كما أعادت جماعة أيت بوبكر أيحيى النظر في انتظام فرقاتها مشكلة قبيلتين تختص كل واحدة منها بقائد. ويبدو اثر هذا التدخل المخزني في الكشف عن طبيعة الفرقة، بشكل أكثر وضوحا، من خلال وثيقة تبرز ما انتاب جماعة ماسة من تردد في تحديد فرق قبيلتها : «الحمد لله حضر أهل ماسة، وشافهناهم بما أمر به مولانا نصره الله، فأجابوا بالامتثال. وهم على فرقتين : أيت النصف، وعينوا للولاية عليهم الشيخ محمد، والنصف الآخر يسمى بنوقط، وعينوا للولاية عليهم الطالب محمد بن حميد، وكتب لهم ظهير التولية (...) في 15 شعبان عام 1299 هـ.

(...) بعد ما كان تنفيذ الأمر الشريف أعلاه وقع الخلاف بينهم، وطلبوا نصب أربعة عمال فساعدهم مولانا، وجددوا قسمة كل عامل عنهم، وهو، وسموا أرباعهم، ومن تقدم على كل ربع :

ـ الربع الأوّل : أهل أغْبالو، وإفْلان، عينوا للتولية عليها السيد محمد أُعمو

ـ الربع الثاني : أهل تسيلة وإِخُرْبَان والزاوية، عينوا للتولية عليهم السيد محمد بن حميد.

ـ الربع الثالث : أفَنْتارَ، وإدْ مولود، ويكوف، وأيت إلياس، وعينوا للتولية عليهم السيد محمد ولد سيدي محمد.

ـ الربع الرابع : أفنس، والجوابر، وتسنولت» (18).

إن الحركية التي عمت انتظام فرقات أيت بها أيحيى وأيت بوبكر أيحيى كما عمت غيرها من قبائل سوس كماسة، تبرز التقسيمات الهشة، التي كانت تعرفها القبائل، في هيئة كيانات سياسية تحافظ على التوازن بينها إما عن طريق الالتحام أو الانفصال. ويبدو جليا من خلال ما قدمناه من شواهد أن عدد الفرقات كان مصدر ظهور تسمية الربع أو الخمس أو الثلث أو النصف. فالفرقة كانت عبارة عن اتحاد يضم مجموعة من الفخذات تجمعها روابط مشتركة، وكانت في نفس الوقت أساس تقاسم فرق القبيلة للكلف والوظائف والمناصب داخل مجلس «أيت الربعين»، ومن ثم اعتبر كل منها فرقة بمعنى قسمة أو نصاب.

18 عن كناش مخزني، بحمل رقم 95، ص. 51. تفضل أستاذي جرمان عياش بتمكيني من الاطلاع على نسخة مصورة له توجد في حوزته.

4. القبيلة [19]

الى حدود شعبان 1299 هـ/يونيو 1882، كان الموطن المدعو أيت باعمران، تتقاسمه قبيلة أيت بها أيحيى، وقبيلة أيت بوبكر أيحيى.

يحيى

بها بوبكر

أيت الخُمْس، أيت عبد الله أيت إعزًا، صبُّويا أيت بلْ أُيوسف، أيت ابراهيم، أيت أملن، أيت لولو

كانت كل قبيلة تشكل كيانا مستقلا، يتألف من أربعة أرباع يضم كل منها عددا من الفخذات، تميز هذه الأرباع أسماء تنضوي كل مجموعة منها تحت اسم بها أو بوبكر، اللذين تجمع بينهما وحدة العرق المعبر عنها باسم يحيى، رمز الوحدة الدموية للقبيلتين حسب تصور أيت باعمران. وهذا لايعني أن الصورة المقدمة لانتظام المجموعات داخل أيت باعمران كانت ساكنة.

إن انتظام وحدات القبيلة كان يكتسي طابع تحالف سياسي يعتريه التغير بصفة دائمة، فالتماسك داخل القبيلة لم تكن تجسده سوى بعض الفرق، أما غيرها من الفرق فانتماؤها كان في تقلب مستمر، إذا كانت متأرجحة بين القبائل التي تقع على تخومها. وقد كانت الفرق الثابتة الانتماء السياسي تدعى بالأصلية، بينما كانت التوابع التي تدور في فلكها تدعى بالفروع. وإذا تتبعنا الفرق التي كانت تشكل قبيلة أيت الخمس منذ منتصف القرن التاسع عشر، أمكننا تبين وجود أربع فرق دائمة الانتماء لأيت الخمس، مع وجود فرقتين غير مستقرتين في تبعيتهما لأيت الخمس، وهما السْمَاهْرَة وإدَاسْسُوكُمْ.

19 نصطلح على تسمية مجموعة من الفرق بالقبيلة.

التاريخ	الفرق الدائمة الانتماء لأيت الخمس
منتصف القرن 15	أيت أيوب، أيت سِّيمُور، أيت علي، إذْ مُسَاكْنَة
1272 هـ/1856	أيت أيوب، أيت سِّيمُور، أيت علي، إذْ مُسَاكْنَة
1290 هـ/1873	أيت أيوب، أيت سِّيمُور، أيت علي، إذْ مُسَاكْنَة

السنة	القبيلة التي ينتمي إليها إدوْسُوكُم
1304 هـ	أيت النَّصْ
1308 هـ	أيت النص
1333 هـ	صبويا
1339 هـ	أيت الخمس

لم تكن ظاهرة تغيير الانتماء للقبيلة مقتصرة على الفرقة، بل كانت تشمل جميع الوحدات المشكلة لبنية القبيلة، بدءا من الكانون وانتهاء بالفرقة، دون أن يتبع ذلك التغير بالضرورة الاستقرار بتراب الاخوة الجدد. فقبيلة أيت إخلف سنة 1303 هـ/1886، انشقت عنها كوانين، ثم استقرت بتراب قبيلة الساحل التي تجاورها من ناحية الشمال، فرارا من دفع الكلف المخزنية التي اقتضتها حركة السلطان مولاي الحسن الثانية الى أيت باعمران. كما انفصلت عنها فرقة بني أفقير سنة 1271 هـ/1855، بعد أن حصلت على موالاة جماعة مستي عبر عادة «العار» التي كانت تقتضي التوسل بتقديم «ذبيحة» الى الجماعة التي تستصدر منها «الحاوة». وقد سلك بنو أفقير هذا النهج على إثر رفضهم الانصياع لجماعة قبيلتهم، بينما أقدمت على تنفيذ حكم القاضي سيدي أحمد بن محمد الخلفاوي، الذي تولى حسم نزاع بني أفقير مع بني بوزيا على ملكية عقارية.

إذا كانت هذه التحولات ناتجة عن عوامل داخلية تبعث على تطور انتظام المجموعات داخل كل قبيلة، فإن هناك تحولات أخرى نتجت عن التدخل المخزني كعامل خارجي، مما

بعث على تغيير وجه انتظام المجموعات التي كانت متعايشة داخل أيت باعمران. ذلك أن تعيين القواد المخزنيين سنة 1299 هـ/1882، كان له أثر في تغيير بنية كل من أيت بها أيحيى، وبنية أيت بوبكر أيحيى، فبينما أصبح كل ربع من أرباع أيت بها أيحيى قبيلة قائمة بذاتها، انشطرت قبيلة أيت بوبكر أيحيى الى قبيلتين تضم كل واحدة منها ربعين، إحداهما تميزت باسم أيت إخلف، والثانية باسم أيت النص، بينما تحول كل ربع من أرباع أيت بها أيحيى الى قبيلة قائمة بذاتها.

اسم القبيلة	اسم فرقها
أيت الخمس	أهل تِلوِين، أيت سيمور، أيت علي، أيت أيوب، إد موسَاكْنَة، إدَا وْسُوكُم، السْمَاهْرَة، أيت إِغْلاَتن.
صبويا	إد يامين، إد عبد الله ابراهيم، إد ياكو، إِزِنْاكن.
أيت عبد الله	إد حمو، إد عيسى، إيموكاين، أيت لكدوار، أيت بها أومن.
أيت إِعِزَا	إد بلعيد، أيت وادار.
أيت النَّصْ	أيت لولو، أيت أَمَلْن، المرابطون اليوسفيون، مَسْتي، فرق من أيت إعزا
أيت اخلف	إد بلا أيوسف، إد ابراهيم أيوسف.

كانت كل قبيلة قد غدت تمثل كيانا مستقلا، تعكس وحدته مظاهر مختلفة، بعد أن كانت منتظمة وفقا لخطاطة نسبية تحيل على الوحدة العرقية التي ظلت تشكل مصدر تصور الباعمرانيين لأساس الوحدة أو التفكك التي كانت تتراوح بينها أيت بوبكر أيحيى وأيت بها أيحيى. إلا أن الوحدة العرقية التي تجسدها النسبة السلالية المميزة لكل قبيلة غير تامة الصحة على مستوى الفرضة وأحرى أن تتحقق على المستويات التي تفوقها، إذ رب الفرضة قد يملك عبيدا وأماء، وقد يجير غرباء تعدهم جماعة القبيلة في عداد كوانينه، بالاضافة الى كون عامل المصاهرة يحمل على تداخل أنساب مختلف الفرضات. كما أن الفرق كانت تندرج تحت اسم مشترك، وإن كان منها من وفد من قبائل واقعة خارج تراب أيت باعمران، إذ بتقادم العهد يصبح الدخيل أصيلا، مادامت هناك ظروف موضوعية تبعث على مثل هذا التحول. ونذكر منها تجدد ملكية الأرض والماء بفعل ما كان يعتريها من تفويت متعدد الأشكال، يتسع مداه بصفة خاصة عند توالي سنوات الجفاف، التي كانت ترافقها هجرة اضطرارية قد تستمر. وقد

كان يأتي عادة تجدد الأسر المالكة للأرض والماء، بشكل ملحوظ، كعاقبة للقحوط والأوبئة. وليس هناك أكثر اقناعا، في كون الوحدة العرقية ليست سوى ضربا من التخيل، من وجود فرق للمرابطين الأدارسة من بين الفرق أو الأفخاذ التي كانت تتصور وجود رابطة دموية ضمن مقومات وحدتها؛ الأمر الذي يعني وجود صلة قرابة تجمع المرابطين بالعوام، الذين كانوا يولونهم تقديرا خاصا لشرف نسبهم.

وقد يقوم مقام الاسم، في التعبير عن وحدة القبيلة، رموز تكتسي صيغة لفظية مثل صبويا أو مستي (المختار)، أو ترد في هيئة كسور حسابية مثل أيت الخمس، وأيت النص. فهذه الرموز تنوسي الأصل في ظهور الكثير منها، بينما ظلت تؤدي وظيفتها الدلالية كرمز لتشكيلة سياسية معينة، شأنها في ذلك شأن عامل القرابة المجسد في نسب سلالية، ذلك أن التطور التاريخي الذي مرت به قبائل أيت باعمران من شأنه أن يخلف رصيدا من الأسماء والرموز، ظلت آثارا شاهدة على تشكيلات قبلية لم تعد قائمة، واستمرت بعد افراغها من محتواها الأصلي كدال يكتنف مدلولا جديدا. فقبيلة صبويا مثلا يعرف أهلها أنفسهم بكونهم كانوا ينتمون، قبل استقرارهم بأيت باعمران، الى مجموعة رحلية تعرف بأولاد دليم. والملاحظ أنهم ظلوا محتفظين باسمهم بالرغم من تغير موطنهم، شأنهم في ذلك شأن أيت بنيران الذين ظلوا بدورهم محتفظين باسم قبيلتهم الأصلية، مجاط، بالرغم من تغير موطنهم بعد انتقالهم الى صبويا. ونضيف الى ذلك أن مشروع تقسيم أيت باعمران الى قيادات، أسفر تنفيذه عن انشطار قبيلة أيت بوبكر الباعمرانية الى قبيلتين، تمثل كل منهما قيادة مستقلة. وقد رافق هذا التحول الطارىء على بنية أيت بوبكر، ظهور أيت إخلف وأيت النص كأسماء تميز كلا من القبيلتين. فإذا كان اسم أيت إخلف سنة 1271 هـ/1855 مستعملا للتعبير عن جماعة تشكل من مجموعة من الفرق، فإن أيت النص لم يتم العثور عليه من بين الأسماء التي كانت مستعملة في تمييز مستويات انتظام المجموعات داخل أيت بوبكر قبل 1299 هـ/1882. ويبدو أن الأسماء الجديدة التي كانت قد تمخضت عن التغير الذي لحق بنية أيت بوبكر نتيجة طبيعية لتطور انتظام المجموعات الذي يمكن الركون إليه كذلك في تفسير كثرة الأسماء والرموز المشار اليها أعلاه.

غير أن تحديد القيادات بواسطة الظهائر السلطانية، لم يكن من شأنه تحجير بنية القبيلة وايقاف الحركية التي كانت تعرفها فرق كل قبيلة، بل زادها نشاطا، فبعد إحداث الاصلاح الاداري، استمر الصراع بين الجماعات الباعمرانية تحت زعامة القواد أنفسهم. فقبيلة أيت النص توسعت على حساب أيت إخلف وأيت إعزا، باستقطابها لفرق من ستي

واخرى من قبيلة ايت إعزا، وفرق المرابطين الوزانيين. فلم يسع المخزن المركزي مع هذا التحول سوى الاعتراف بالأمر الواقع، مصدرا ظهيرا يزكي الرغبة التي عبرت عنها الجماعات المذكورة في الانضمام الى قبيلة القائد ابراهيم أسعيد النصفي، مما يفيد أن الظهير المخزني لم يكن بمستطاعه تحجير بنية القبيلة.

إن ظاهرة وجود ثوابت ومتغيرات ضمن بنية القبيلة، لقابلة لتقوم عاملا مفسرا للتضارب الذي يستوقف المتتبع لبنية قبيلة ما عبر الروايات الشفوية، بحيث تصدق كل شهادة على تشكيلة القبيلة في زمن معين. والى هذه الظاهرة يمكن إرجاع الحيطة البادية من خلال العقود التي كانت ملزمة لجماعة ما، أو من خلال الظهائر السلطانية، فالمدون مراعاة منه لطبيعة بنية القبيلة، كان يحرص على جعل حكم العقد أو الظهير مساير لتشكيلة القبيلة، بذكره اسم القبيلة مقرونا بلفظ كافة أو مشفوعا بعبارة ومن انضاف اليهم.

5. اللـــف

اللف لفظ عربي فصيح يعني الحزب أو الطائفة [20]. وبهذا المعنى ورد في رسائل ممثلي السلطان مولاي الحسن بأيت باعمران. فاللف في أيت باعمران بعد سنة 1299 هـ، كان يتبلور حول محورين هما : قبيلة أيت إخلف وقبيلة أيت النص، واليهما كان يركن مخبرو السلطان في تمييز اللفين المتصارعين، إن لم يتخذوا من اسم قائد كل من القبيلتين أساسا للتمييز. أما لفظتا تَحُكَّاتْ وتَجزُولْت اللتان اعتبرهما كل من جيستنار وروبر مونطاني، أساس انتظام اللفين المتصارعين في الأطلس الصغير الغربي، فلم تردا متقابلتين سوى في رواية شفوية، صادرة عن القائد أحمد أصواب العزاوي الباعمراني، قدم ضمنها على لسان القائد الحسن البركاوي الكلوي، تعريفا لكل من لف تحكات ولف تجزولت في الأطلس الصغير الغربي، عبر تعداد الوحدات التي كانت تشكل كلا منهما [21].

20 ابن منظور (جمال الدين) لسان العرب بيروت : دار صادر ج. 9، ص. 318.

21 Justinard ( ) — Les Ait BA Amran - Paris : - Honoré champion, 1930, PP. 110-111. **Villes et tribus du Maroc.** V.VIII

لف ئحكات	لف ئجزولت
إفران	صبويا
شتوكة	الاخصاص
ماسة	أيت الخمس
تزنيت	أيت إعزا
أيت بريم	أيت عبد الله
لعوينة	أيت بوبكر
أيت أمربيط	مجاط
أيت موسى أعلي	أيت زخا
مرابطين أيت أمربيط	تازروالت
	باعقيلة
	أكلو
	الساحل
	أزوفض
	الركيبات
	أيت وسا
	أهل المعدر
	إد ابراهيم
	تمنارت
	أيت لحسن.

غير أن هذه الصورة الجامدة، لهذا المستوى من الانتظام، تفند وجودها أو استمرارها على الأقل، وثائق تعكس اللفوف في حالة صراع مسلح، أثناء السنوات الأربع اللاحقة لتاريخ التقسيم المبين من طرف القائد الحسن البركاوي.

فالقائد المحجوب الكَلوِي رصد لفين في أيت باعمران وهما في حالة حرب (22) :

لف أيت النص : آل تزنيت، بعقيلة، أيت الخمس، مستي، أيت السحل، أيت بريم.

لف أيت إخلف : بعض سملالة، بعض مجاطة، أيت عبد الله، أيت جرار، صبويا، زفاضة ومن معهم من العرب.

أما القائد أحمد بن مبارك الزلطني، فقد بين وحدات لفين في أثناء حرب نشبت على إثر نزاع دب بين أعيان جماعة الساحل (قبيلة مجاورة لأيت باعمران من ناحية الشمال الغربي) (23) :

اللف الأول يضم : أهل لكريمة، وأهل بزرز من الساحل، أهل أكْلو، المعدر، ماسة، طرف من رسموكة.

اللف الثاني يشمل : بقية فرق الساحل، أهل تزنيت، باعقلية، أيت بريم.

فالنموذجان، المدرجان أعلاه، يبرزان أن اللفين داخل قبيلة الساحل اختلطت في كل منهما وحدات تحكَات وتجزولت اختلاطا يغيب معه ذلك الفصل الواضح المشار اليه آنفا،مما يفيد أن تحكَات وتجزولت مجرد رمزين لتمييز لفين أثناء صراعهما.

إن النزاع داخل جماعة القبيلة الواحدة أو بين قبائل متجاورة، كان يحتم استنجاد كل طرف بحلفاء يصطنعهم بالهدايا العينية كالسكر ومقادير من الحبوب أو من الثمر، والذبائح التي تجسد العار (24). الأمر الذي كان يترتب عليه تبلور لفين متصارعين، يسعى كل منهما الى مناوشة منافسه لارغامه على الجنوح لاستصدار هدنة، مقابل استجابته لتنفيذ ما يملي عليه من شروط، كان من أهمها القدر المالي الذي كان تحديده يتم على يد زعيم اللف المنتصر.

إن المصلحة المادية كانت عاملا أساسيا ضمن العوامل المفسرة لانتظام وحدات اللف. وفي هذا الشأن يقول الشيخ أحمد بن لحسن الخلفي : «إن أهل هذه البلاد جبان المال، ولم يفرقهم مع إخوانهم سوى الطموع» (25). أما تجزولت وتحكَات فلم تكن في القرن التاسع عشر سوى رموز كان يميز بواسطتها بين لفين متصارعين، الأمر الذي جعل انتظامها لايعرف الاستقرار، فانتماء وحداتها كان دائم التقلب. ففي أيت باعمران كانت الحرب سجالا بين قبيلة أيت إخلف وقبيلة أيت النص منذ 1299 هـ/1882، وكان كل منهما يستنفر

22 رسالة من القائد المحجوب الكَلولي الى السلطان، في : 18 جمادى الثانية 1302 هـ/4أبريل 1885.

23 رسالة من القائد أحمد بن مبارك الزلطني الى السلطان، في : 7 حجة 1304 هـ/27 غشت 1887.

24 رسالة من القائد أحمد بن مبارك الزلطني الى السلطان، في : 25 رجب 1302 هـ/10 ماي 1885.

25 رسالة أحمد بن لحسن الخلفي الى السلطان في 23 قعدة 1301 هـ

حلفاءه عند الضرورة، غير أن وحدات كل لف لم تكن بمنأى عن التغير. فأيت الخمس كانت ضمن لف أيت إخلف سنة 1300 هـ/1882، ثم انتقلت الى لف أيت النص سنة 1884 (26). وبمجرد وفاة القائد ابراهيم أسعيد، سنة 1304 هـ/1885، سعى زعماء اللف المعادي للف الهالك في استمالة جماعة أيت سيمور ـ التي كانت تتزعم قبيلة أيت الخمس ـ متوسلين بالذبائح المشفوعة بعروض مغرية (27).

فتجزولت وتحكّات غدتا في القرن التاسع عشر ميراث صراع قديم بين لفين، يمكن التوصل الى معرفتهما عبر دلالة كل من تحكّات وتجزولت في اللهجة الشلحية، لا اعتمادا على منهج روبير مونطاني القائم على تخمين دلالة الرمزين المذكورين ليلخص الى كون كّزولة تعني المستقرين، وتحكّات تعني مجموعة الرحل الدخلاء على الوسط الكّزولي (28). فهو بذلك لم يزد عن كونه عاد الى الثنائية المعهودة في الاستغرافية الاستعمارية عند تأويل الصراع بين القبائل، لتزكية نظرية رقعة الشطرنج التي اعتمدها لتوضيح بنية اللف في الأطلس الصغير الغربي.

جزولة صيغة عربية للاسم الشلحي إكّزلن باعتباره يميز قبيلة. وبينما كانت الصيغة العربية المذكورة متداولة لدى الاخباريين، كان استعمال الصيغة الأصلية منحصرا في الوسط الشلحي. فإكزلن صيغة الجمع لأكزول ومعناه المادي هو الرجل القصير القامة. ويبدو أن صفة البتر التي كان يعتمدها الاخباريون العرب كلما تعرضوا لتصنيف البربر، هي مجرد تعريب لصفة إكزلن الشلحية.

أما دلالة تحكات فيمكن اقتراحها استنادا الى نسق كان متبعا لدى الأمازغيين في اشتقاق الأسماء المميزة للمجموعات البشرية. وهذا النسق يمكن تبينه من خلال العينات التي تتضمنها اللوحة التالية :

غمارة : صيغة هذا الاسم عربية شأنها شأن «ربيعة» في العهد الجاهلي. والملفت للانتباه أن اسم غمارة يحيل على الاسم الأمازيغي أنكّمار الذي يجمع على إنكّمار، ومعناه في الأمازيغية الصياد.

لمطة : صيغة عربية، يستشف منها الاسم الأمازيغي «لمط» الذي كان يميز حيوانا افريقيا من فصيلة الغزلان (29).

26 رسالة من المقدم أحمد بن لحسن الخلفي الى السلطان في : 23 قعدة 1301 هـ

27 رسالة من القائد محمد بن الطاهر الديلمي الى السلطان، في : 4 حجة 1304 هـ/11 غشت 1887.

28 Montagne (R.) — **Les Berbéres et la Makhazen dans le Sud du Maroc**. — Paris, Félix Alcan, 1930, P.204.

29 Dozy (R). — **Supplément aux Dictionnaire Arabes**.- Librairie du Liban, T.II, P.558.

حاحة : صيغة عربية تتضمن الاسم الأمازيغي أحّا الذي يجمع على إحاحن، ومعناه في لغة زناكة وادي صغير يتميز بضعف انحدار قعرهُ الأمر الذي يوفر إمكانية نمو نباتات (30).

جزولة : صيغة عربية تحيل على الاسم الشلحي أكْزول الذي يجمع على إكزلن، ومعناه القصير القامة.

يتبين من هذه العينات أن الأمازيغيين كانوا يميزون بين المجموعات التي كانت تشكل كيانات سياسية قائمة الذات، استنادا الى معلمة طبوغرافية أو هيدروغرافية أو حيوانية بارزة في مواطنها، أو اعتمادا على نمط عيش السكان، أو باتخاذ صفة فيزيولوجية، كقصر القامة، مرجعا لتحديد المتسمين بها. ومن ثم فاسم تحكّات لايستبعد أنه مؤشر للعرب، باعتبار الحج معلمة تميز موطنهم، وهو استنتاج يعززه اسم الحج في لغة زناكة (31).

إن دور مؤسسة اللف في البنية الاجتماعية معقد، إذ بقدر ما يعيد التوازن السياسي داخل جماعة القبيلة، بقدر ما يمكن قوة خارجية من احتواء الفرق التي استمدت منها الحماية. فالنزاع داخل قبيلة أيت إخلف مكن جماعة قبيلة أيت النص سنة 1300 هـ من ضم المرابطين الوزانيين موسعة بذلك مجال نفوذها على حساب قبيلة أيت إخلف، التي غدت بدورها تدور في فلك تازروالت، لحماية نفسها من خطر التبعية لقبيلة أيت النص أو من فقدان فرق أخرى. ولذلك فالأوفاق العرفية لقبائل أيت باعمران تجسد ما كان لجماعة كل قبيلة من وعي بضرورة اتخاذ إجراءات عملية لاستمرار وحدتها، كتحقيق تكافؤ الأرباع في تسيير مختلف شؤون القبيلة (32)، وكتوحيد المسطرة القانونية للقبيلة، وكنهج القبيلة لسياسة موحدة تجاه غيرها من القبائل (33)، وكاحترام جماعة القبيلة لاستقلال كل ربع بشؤونه الخاصة (34).

يعكس انتظام المجموعات بأيت باعمران مستويات من التحالف، يمثل كل واحد منها وحدة اجتماعية واقتصادية وسياسية. اتخذت الفرضة بالنسبة لكل مستوى من هذه المستويات نموذجا للتنظيم والانتظام؛ ومن ثم كانت الفرضة مصدر تصور سائر الكيانات التي تفوقها، بما في ذلك الاسم المشترك الذي كان يعبر عنه، أحيانا، بالجد المشترك، وعلاقة «الخاوة» التي تجسد التحالف السياسي وتبرر ما يقتضيه من وجبات وحقوق. كما يتبين من هذا الانتظام مدى حضور المخزن والشرع الى جانب العرف في المجتمع الباعمراني.

30 De Foucauld (ch). — **Dictionnaire Touareg** — Français. — T.II, P.530.

31 De Foucauld (ch).— Op.cit P.532.

32 أنظر كيفية تقاسم فرق قبيلة أيت بوبكر المناصب داخل مجلس «أيت الربعين»، بالوفق رقم. 4.

33 راجع البنود : 1 — 2 — 3، الوفق. 6

34 راجع البند. 12، الوفق. 4.

الفصل الرابع

السلطة والمجتمع

تكتسي دراسة توزيع السلطة القضائية أهمية خاصة، لما لها من صلة وثيقة بإعادة النظر في جوانب من الصورة التي رسمتها الدراسات الاستعمارية لتاريخ المجتمع المغربي. فتلك الدراسات روجت أفكارا عن المجتمع المغربي، ما تزال تردد من قبل دارسين معاصرين ـ مغاربة وأجانب ـ كالديموقراطية التي تقدم كصفة ملازمة للتنظيم السياسي الذي كانت تعرفه القبائل البربرية، وكانقسام المغرب الى بلاد الشرع وبلاد العرف، باعتبار العرف مناقضا للشرع. ومن المعلوم أن هذا التصور الأخير كان مسايرا، من حيث مؤداه، لسياسة فصل المناطق الأمازيغية اللسان عن المناطق العربية، التي تبلورت في النصف الأول من القرن العشرين في مشروع «الظهير البربري».

لقد أتاح التوفر على وثائق متنوعة عن ممارسة السلطة القضائية بأيت باعمران في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إمكانية تعميق المعرفة بعلاقة الحاكمين بالمحكومين في مجتمع واقع بمنطقة نائية بالنسبة لمركز السلطة المخزنية، وخلال فترة سابقة لتوقيع معاهدة الحماية الفرنسية. وبفعل ما كان للضوابط القانونية من تغلغل في سائر مجالات الحياة بالمجتمع الباعمراني، أمكن اعتماد أوفاقه العرفية في رسم صورة للحياة به في جوانبها المختلفة، وفي قياس درجة الارتباط الذي كان قائما بين ممارسة السلطة القضائية وبين خصائص الوسط الباعمراني.

1. القضاء العرفي

القضاء العرفي كان مجال اختصاص «إِنْفْلَاسْ [1]» والأشياخ. وانفلاس هم ممثلو فرق القبيلة المشكلون لمجلس «أيت الربعين»، الذي كانت رئاسته تسند الى أحد أعيان القبيلة من طرف الجماعة [2]، خلال حفل نذكر من مراسيمه تتويج أحد المرابطين لمقدم انفلاس بعمامة قصد مباركة اختيار الجماعة. وقد كان تعيين انفلاس بدورهم موكولا الى الجماعة، غير أنهم اجتماعيا كانوا ينتمون الى أسر ذات جاه ونفوذ بالقبيلة [3]. أما عدد انفلاس فقد كان يختلف من قبيلة الى أخرى، غير أنه كان موحدا داخل القبيلة الواحدة. فجماعة أيت بوبكر سنة 1288 هـ/1871، اتفقت على حصر عدد ممثليها في أربعة وعشرين عضوا، بحيث يكون من نصيب كل ربع من أرباع القبيلة، ستة مناصب داخل مجلس انفلاس، غير أن مبدأ المساواة بين الأرباع في الحضور داخل المجلس المذكور لم يكن يراعي في تعيين ممثلي الفخذات المكونة لكل ربع. وتتجلى هذه الظاهرة بوضوح من خلال تفاوت عدد ممثلي الفخذات المشكلة لكل ربع من أرباع قبيلة أيت بوبكر [4].

ربع أيت لولو :

أيت بتكيض	1 :
أيت يوسف بن عمر	1 :
أيت عبو	2 :
أيت ايسك	2 :

ربع أيت أملن :

أيت (...)	3 :
أيت أهمو	1 :
أيت بشن	1 :
أيت إزال	1 :

1 صيغة الجمع لكلمة «أنفلوس» الشلحية، التي كان الموثقون يترجمونها بالأعيان.

2 كان أعضاء مجلس «أيت الربعين» يتقاضون أجرا من الأطراف المتنازعة، بالاضافة الى تقاسمهم قدر الانصاف، فنصيب المقدم يحدده، عرف أيت إعزا بنسبة 40%، من قدر الانصاف، مقابل 60% لانفلاس.
راجع البند. 12، الوفق، 9.

3 راجع البند. 1، الوفق 3.

4 انظر البند. 15، الوفق. 3.

ربع أيت ابراهيم أيوسف :

أيت (...)	2 :
أيت بلقاسم	1 :
المرابطون الضلعيون	1 :
أيت ميمون	1 :
أيت كبن	1 :
ربع بلا أيوسف	6 :

يمكن إرجاع هذه الظاهرة الى التفاوت الذي كان موجودا بين الفرق من حيث عدد فرضاتها، أكثر من تفسيره بانعدام التوازن السياسي داخل الأرباع، إذ الفخذات التي كانت تحظى بتفوق عدد ممثليها، كانت تؤدي قسطا أكبر من الكلف والوظائف التي كانت تفرض على الربع.

لفظة الأعيان التي اختارها الموثقون لترجمة «انفلاس» يؤكد صواب انتقائها مدى الارتباط الذي كان قائما بين ممارسة السلطة والرتبة الاجتماعية المرموقة؛ يلاحظ من خلال أسماء ممثلي الفرضات المصادقين على الأوفاق العرفية، لكل من قبيلة أيت بها أيحيى وقبيلة أيت بوبكر أيحيى، أن أسرا معينة كانت تتوارث حق ممارسة السلطة بأيت باعمران. وقد كانت، هذه الأسر، تتمتع بجاه، قد يكون مستمدا من قوتها المادية، التي كانت تمكن رئيسها من الوفاء بالشروط التي كانت تقتضيها الوجاهة إزاء بقية أعيان القبيلة، وحيال رؤساء فرضات الفخذ الملتفين حوله. ومن ثم فممارسة السلطة كانت حكرا على من تتوفر لديه الامكانيات المادية لمواجهة تكاليف هذا الامتياز.

كان يراعى في توزيع السلطة القضائية العرفية طبيعة بنية القبيلة. الأمر الذي يفسر إدراج مدوني الأوفاق العرفية لأسماء انفلاس ضمن الأسر التي كان ينبني عليها اتفاق الجماعة المصدرة للوفق العرفي للقبيلة. ذلك أن الأنفلوس كان ينتمي الى ربع له أعرافه وجماعته الخاصة، بالاضافة الى أنه كان يجمع بين دور الحكم ودور الوكيل؛ ومن ثم كان لابد لكل قبيلة أولف من أعراف موحدة، تستمد منها هيئة انفلاس ما تصدره من أحكام.

كانت الأوفاق العرفية تدون في صورة عقود (5)، تحمل جميع الشروط التي من شأنها أن تضفي على العقد الصبغة الشرعية، من إثبات أسماء الشهود وعلاماتهم أسفل العقد، وذكر اسم الجماعة المصدرة للوفق، مشفوعا بأسماء الوحدات التي تشكلها، أرباعا وفخذات

5 كانت تسمى هذه العقود في أيت باعمران بالأعراف.

وفرضات. وقد يعرض الوفق بعد تحريره على نظر أحد القضاة قصد المصادقة على صحة مضمونه، ليصبح عقدا ملزما لجميع من وقع عليه الاشهاد.

ودفعا لكل خلاف بين أعضاء هيئة أنفلاس، كانت الأوفاق العرفية تتضمن القضايا التي يمكن أن تعرض على أنظارهم، بما فيها الجنايات والجنح والمخالفات. وسعيا لتبسيط الفصال كانت الأوفاق العرفية تستعرض حالات كل نازلة بتفصيل شديد، بدءا من الحيثيات وانتهاءا بإبراز وجه الحكم. وكمثال على ذلك نقتطف من عرف أيت بها أيحيى، المحرر في منتصف شعبان 1290 هـ/8 أكتوبر 1873، النوازل المتعلقة بالضرب والسرقة. استعرض الوفق المذكور في قضية الضرب نوازل مبوبة بحسب الأداة المستعملة :

□ فالضرب بالرصاص ميز فيه المشرعون بين ثلاث حالات :

1. الضرب من غير جرح يستوجب أداء خمسين مثقالا انصافا مع الذبيحة.

2. إذا نتج عن الاصابة جرح وجب على الجاني أداء مائة مثقال انصافا، ومائة مثقال للضحية، بالاضافة الى تسديد قدر تكاليف عيش المجروح، شريطة أن يزكي هذا الأخير ادعاءه بأداء اليمين على المصحف.

3. في حالة ظهور كسر، في الرأس أو الرجل أو اليد، نتيجة الاصابة بالرصاص، يؤدي الجاني مائة وخمسين مثقالا انصافا، ومائة وخمسين مثقالا للمصاب، علاوة على القدر الذي أنفق الى غاية شفائه، شرط أن يعزز المصاب صحة قدر تكاليف عيشه بالقسم على المصحف.

□ الضرب بالحجارة، ميز فيه المشرعون بين أربع حالات :

1. عند إصابة الرأس بجراح من غير كسور، يؤدي الجاني خمسين مثقالا انصافا، وخمسين مثقالا لمن جرح، وما أنفق طيلة مدة مرضه.

2. عند تكسير أسنان المصاب، يعطي الجاني تعويضا قدره ثلاثون مثقالا لكل سن.

3. عند سمل عين المصاب، يؤدي الجاني نصف القدر المحدد للدية.

4. إذا ترتب عن الاصابة شلل رجل أويد المصاب، يؤدي الجاني نصف قدر الدية.

ـ أما نوازل السرقة، فقد بوبت بحسب مكان حدوثها :

1. السرقة في الخلا :

ـ عند وجود بينة يؤدي السارق خمسين مثقالا انصافا، ويسلم ما سرق، زيادة على تسديده خمسين مثقالا «بشارة».

ـ أما في حالة التهمة مع انعدام البينة، فيجب على المتهم تقديم خمسة وعشرين يمينا.

2. السرقة في الدار أو «جحور» النحل أو المطمورة :

ـ عند وجود بينة يؤدي السارق مائة مثقال انصافا، مع خمسين مثقالا كتعويض عن خرق حرمة البيت.

ـ في حالة انعدام بينة، يؤدي المتهم خمسين يمينا.

3. السرقة في المساجد وفي الزوايا ببلاد بني بها بن يحيى :

ـ في حالة انعدام البينة، يؤدي المتهم مائة يمين خلال ثلاثة أيام.

4. عند اتباع آثار السرقة الى حين دخولها تراب قبيلة مجاورة، على القبيلة المعنية أن تسلم ما سرق أو تعوضه، مع أداء قدر «البشارة»، ومائة مثقال انصافا للقبيلة المعتدى عليها.

يمكن تفسير خاصية الوضوح التي ميزت بنود الأوفاق العرفية، بكون مشاكل الوسط القبلي محدودة وملازمة له في القدم، الأمر الذي نتج عنه تراكم شكل ميراثا في مجال التشريع. غير أن الأوفاق العرفية التي كان انفلاس يصدرون عنها أحكامهم لم تكن جامدة البنود، كما يتجلى من خلال تعدد الأوفاق العرفية بالقبيلة الواحدة. تلك الخاصية التي يمكن استجلاؤها من خلال الأوفاق العرفية لقبيلة أيت بها أيحيى.

تبرز هذه الجداول أن القضايا كانت قارة، غير أن التغير كان يشمل النوازل المتعلقة بها، كما يشمل تحديد التعويض وقدر الانصاف. فالقتل مثلا وارد في سائر الأوفاق، إلا أن التغير كان ينحصر في ملابسات ارتكابه، وفي تحديد القدر المالي للدية فقدر وشكل الانصاف.

إن الحالات المستجدة كانت تستدعي اتفاق الجماعة بالقبيلة على فصال قد يدرج في الوفق المعمول به أو يفرد له وفق جديد، فالقدر النقدي للانصاف، داخل جماعة أيت بها أيحيى، سجل ارتفاعا متزايدا بين 1852 و1876. ومرجعه رغبة الجماعة في تدارك خطر انخفاض قيمة المثقال على الاستهتار بالقوانين.

وفق أيت بها ويحيى مؤرخ بسنة 1852

القضايا	عدد الحالات	نوازل الانصاف	نوازل التعويض
القتل	6	7	
السرقة	3	4	2
قطع الطريق	1	1	

وفق أيت بها ويحيى، مؤرخ بـ : مهم حجة 1272 هـ غشت 1856 م

القضايا	عدد الحالات	نوازل الانصاف	نوازل التعويض
القتل	5		5
الضرب بالحجر	3	2	4
السرقة	6		8
قطع الطريق	1		4
قطع العبد لأذن بهيمة	1	1	
كسر الدعوة	1		2

وفق عرفي لأيت بها ويحيى : انتصاف شعبان 1290 هـ أوائل أكتوبر 1873

القضايا	عدد النوازل	نوازل الانصاف	نوازل التعويض
القتل	1	1	
الضرب بالرصاص	1	3	3
الضرب بالحجارة	1	1	1
تعويض العيوب	5		5
السرقة	6	4	3
قطع الطريق	2	2	2
الزنى	4	4	4
كتابة عقد الزور	1	1	
كسر الدعوة	1	2	1

وفق عرفي لأيت بها ويحيى : أوائل رمضان 1293 هـ أواخر شتنبر 1876

القضايا	عدد الحالات	نوازل الانصاف	نوازل تعويض الضحية
نقض أحد الأطراف للعهد	6	7	
القتل بين صبويا وأيت الخمس	2	2	
كسر الدعوة بين صبويا وأيت الخمس	1	1	
السرقة	1		1
أكل متاع الزوايا		1	1
حالة حظر دخول أعضاء اللف في تراب قبائل اللف المعادي.	2	1	

إن استقراء المنحنى الأول يفيد أن قدر الانصاف من المثقال، تضاعف عشر مرات بين سنة 1852 وسنة 1876. كما يفيد استقراء المنحى الثاني أن مقابل الريال من المثاقيل تضاعف كذلك بنسبة 103% في نفس الفترة. ومعنى ذلك أن وتيرة تزايد قدر الانصاف كانت تابعة لوتيرة تزايد قيمة الريال. وكمثال آخر على ظاهرة مسايرة الأعراف للظروف المستجدة، نشير الى حالة استنفار عاشتها قبائل أيت باعمران ومن كان في عداد لفها من القبائل المجاورة، كأيت علي وأيت بوياسين من الاخصاص، سنة 1250 هـ/1834؛ لمواجهة جحافل المهاجرين القادمين من قبائل ألمت بها مجاعة. وكان من مظاهر هذه التعبئة إبرام قبيلة أيت سيمور وقبيلة مستي الباعمرانيتين وفقا عرفيا مع قبيلتي أيت علي وأيت بوياسين من الاخصاص يتضمن البندين التاليين فقط :

«من آوى غريبا فإن عليه وحده تقع تبعة كل جريمة يرتكبها ضيفه، وهذا عرف قبائل اجازلن، ولا يلزم باقي القبيلة شيئا. ومن حاول الدفاع عن الجاني يؤدي عنه بدوره».

وقد حذت حذو القبائل المذكورة، قبيلة أيت بوبكر وقبيلة أيت إعزا، بإبرامها وفقا آخر لنفس الغاية، وإن كان موضوعا بصيغة مغايرة [6].

فالجماعات بالقبائل المذكورة، كانت تسعى من وراء هذا الوفق الى إثارة مخاوف أعضاء قبائلها من مغبة إجارة الغرباء؛ درءا منها لمخاطر محتمل صدورها عمن ألمت بهم مسغبة، وصونا منها لوحدة اللف من مخاطر متوقعة نتيجة ظرف طارىء.

إن تغير الأحوال كان مدعاة لابرام وفق جديد، يعيد النظر في سائر بنود الوفق القديم المتجاوزة، أو كان حافزا لابراز وفق منفرد يستجيب للمستجدات، دون أن يلحق سابقه بأدنى تغيير. ويتراءى ذلك بجلاء من خلال مقارنة بنود ثلاثة أوفاق عرفية لقبيلة أيت بها أيحيى. فالقتل خطأ كان جزاؤه في منتصف القرن التاسع عشر، ثلاثون مثقالا انصافا، إضافة الى عشاء «أيت الربعين» [7]، فعدله الوفق المدون في غشت 1856، بحيث غدا القتل خطأ كالقتل المتعمد [8]. وقد كان الوفق الأخير، بدوره، يبيح للمدعي ـ الذي تخلف خصمه، ثلاث مرات، عن المثول معه أمام الهيئة القضائية التي كان قد عينها له ـ أن يجهز حركة لانتزاع حقه [9]. فعدل الوفق المدون في سنة 1873 هذا البند، مخصصا عشرة مثاقيل للمتخلف عن كل دعوى، وثلاثين مثقالا انصافا وقدر الغرامة في حالة التخلف ثلاث مرات [10].

لم تكن هيئة إنفلاس بفعل ما كان يميز الأعراف ـ التي كانت تتخذ مرجعا للاستصدار الأحكام ـ من خاصيات، في حاجة الى اجتهاد كما هو الشأن بالنسبة للفقهاء [11]، الأمر الذي يفسر انعدام امكانية استئناف الحكم في القضاء العرفي. ذلك أن الاجتهاد

6 انظر الوفق. 1.

7 راجع البند. 3، الوفق. 1.

8 راجع البند. 12، الوفق. 2

9 راجع البند. 7، الوفق. 2

10 راجع البند. 17، الوفق. 4.

11 الى هذا العامل ارجع صاحب «روضة الأفنان» تفضيل جماعة أكّلو القضاء العرفي على القضاء الشرعي، حيث قال: «(...) وليعلم أن ليس لآل أكّلو أفكار، إن هم إلا كالأنعام، أجسام بلا أحلام، دينهم ما وجدنا عليه آباءنا أرق، ما كتب أبي وأبوك فهو الحكم بيننا، وأما الشرع ففيه الطرقات، ولا تنحصر به الخصومات، كبيرهم وصغيرهم، مقدمهم ومؤخرهم نبذوا الشريعة...».
الأجراري (محمد) ـ **روضة الأفنان**. م.رقم 1322، خ.ع.و. 102.

في القضاء العرفي كان يتم في مرحلة سابقة لتدوين الأعراف، ولا يتعلق سوى بالحالات المنصوص عليها في الوفق العرفي لجماعة القبيلة. وحتى في هذه الحالة كانت الجماعة تقيد حرية التصرف التي تخولها لأعضاء مجلس «أيت الربعين»، بجعل مجالها منحصرا في اختيار «أيت الربعين» لواحد من بين أشكال الردع المثبتة في الوفق المنظم للعلاقات داخل القبيلة (12).

فبفعل وجود تشريع يوحد أعراف فرق القبيلة، ومجلس «أيت الربعين» ممثلة فيه جميع فرق القبيلة، كان النزاع إذا انحصر داخل الفرقة الواحدة يحال على انفلاس الفرقة، لكن في حالة انتماء طرفي النزاع الى فرقتين من القبيلة، يعرض على نظر مقدم «أيت الربعين» ليبث فيه بمحضر انفلاس القبيلة (13).

إذا كان تدوين الأوفاق العرفية قد يسر ممارسة انفلاس لسلطتهم القضائية داخل القبيلة، فإنه كان يشكل عرقلة في حالة اختلاف الانتماء القبلي للخصوم، إذ يصبح الفصل أكثر تعقيدا، بفعل وجود هيئتين قضائيتين كل واحدة منهما تستند الى تشريع جماعة قبيلتها في استصدار الأحكام. فالمسطرة التي كانت تتبع في مثل هذه الحالة، تختلف بحسب وجود أو عدم وجود رابطة اللف بين قبيلتي الخصمين. فالقبائل التي كانت تربطها وحدة اللف، كان يتولى البث في النزاعات التي كانت تنشب بين أعضائها جماعتا الخصمين بمقتضى الوفق العرفي لجماعة اللف.

خصص عرف قبيلة أيت بها أيحيى، المبرم في 31 غشت 1856، ثلاثة بنود تضبط وجه فصل ثلاثة أصناف من النزاعات مع جماعة قبيلة من تكنة (14). وقد حددت الجماعة الحالات التي يمكن أن تتابع فيها كل من الجماعين حليفتها، كما نصت في الوفق العرفي الخاص بها على الحكم بكيفية دقيقة، مراعية في ذلك الملابسات المحتملة. ففي حالة السرقة نص الوفق العرفي، المذكور، على تعويض السارق لما سرق بنظيره فقط، شريطة أن يؤدي المدعي يمينا يزكي به ادعاءه. وحدد بالنسبة للدية خمسين مثقالا وذبح بقرة لترغيب أقارب الضحية في

12 راج البند. 9، الوفق. 4.
13 راج البند، 12، الوفق 4، والبند. 7، الوفق. 3، والبند. 17، الوفق. 5.
14 راج البنود : 14،15،16، الوفق. 3.

الصلح. أما فيما يخص الضرب الذي يترتب عنه عجز المصاب عن الحركة، فقد نص الوفق على وجوب دفع الجاني خمسة مثاقيل بالاضافة الى نعجة جبرا لخاطر خصمه (15).

أما إذا كان النزاع بين خصمين لاينتميان لنفس اللف، فالبث في النزاع يصبح مستعصيا، لكونه من اختصاص جماعتين لا رابطة بينهما، ومن ثم فهما غير ملتزمتين بتطبيق تشريع متفق عليه. عندئذ يتحين المطالب بحقه الفرصة للعثور على خصمه أو على أحد إخوانه داخل تراب القبيلة لتقديمه الى «أيت الربعين» (16)، الذين كانوا في مثل هذه الحالة يعتقلون المدعى عليه لحث جماعة قبيلته على التعجيل بانصاف المدعي. وإذا كان مع المدعى عليه مال، في مستوى ماهو مطالب برده أو أكثر، يجرد منه كفافا ويطلق سراحه (17).

عرف قبيلة أيت بها أيحيى يفرض على من يعتقل للسبب المشار اليه أعلاه غرامة قدرها 500 مثقالاً. ونتبين صرامة المشرعين حيال هذا الخرق لعرف القبيلة، إذا علمنا أن القدر المذكور يأتي في الدرجة الثانية بعد الانصاف الواجب في حالة التعامل مع الأعداء ضد الاخوة من حيث الانتماء القبلي (18). وتعود قساوة ذلك الانصاف الى كون دخول عامر الذمة لتراب قبيلة خصمه، غالبا ما كان يؤدي الى دخول علاقة قبيلتيهما في حالة «العيب». فقد كان يتبلور على إثر نزاع من هذا المستوى لفان، يناوش المناصر منهما للمظلوم، اللف المناصر للظالم. غير أن هذه المناوشات سرعان ما تنتهي الى تفاوض جماعتي الخصمين، بمحضر من في لفيهما من القبائل. وبعد الاتفاق على وجه تسوية النزاع يبرم عقد شرعي بمثابة محضر لاجتماع اللفين. ففي هذه الحالة ينوب عن كل طرف في النزاع جماعته، وتتحول القبائل المناصرة لكل واحدة من الجماعتين المتنازعتين الى هيئة قضائية عليا، تحرص على ايجاد حل وسط لاحلال الوئام محل الخصام، ما عدا إن كان أحد اللفين قد أظهر من القوة مالا قبل للف الآخر برده، عندئذ تنصاع القبيلة المدعى عليها لما تمليه القبيلة المدعية من شروط، أو تجعل مطالب غريمتها

15 إن إدراج هذه البنود في عرف أيت بها أيحيى المبرم في 16 غشت 1856، ليفيد وجود وفق آخر أبرم في تاريخ سابق بين جماعتي أيت بها أيحيى والجماعة المعنية من تكنة. كما أن إدراج الجمعة لهذه البنود في وفق يخص الشؤون الداخلية لقبيلتها : أيت بها أيحيى، معناه أن الجماعة ــ التي كانت بيدها السلطة التشريعية، وضبط علاقة القبيلة بغيرها من القبائل ــ كانت تطلع مجلس «أيت الربعين» على بنود من الأوفاق التي كانت تحكم علاقة القبيلة بقبائل حليفة، لجعل ممارسة «أيت الربعين» لاختصاصهم تتم في انسجام مع السياسة الخارجية التي كانت تمارسها الجماعة، الأمر الذي يفيد وجود تنسيق بين السلطة التشريعية والتنفيذية.

16 انظر البند. 5، الوفق. 4، والبند. 12، الوفق. 5، والبند. 11، الوفق. 6.

17 رسالة ق. أحد أصواب الباعمراني الى السلطان، في 6 رجب 1302 هـ/21 أبريل 1885.

18 راجع البند. 12، الوفق. 6.

لاغية. والجدير بالملاحظة أن العودة الى السلم كانت تتم على أساس إبرام عقد «للهناء»، يقر بموجبه الطرف المدعي باستيفائه لحقوقه كاملة، أو يصرح بتخليه عن متابعة خصمه.

فهيئة انفلاس كانت تختص في فصل نزاعات متباينة من حيث مستوى خطورتها على أمن الجماعة، واستمرار وحدة القبيلة.

- **الصنف الأول :** تندرج فيه نزاعات بين أفراد، قد يتوحد انتماؤهم القبلي كما قد يتعدد. وقد يكون شكل الاعتداء معنويا كما قد يكون ماديا، منه ما تحقق بالفعل، ومنه مالم يتجاوز نطاق النية، ومنه ما كان مجرد شبهة.
- **الصنف الثاني :** يشمل نزاعا يكون فيها الفرد خصما للجماعة، إما مدعي أو مدعى عليه. وتزداد خطورة الجناية، إن جمعت بين الافتيات المعنوي والمادي (19)، أو استهدفت ضرب المصلحة السياسية لجماعة القبيلة (20).
- **الصنف الثالث :** يتضمن نزاعات يتوقف البث فيها على مشاركة هيئة انفلاس أجنبية. وهو أعلى مستوى تصله سلطة انفلاس، ومن أخطر النزاعات التي كانت تبث فيها.

فبقدر ما كان الفقيه يتمتع بحرية الاجتهاد في بناء أحكامه، بقدر ما كان دور انفلاس يتحدد في تنفيذ بنود الوفق العرفي للقبيلة؛ مما يؤكد أن سلطة «أيت الربعين» كانت تنفيذية أكثر من كونها قضائية.

أما النوازل التي لها ارتباط بالمعاملات الخارجة عن نطاق الملكية العقارية فإنها كانت من اختصاص الأشياخ (21). وهم أعيان من القبيلة ينحدرون من أسر كانت تحتكر هذه المهمة الى جانب مشاركتها في ممارسة السلطة التشريعية.

تفيد الرواية الشفوية أنهم كانوا حكاما يقضون بين الخصوم في النزاعات التي تدور حول نوازل لم ترد في الوفق العرفي للقبيلة. ويتبين من النوازل التي ماتزال تردد في المجامع الباعمرانية كلما ذكر هذا الصنف من القضاء العرفي، أن الأشياخ كانوا بمثابة عرفاء يتحاكم

19 راجع البند. 18، الوفق. 5.

20 راجع البنود. 3، 4، 5، الوفق. 6.

21 كان هؤلاء الأشياخ يقضون لقاء أجر يتقاضونه من المتقاضين، ما عدا إن تغيب المدعى عليه، فعندئذ يقع عليه وحده أداء أجر الشيخ.
انظر البند. 19، الوفق. 4.

لديهم استنادا إلى ما اشتهروا به من فطنة، وما اكتسبوه من خبرة واسعة بشؤون وسطهم. فهذه المؤهلات كانت تخول للأشياخ حق الاجتهاد في النوازل غير الواردة سلفا، بشكل يمكن معه التوصل الى إصدار أحكام مقنعة كالكشف عن البينة بالاستدلال المنطقي.

لم يكن الفصل في هذا الصنف من النزاعات دائما بالأمر الهين كما يستشف من النازلة التالية :

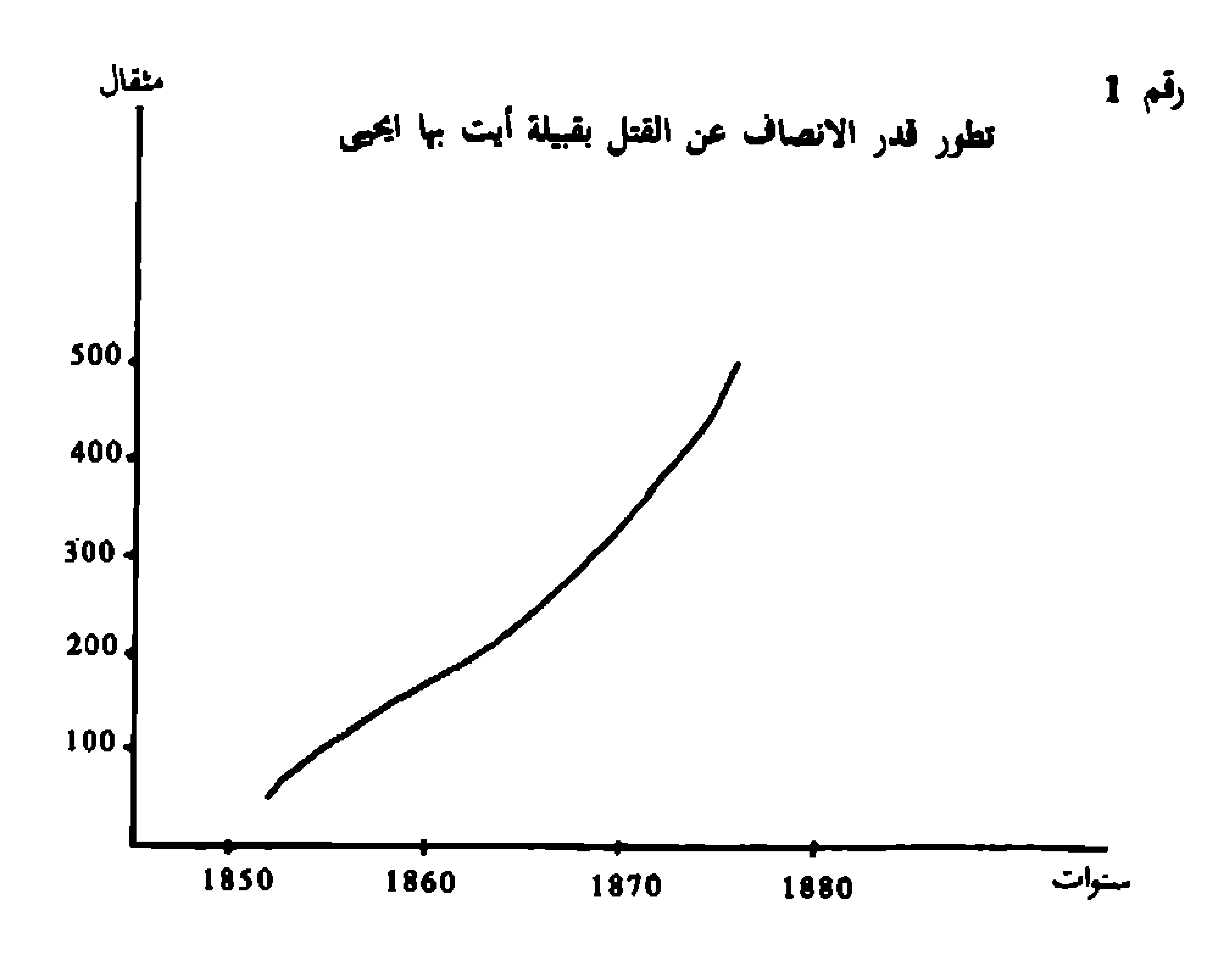
«(...) سيدي محمد بن صالح البعمراني التدرري، وصفي سيدي أحمد بن ابراهيم السملالي (...) قضى فغلب وأعطى وسلب، حتى أدته خاتمة التجارة الى هضيمة الخسارة، سببها أنه اشترى مرة مزودتين من العنبر من رجل وجده في شاطىء البحر، ولا يعرف له قيمة، فباعه له بأرخص ثمن، ثم باعه هو بمال له بال بالسويرة، فقال له صاحبه سيدي أحمد السملالي أعطني حقي من الربح، فقال له لم أشتر بمالك، إنما اشتريت على ذمتي، لم أخلص منه لصاحبه ولو فلسا حتى بعثه، فقال له إنما اشتريت بوجاهة مالي الذي بيدك فتنافرا وتحاكما (...)» (22).

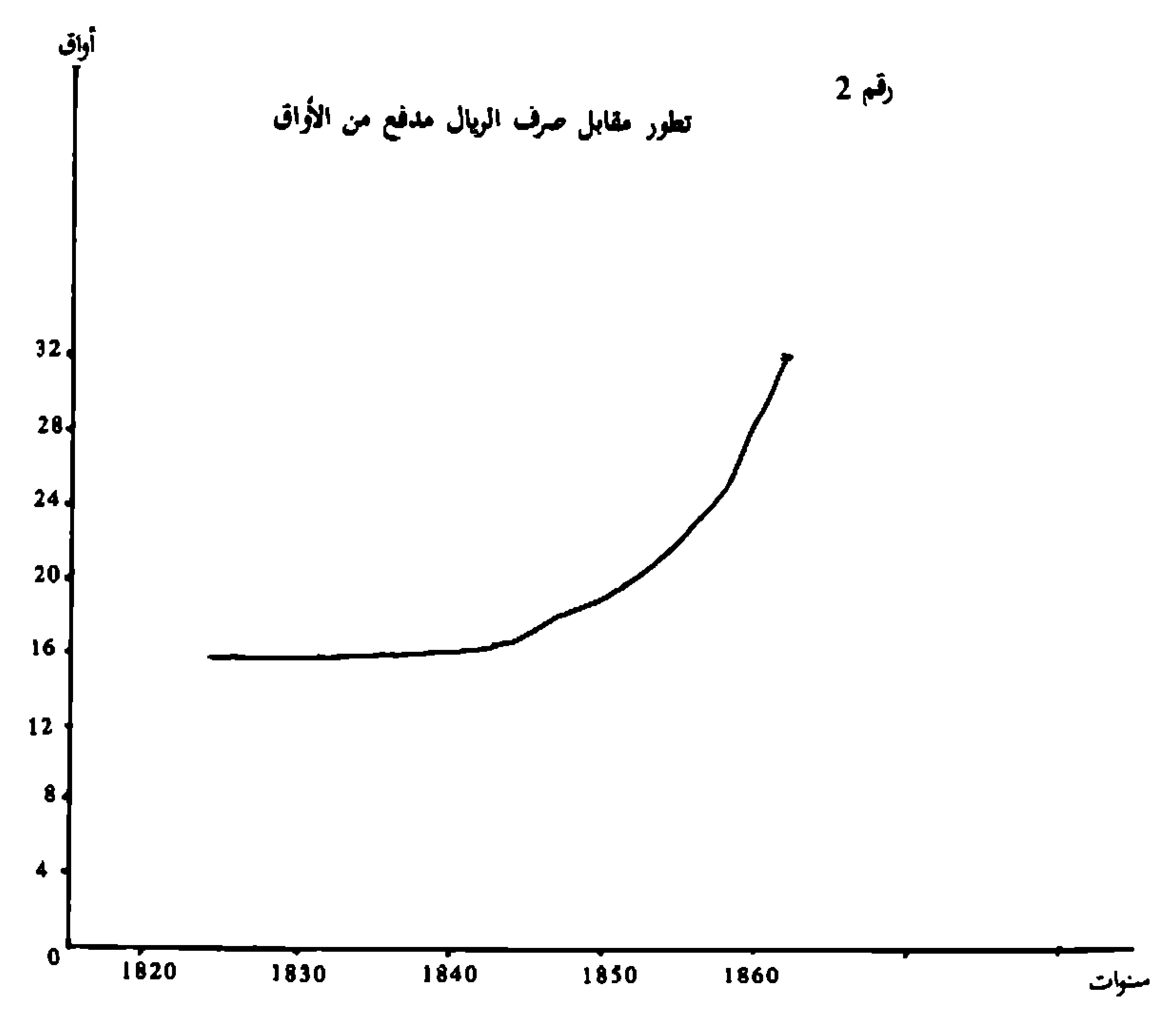
لنتبين المراحل التي مرت بها القضية المعنية، نقتطف فقرة من الحكم الصادر في شأنها بمجلس ترأسه بتازروالت الحسين أهاشم : «ليعلم الواقف على السطور من أيمة المسلمين وأرباب الصدور، أن بعد التشاجر والمشاحنة الناشىء عنهما الداء العضال الذي أعيا دواؤه كل لبيب، وخرس عن فصله كل أريب، بين من لايسعه ذلك، ولا يوافقه ماهنالك، الفقيهين الأبرين الأخوين، المتحابين قبل (...)، إلى أن أفسد ما بينهما الشيطان، وتلاعب بهما العدوان، حتى لم يبق ناد من أندية الرؤوس الغوغاء، إلا وارتفعت فيه أصواتهما، وكثر صخبهما المخل بمروتهما الى أن أنقذهما الله من تلك العثرة وأخرجهما من تلك الورطة، بأن ترافعا للحضرة الشريفة والمنزلة المنيفة، حضرة مولانا شريف الشرفاء وكريم الكرماء، مولانا الحسين بن هاشم الايليغي، فندبهما بعد أن قام وقعد بواجب حقهما الى ما يليق بمثلهما من الصلح المشروع لذوي الفضل مثلهما (...)» (23).

فوجه الصعوبة في حسم هذه النازلة صادر عن صعوبتها، وعن المكانة الاجتماعية التي كان يتمتع بها كل من المدعي والمدعى عليه، مما دعا الرؤساء الباعمرانيين الى إحالة الخصمين على المرابط الحسين أهاشم لما كان له عليهما من منن.

22 الأكراري (محمد)، م.س، ص. 47.

23 السوسي (المختار) — المعسول — ج. 10. ص. 246.


رقم 1
تطور قدر الانصاف عن القتل بقبيلة أيت بها ايحى
مثقال
500
400
300
200
100
1850
1860
1870
1880
سنوات


رقم 2
تطور مقابل صرف الريال مدفع من الأواق
أواق
32
28
24
20
16
12
8
4
0
1820
1830
1840
1850
1860
سنوات

لعل ما كان يكتنف البث في هذا الصنف من النوازل من خطورة على المصلحة السياسية للقبيلة، هو السر في لجوء الجماعة بكل قبيلة الى عرض النازلة الواحدة على ثلاثة أشياخ : أحدهم كان يعين من طرف المدعي، وآخر يعين من طرف المدعى عليه، وثالث يختاره مقدم «أيت الربعين»، ثم تجرى القرعة لاختيار واحد من بين الأحكام الثلاثة ليتولى أيت الربعين تنفيذه (24).

كيف كان بمستطاع جماعة القبيلة فرض احترام الأعراف ؟

كانت الجماعة بكل من قبيلتي : أيت بها أيحيى وأيت بوبكر، تستند الى الضغط المادي كوسيلة لجعل أعراف القبيلة نافذة المفعول. ويتجلى هذا الاختيار بوضوح من خلال كثرة ذكر الأوفاق العرفية لكل من مصطلح الغرامة والانصاف والعشاء (25).

فالغرامة كان يقصد بها قدرا ماليا يطالب الجاني بتسديده تعويضا للمعتدى عليه. وقد كانت الجماعة تحرص على تحديد قدر الغرامة وشكلها بكيفية دقيقة، كما يتبين من أعراف قبيلة أيت بها أيحيى أو أعراف قبيلة أيت بوبكر. ففي حالة جريمة القتل كان الجاني يجبر على أداء قدر الدية ـ الذي كان يرد في الأوفاق العرفية معادلا لقدر الانصاف ـ كتعويض مالي لأقارب الضحية. أما في حالة الضرب والجرح، فقد كانت الأعراف تولي أهمية لتكاليف العلاج، ولدرجة العجز الذي يلحق المصاب، في تقديرها للتعويض المالي.

أما الانصاف فكان يقصد به، في الأوفاق العرفية، ذعيرة نقدية، كان يلزم بأدائها «لايت الربعين»، كل من خرق عرفا من أعراف القبيلة. وقد كان تحديد قدر الانصاف تابعا لدرجة خطورة الجريمة.

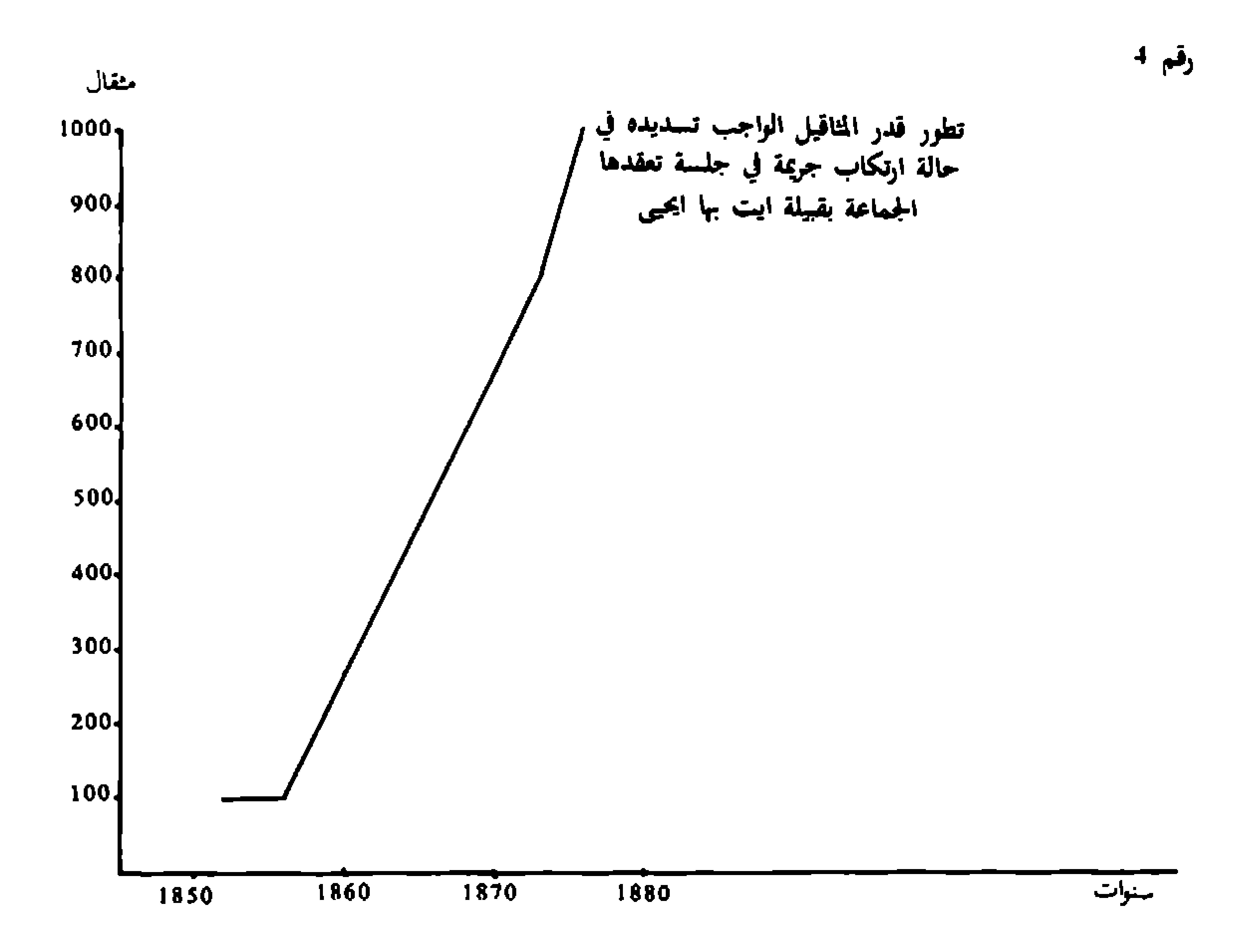
العشاء معناه في الأوفاق العرفية ذعيرة بالمال العين، وقد كانت تتمثل في تقديم الجاني وجبة عشاء «لايت الربعين»، كان تحديد نوعها ومقاديرها يتم طبقا لعرف القبيلة.

كان هذا الضغط المادي يتزايد صعودا مع القرن التاسع عشر، كما يلاحظ من خلال تطور «العشاء» كما ونوعا، ومن وتيرة تطور قدر كل من الدية (26) والانصاف عن جريمة القتل.

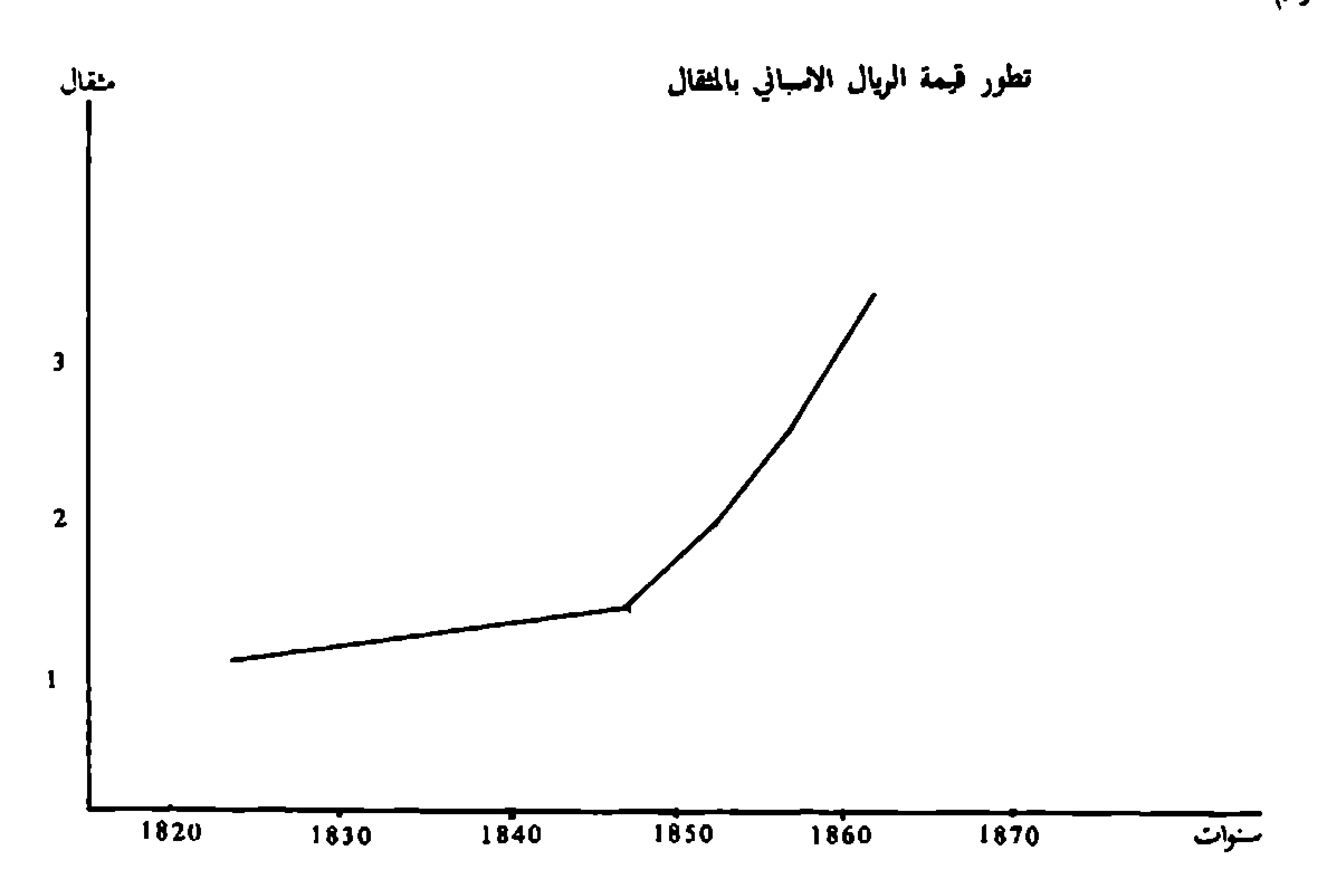
24 لم يكن من حق الأشياخ أن يصدروا أكثر من حكم في النازلة الواحدة.
انظر البند. 13، الوفق 4.

25 انظر الجدول المرفق.

26 نظرا لكون قدر الدية كان يرد في الأوفاق العرفية مساويا لقدر الانصاف عن القتل، اكتفينا بالرسم البياني الخاص بتطور قدر الانصاف.


رقم 4
مثقال
تطور قدر المثاقيل الواجب تسديده في
حالة ارتكاب جريمة في جلسة تعقدها
الجماعة بقبيلة ايت بها ايحيى
1000
900
800
700
600
500
400
300
200
100
1850
1860
1870
1880
سنوات


رقم 5


مثقال
تطور قيمة الريال الاسباني بالمثقال
3
2
1
1820
1830
1840
1850
1860
1870
سنوات

تطور قدر ونوع العشاء بقبيلة أيت بها أيحيى

	1852	1856	1873
الذبيحة	12 شاة أو بقرة	بقرة	24 رأس غنم
السمن	2 صاع	2 صاع	2 صاع
العسل			2 غرارة
الطعام (الكسكس)			ما أشبع القبيلة (27)

إن المقارنة بين الرسمية البيانيين الخاصين بكل من الأنصاف وقيمة الريال الاسباني، تبرز أن المنحنى في كل من الرسمين كان يزداد تصاعدا وميلا تدريجيا نحو الشكل العمودي، وأن هذه الظاهرة تبدو جلية بصفة خاصة منذ 1852. ومرجع ما كان بين المنحنيين من تلازم في التصاعد، كون الانصاف كان يقدر بالمثقال الذي لم يكن سوى عملة حسابية، كان يقابلها في الصرف عشرة أواق فضية. ولما كانت العملات الأجنبية تروج في المغرب الى جانب العملة المغربية، غدا مقابل المثقال من الأواق مرجعا لتحديد قيمته بالنسبة لكل من الريال الجزائري (الفرنسي) أو الريال بومدفع (الاسباني). ومن ثم فالزيادة التي حققها الريال الاسباني، بين عامي 1824 و1862، والتي بلغت نسبتها 103%، كان يقابلها تناقص طردي في قيمة المثقال بلغت نسبته بين السنتين المذكورتين 103% كذلك.

فالجماعة بأيت بها أيحيى كانت حريصة على استمرار فعالية الزجر المادي، كما يتبين بجلاء من تدخلها لتحديد مواصفات وجبة «العشاء»، وللزيادة في قدر الدية وقدر الانصاف كلما انخفضت قيمة المثقال بالنسبة لقيمة الريال الاسباني.

ويمكن اعتبار مظاهر هذا الحرص مؤشرات لمدى انعكاس التدهور العام، الذي كان قد لحق الأوضاع السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية في باقي بوادي المغرب وحواضره، منذ منتصف القرن التاسع عشر (28)، على أوضاع قبائل سوس عامة وعلى أوضاع أيت باعمران بصفة خاصة.

27 إن انتباه الجماعة، المعنية، الى ضرورة إثبات هذا الشرط، بهذه الصيغة، في وفقها العرفي هذا، يوحي بكون قدر «الطعام» كان قد عرف تضاؤلا بالنسبة لما كان عليه قبل سنة 1873.

28 عياش (ج).ــ جوانب من الأزمة المالية بالمغرب. ــ

Miège (J.L.)_le Maroc et l'Europe (1830-1894) : Les difficultés Paris, P.U.F. 1962, T.III, PP.97, 145, 375

لم يكن الضغط المادي الوسيلة الوحيدة لفرض احترام أعضاء القبيلة لما كانت تفرزه الجماعة من أعراف، وإنما كان يرافقه ضغط معنوي، يتمثل في اليمين التي كانت الهيئة المشرعة في القبيلة توليها أهمية خاصة كوسيلة من وسائل إقامة البينة. وتميز فيها الأوفاق العرفية بين اليمين الفردية، التي كان يؤديها أحد أطراف النزاع أو من يكون عرضة لتهمة، وبين اليمين الجماعية التي كان يؤديها المتهم بمعية عدد معلوم من أقاربه. فاليمين كانت تجمع بين كونها وسيلة لاقامة البينة، وبين كونها تزكية صادرة عن جماعة لشهادة فرد. ونظرا لخطورة الشهادة، كركن من أركان تأسيس الحكم، كانت الهيئة المشرعة تتشدد في معاقبة كل من يدلي بشهادة مزورة [29]، أو يتراجع بدون مبرر عن شهادة صدرت عنه [30].

وقد يتداخل الضغط المادي والمعنوي في فرض احترام الأوفاق العرفية. كما يستشف من كون الأسر التي كانت تخشى ضياع ممتلكاتها من جراء ابتلائها بعضو لم يكف عن خرق عرف القبيلة، كان بإمكانها عرفيا التنازل عن حق القرابة مخولة بذلك للجماعة إعدامه أمام الملأ رجما أو شنقا. فهذا الحكم استثنائي في القضاء العرفي، ويوجد في ما يطبعه من قسوة وتشهير ما يحمل على الاعتقاد في كون الجماعة كانت تمارس عبره ضغطا معنويا يصعب تجاهل آثاره في مجتمع تحتل فيه القرابة مكانة بارزة، ويرى في رفض القيام بواجب القرابة، لا سيما الدموية منها، عارا ومذلة [31].

يتبين مما سلف أن شكل انتظام المجموعات داخل القبيلة، واستقلال كل قبيلة بشؤونها الخاصة، لم يكن عرقلة في ممارسة السلطة القضائية العرفية، بفعل وجود تنظيم منسجم مع خصائص الكيان القبلي. والملاحظ أن هذا التنظيم كان يستهدف تسوية النزاعات المختلفة والمتفاوتة الخطورة بكيفية سلمية، إذ لم يكن اللجوء الى استخدام القوة في صورة تهديد أو اصطدام فعلي إلا عند استنزاف جميع الطرق السلمية الممكنة.

29 الشاهد المعروف بتزوير الشهادة، كانت الهيئة المشرعة في القبيلة تضعه في عداد القاصرين الذين لاتقبل شهادتهم إلا في حالات استثنائية. فهو يفقد بذلك امتيازا من الامتيازات التي كانت مخولة للذكر الحر وينزل الى مصاف المرأة والعبد. (انظر البند. 19. الوفق. 5.)

30 انظر البند. 14، الوفق. 4.

31 انظر البند. 11، الوفق. 7.

2. القضاء الشرعي

كان القضاة الشرعيون المتعاطون للافتاء في النوازل مستقلين عن إنفلاس والأشياخ في ممارستهم لمهمة القضاء (32)، وذلك بناء على طبيعة القضايا التي كان لهم الحق في الانفراد بالبث فيها. فالقضايا التي كانت تعرض على نظر الفقهاء، كانت تتمحور خاصة حول اقتسام أو تفويت نوع من أنواع الملكية العقارية، أو حول رابطة الزواج وما يمكن أن ينتج عنهامن مشاكل (33).

كانت قبائل سوس الأقصى، ومن جملتها قبائل أيت باعمران، تعتمد على فقهائها في فصل النزاعات التي لم يكن يتأتى لغيرهم من ذوي السلطة التصدي لها؛ اعتبارا لكون الحكم في القضايا الشرعية لايتم استنباطه اعتمادا على العقل وحده، إذ الاستناد الى المصادر الشرعية يعد شرطا أساسيا لتأسيس حكم يحظى بالصبغة الشرعية.

لما كان اعتماد النصوص الشرعية شرطا أساسيا لبناء الأحكام، فإن اختيار القاضي الشرعي لم يكن يخضع لشروط مماثلة لتلك التي كان يستوجبها اختيار الحكم العرفي. فسلطة القاضي الشرعي لم تكن تخضع لحدود سياسية، ذلك أن أيت باعمران كانوا يحكمون في نزاعاتهم ذات الطابع الشرعي، من كانوا يتصدون للافتاء في النوازل من الفقهاء المنبثين في مختلف قبائل أيت باعمران أو بالقبائل التي كانت تجاور التراب الباعمراني. ونذكر من هؤلاء الفقهاء : الفقيه أحمد بن الحسن الباعمراني الببكرى الخلفي، والفقيه الحسن بن الحاج أحمد الصنهاجي الصبوي، وسيدي محمد بن الطيب الباعمراني العيني، وسيدي الحسين العبدلاوي الباعمراني، وسيدي محمد بن صالح التادْرارْتي البُبكري الباعمراني، وسيدي علي بن صالح التادرارتي الببكري الباعمراني، وسيدي أحمد بن محمد (فتحا) الخلفاوي الببكري الباعمراني. ومن غير الباعمرانيين نذكر : الفقيه أحمد بن ابراهيم السملالي، وابراهيم الجدرتي الأيسي، والفقيه الحاج الحسين الافراني.

يبدو أن النهج الذي سار عليه الباعمرانيون في حسم النزاعات المرتبطة بملكية وسائل الانتاج، كان أكثر ملاءمة لخصائص مجتمعهم، فالأسرة الكبيرة (الفرضة) التي كانت الخلية الأساسية في المجتمع الباعمراني، كان أعضاؤها يساهمون في تنمية ثرواتهم، وفي سد حاجياتهم كل حسب تخصصه ومؤهلاته، وعند وفاة رئيس هذه المؤسسة: كان يخلفه أحد أعضائها،

32 كانت جماعة كل قبيلة بأيت باعمران تخول للطلبة، بمناسبة حفلهم السنوي، حق البث في مختلف النزاعات مع التمتع بالانصاف.

33 راجع البند : 2C، الوفق. 4.

وتستمر الحياة بداخل هذه المؤسسة، يعمها ما كانت عليه من تآزر. وقد تستدعي الضرورة اقتسام الثروات المشتركة لأعضاء الفرضة، وعندئذ لايصبح بوسع رئيس الفرضة أن يكون حكما وطرفا في القضية في ذات الوقت، علاوة على كون طبيعة الروابط بين أعضاء الأسرة قد تتباين تبعا لتاريخها البشري والمادي. فالكثير من الأحداث التي شهدتها كان يخلف عواقب يكون لها أثر في توزيع الملكية. فمسألة التوزيع، هذه، كانت على جانب كبير من الخطورة، لما كانت تستدعيه من تكوين فقهي، قصد التوصل الى تعيين الورثة الحقيقيين من بين المطالبين بحقهم في التركة، ثم التفرغ لتحديد نصيب كل وارث.

كانت تخول عندئذ سلطة البث في توزيع الثروة العائلية إلى فقيه، وفقا للمسطرة الشرعية الخاصة بالارث، ودون اقصاء للعنصر النسوي من المشاركة في توزيع الميراث. وتحسبا لما قد يظهر من نزاع عن الملكية، كانت القسمة تتم بناء على عقود شرعية بمثابة تاريخ للعائلة، يتم تدوينه من قبل عدلين اعتمادا على ما كان يدلي به الشهود الذين عاصروا رب العائلة ــ المالك لثرواتها، والذي كان له حق التصرف المطلق فيها، كما يتبين من كونه كان يغير الثروة النقدية بالملكية العقارية شراء ورهنا والعكس ــ واستنادا الى عقود مكتوبة مبينة لكيفية انتقال الملكية الى الأسرة. فمنهج الموثقين كان يقوم على مراعاة التكامل بين الشهادة المكتوبة، والشهادة الشفوية المشروطة بالمعاصرة وصدق الاطلاع المستدل عليه بحصيلة من القرائن. يتبين من هذه الشروط مدى حرص الموثقين على إبعاد كل شبهة عن المصادر التي كانوا يستقون منها أخبارهم، حتى لايدعون مجالا لصحة دعوى مدع لنصيبه في الميراث، إذ يبدو من خلال جرائد التركات كون الموثقين كانوا يدونون تاريخ الفرضات وفقا للغاية الأساسية المرجوة من تدخلهم، والتي كانوا يتقاضون عليها أجرا، وهي وضع حد لكل نزاع ممكن موجهين بأسئلة ضمنية، كانوا يتراوحون في الاجابة عنها بين المكتوب والمروي.

ولما كان مصدر النزاع من المحتمل أن يكون طرفا في الأسرة كما قد يكون غريبا عنها، كان الموثقون يحرصون على إثبات أسماء جميع أفراد الأسرة، حسب ترتيب كان يراعى فيه عامل الزمن، والرابطة القرابية المحددة الطبيعة بكيفية دقيقة، مع الحرص على ذكر من توفي من أعضاء الأسرة، وتسجيل وارثيهم دون إهمال ترتيب الهالكين منهم حسب زمن الوفاة.

إلى جانب تاريخ أعضاء الأسرة، كان الموثقون يسجلون تاريخ تشكل الميراث، عبر استعراض عناصره حسب كيفية انتقال ملكيتها الى رب الأسرة المعنية بالتركة. ولعل في ما كان يعرفه توزيع الميراث من تأخير، ما يدعو الى الشك في أنه كان وسيلة لتفويت الفرصة على أشخاص لهم الحق في الميراث، مادام «البريح» (المناداة) هو الحجة المبطلة لكل دعوى من هذا القبيل.

لم يقتصر الفقهاء على فصل النزاعات بين أرباب الكوانين أو أرباب الفرضات، بل كانت سلطتهم تشمل أيضا النزاعات التي كانت تعني الجماعات، والتي كان مدارها الملكية العقارية. فالفقيه كان إذن يمارس سلطته القضائية بوحدات تتباين من حيث المستوى الذي تنتظم فيه داخل القبيلة.وفي كل مستوى من هذه المستويات يتحول،بحكم الاختصاص، حق مزاولة هذه السلطة التحكيمية الى الفقيه. فوظيفة الفقيه، هذه، كانت ضرورة للحفاظ على السلم بتجاوز فرق القبيلة لخطورة النزاعات التي كانت تعتري علاقتها.

إن تسوية النزاعات بكيفية لاتخل بالتوزان السياسي الذي كان قائما بين فرق القبيلة أو بين القبيلة وجاراتها، كانت الغاية الأساسية لجميع الأوفاق العرفية التي تمكنت من الوقوف عليها. فإذا كان القضاء العرفي يستجيب لهذه الغاية بفعل ما عرفه من تنظيم، كيف كان بإمكان القضاة الشرعيين إصدار حكم مقنع مع تعذر إدراك مصداقيته بالنسبة لمن لاتتوفر لديه ثقافة فقهية واسعة ؟ إن ما تحمله المسطرة العرفية من وضوح، ينعدم بالنسبة للمسطرة الشرعية، وهذا ما دعا الجماعات الى التعارف على تحكيم ثلاثة قضاة في النزاع الواحد قصد إجراء العمل بمقتضى الحكم الذي أجمع على وجوبه قاضيان. فالقاضي الأول كان يتولى إبرام الحكم، ثم يسلم نسخة منه الى المحكوم عليه ليبحث عمن ينصفه. بينما كان القاضي الثاني يتولى تصفح الحكم بغاية التوصل الى إبراز موجبات نقضه. أما القاضي الثالث فكان يتولى النظر في الحكمين معا قصد تصحيح أحدهما وابطال العمل بالآخر. ففي المرحلة الأولى والثانية يكون البث في النزاع موكولا الى من أنابه أحد الطرفين المتنازعين، فيصبح هدفه السعي الى الكشف عن مبررات الحكم لصالح موكله، اعتبارا لما كان يتقاضاه من أجر على ذلك، أما في المرحلة الثالثة فوظيفة القاضي كانت تنحصر في ترجيح أحد الحكمين. بعد المرحلة الأخيرة ينتهي الجدل بين المتخصصين، فيتدخل «أيت الربعين» من أجل تنفيذ الحكم، واستيفاء قدر الانصاف ممن أبطل حكمه من القضاة.

لايعني ما ذكرناه أن كل النزاعات كانت ترفع على إثر تدخل «أيت الربعين»، ذلك أن مرحلة التنفيذ كانت تمثل بالنسبة لبعض النزاعات بداية مرحلة خطيرة على استمرار وحدة الفرقة أو القبيلة. فالنزاع في المرحلة الجديدة، كان يتحول الى صراع دموي يتجاوز حدود القبيلة. ففي سنة 1271 هـ/1854 دخلت جماعة أيت إخلف في صراع مسلح ضد جماعة مستي، بسبب نزاع بين أسر من أيت إخلف عن ملكية عقارية تعرف بمشاع بني بزي. فبعد أن حكم سيدي أحمد بن محمد (فتحا) الخلفاوي لصالح بني بزي سنة 1271 هـ/ مصححا بذلك حكم الفقيه سيدي الحاج الحسن الأفراني، لجأ خصومهم، بنو أفقير، الى استعمال العنف مستعينين على جماعة قبيلتهم بجماعة مستي. فتحول شكل تسوية النزاع، واتسع نطاقه

وازدادت خطورته. ويلخص ذلك الفقيه محمد بن محمد (فتحا) السلامي البوبكري : «(...) وعند التحكيم الواقع بينهم (بنو أفقير وبنو بزى) عام 1271 هـ، لسيدي أحمد بن محمد (فتحا) الخلفاوي بتكنفل، كتب اليه أبو العباس السملالي رسالة تضمنت معنى الحكم المتين فاليطالع المريب، وشهد أربعة رجال كبار (مسنين) من الوجماريين بأيت إخلف (...) أن بني أفقير، حين التحكيم المذكور، قتلوا واحدا من بني بزى، وأسندوا ظهورهم للمستاويين [34]، إذاك، فعظمت الفتنة من تلك الوقت (...)» [35].

وقد استمر بنو أفقير يتمتعون بحق الملكية المعنية، متمسكين بحكم الفقيه سيدي علي بن صالح التدرارتي، بينما استمر خصومهم يطالبون بحقهم في الملكية المذكورة أعلاه؛ حيث نجدهم سنة 1272 هـ/1855 ينادون محذرين خصومهم من مغبة عدم إخلاء الملكية المتنازع عليها.

تميزت ممارسة الفقهاء للسلطة القضائية، التي كانت مخولة لهم، بتكييفهم لما كانوا يصدرونه من أحكام مع ظروف مجتمعهم، فأحكامهم كانوا يؤسسونها على آراء فقهاء نذكر من بين الأسماء المتواترة في نسخ الأحكام:الامام ابن رشد والامام الغزالي والشيخ خليل والشيخ عبد الباقي الزرقاني والشيخ البناني والشيخ الرهوني وابن عاصم. فتباين هذه المراجع، مكانيا وزمانيا، يعني أن الاركان التي كان الفقهاء يستندون اليها في بناء أحكامهم، قد تم افرازها في بيئات قد تكون ظروفها مختلفة عن ظروف المجتمع الباعمراني اختلافا كليا. غير أن ضرورة اضفاء الطابع الشرعي على الأحكام، لاتعني غياب الوعي لدى قضاة أيت باعمران بوجوب صياغة أحكامهم بشكل مطابق لظروف مجتمعهم؛ كما يستشف من انتقائهم لما هو مناسب من آراء شيوخ كانوا حجة لديهم في تأسيس الأحكام، ومن المزج بين هذه الآراء والأعراف التي كانت سارية المفعول بالوسط الباعمراني، وكما يتراءى أيضا من التحريات الشخصية التي كان القضاة يستندون في إنجازها الى المزج بين المعاينة المباشرة والمعرفة الذاتية وبين تصريحات الشهود.

الملاحظ أن قضاة أيت باعمران كانوا يولون الشهادة الشفوية للمسنين أهمية خاصة في بناء الأحكام. ولا شك أن حرصهم هذا موافق لمجتمع كان الطاعنون في السن من أعضائه يمثلون ذاكرة الجماعة، كما كانت الأمية متفشية به وكذا ظاهرة تزوير الرسوم كنتيجة لانتشار الأمية، فالعقود المكتوبة التي كانت تسجل حق صاحبها في الملكية المثبتة فيها على يد عدول،

34 بمعنى أنهم قدموا ذبيحة لجماعة مستي، طالبين خفوفها لنصرتهم استنادا الى عرف «الخاوة».

35 من نسخة حكم صادر بتاريخ فاتح جمادى الأولى سنة 1365 هـ.

لم تكن تدون من قبل الموثقين إلا بمناسبة تفويت الملكية بشكل من الأشكال. غير أن الملكية التي لم تتعرض للتفويت، كالأرض الميتة التي بعثت بالعمل الدؤوب، كان النزاع عليها يستدعي إقامة الحجة على شرعية ملكيتها بشهادة عدد معلوم ممن يؤهلهم لذلك من أهل البلد مستوى السن، شريطة توفر قرائن تبعث على الاعتقاد في مصداقية ما كان يدلي به الشاهد، وأن لايكون قد صدر منه ما قد يعرض شهادته للطعن والتجريح. ففي هذه الاحتياطات صيانة لحقوق المالكين، لا سيما المستضعفين منهم، من خطر تدليس الموثقين، الذي ينعكس الوعي بخطورته من قبل جماعة قبيلة أيت بها أيحيى في الوفق العرفي الذي أبرمته بتاريخ 15 شعبان 1290 هـ/8 أكتوبر 1873 (36). فقد نص بنده الحادي عشر على الزام كل طالب ثبتت ادانته بتزوير رسم بدفع ذعيرة مالية، كانت تحتل الرتبة الثانية، من حيث قساوتها، بين الذعائر الورادة في الوفق المعني (37).

لقد كان هناك تضافر للجهود بين المشرعين، في نطاق كل من الشرع والعرف، قصد مواجهة المستجدات التي تنطوي على خطر ابتزاز ملكية الآخرين بالتحايل على القانون. وبدافع هذه الرغبة كان الفقهاء يؤكدون في نسخ أحكامهم على الشهادة، مستحضرين قول الامام ابن رشد في مسألة الشهادة : «إن شاهد العرف وشاهد المقال اختلفا فما عن العرف انتقال».

ومن مظاهر مسايرة قضاة آيت باعمران لظروف مجتمعهم في ممارستهم للقضاء، جنوحهم الى الحفاظ على تماسك أواصر الأسرة، وقد عبر عن هذا الحرص الفقيه الحسن بن الحاج أحمد الصنهاجي، بقوله : «(...) وأما اليمين التي ألزمها أبو العباس (سيدي أحمد بن الحسن البعمراني) في حكمه، فهو يمين تبرية واقناع، زيادة لجبر الخاطر، وليست واجبة على المحكوم عليه بها، إلا بالحكم المذكور في قطع مادة الخصام بينهما؛ لما علم من أن كل واحد من الفريقين باع حظه. وأين موجب اليمين المذكورة ؟ فلا موجب لها إلا بمراعاة الصلاح بين ذوي الأرحام» (38).

من مظاهر هذه المسايرة نزوع الفقهاء الى الصلح في حالة خوفهم من خطر تفاقم «الفتنة» من جراء الصدع بالحكم الحاسم في النزاع، وذلك عملا بمبدأ ترجيح المصلحة العامة على المصلحة الخاصة في بلد كانت به عادة اللف متجدرة وسلطة المخزن اسمية. وقد يرجع هذا المسعى الى تحسب القضاة لمغبة إبطال العمل بحكمهم، متحايلين بذلك على

36 انظر البند. 11، الوفق. 5.

37 راجع بنود الوفق. 5.

38 نسخة حكم صادر عن الفقيه الحسن بن أحمد الصنهاجي بتاريخ جمادى الأولى عام 1307 هـ.

العرف الذي كان يقضي باستيفاء أيت الربعين لقدر الانصاف من القاضي الذي ثبت خطأ حكمه في نزاع ما. فاعتبارا للعوامل المذكورة كان الفقهاء يميلون الى ترغيب الخصوم في الصلح، ويبالغون في ذلك اقتداء بالفقيه الحسين التغاتني. وممن سار على هذا النهج فقيه تصدى للبث في نزاع بين المرابطين الوزانيين وجماعة أيت اخلف عن ملكية غابة بحمان، كما يتبين من كلام من تولى تصفح الحكم الصادر عنه في النزاع آنف الذكر : «(...) والباعث على التحريض على الصلح في مسألتكم، هذه، وتحمل التعب في السفر لأجلها، والصبر عليها، والمرادة البالغة، أمران : أحدهما خوف الفتنة وتفاقم الأمر، والأمر بالصلح مع هذا واجب (...)، والثاني، وهو بطرق اتبع لما قبله، ستر لعرضك، وصون له من جانب العامة أو من في حكمهم، الذين يظنون أن الخطأ في الحكم عار وكبيرة (...)» (39).

لم يكن دور الفقيه منحصرا في فصل النزاعات، بل كان ينتقل عبر ممارسة السلطة القضائية، الى ممارسة دور أساسي من الأدوار الاجتماعية التي كانت تنيطه بها نوعية ثقافته ومكانته في مجتمعه، والتي كان مطالبا، مبدئيا، بالحرص على النهوض بها. الفقيه كان حريصا على الحفاظ على دوام السلم بالقبيلة، عبر مراعاة ضرورة استمرار التوازن السياسي في العلاقة بين فرق القبيلة عند بناء الأحكام. كما كان حريصا على الحفاظ على استمرار تماسك الفرضة بتفضيل الصلح عند احتمال ظهور فتنة في حالة الجهر بالفصل الحق، وبالاقدام على إجبار من لم يكن يلزمه حلف على تأديته جبرا لخاطر الخصم. وذلك معناه أنه كان يتصدى عمليا للقيام بدور اجتماعي أكثر ملاءمة للكيان القبلي، الذي كان يتحكم في توزانه السياسي أشكال معقدة من التضامن، تجعل منه توازنا هشا يهدده خطر الاختلال المؤقت. فدور الفقهاء من هذا المنظور أهم من دور أيت الربعين، إذ كانوا يسعون عمليا الى رفع النزاعات عن طريق اقناع الخصوم بشتى الوسائل السلمية، دون اللجوء الى استعمال نوع من أنواع الردع.

3. القـضـاء المـخزنـي

إن ما قدمناه من توزيع للسلطة القضائية يبعث على التساؤل عن دور ممثلي المخزن في ممارسة السلطة المعنية. إجابة على هذا التساؤل نشير الى وجود مرحلتين متميزتين : الأولى كان فيها أشياخ المخزن يتوسطون بين جماعاتهم والمخزن، ويراقبون تنفيذ جماعاتهم للأعراف التي تضبط علاقتها بالمخزن. ومن ثم فضبط هذه العلاقة كان يقتضي متابعة الشيخ لتحركات جماعة

39 عن نسخة حكم غاب اسم محررها وتاريخ تدوينها من جراء ما أصاب قسمها الأسفل من بتر.

قبيلته، وهدا ما يتبين من الأوفاق العرفية المنظمة لشؤون القبيلة، ومن المراسلات المخزنية التي كان مدارها علاقة المخزن بالقبيلة. فالأوفاق العرفية كانت تميز بين الهيئات التي كانت تتقاسم السلطة القضائية، بينما تكتفي بذكر أسماء الأشياخ المخزنيين ضمن أعضاء الجماعة المصادقين على الوفق (40). ويعكس دور ممثلي المخزن خليفة السلطان بسوس، أحمد إكني (41)، في رسالة جوابية وجهها لكل من الشيخ يحيى والشيخ همو البوبكري : «(...) وبعد وصلنا كتابكم صحبة أحمد بن موسى البوعمراني على يد الطالب محمد الكرني الشتوكي، وعلمنا منه ما ذكرتم. فلا تخافون إلا الله، عليكم أمان الله ورسوله، لاتخافون دعوة الوصيف ولا غيره. فأنا كل من قدم علي فهو آمن، منكم ولا من غيركم (42). والدعاوي البالية بين القبائل لانذكرها لأحد، ولا نسمع منه ذكرها، إلا إذا عقدتم أمامي صلحا أو غيره نشهد عليكم ونعقد معكم، وتشهدوا حتى علي أنا. والأمان والصدق بيننا وبينكم، وبين كل أحد، إن أشاء الله، ومن خان العهد يخونه الله. وهذا به نعلمكم والسلام» (43).

تجدر الاشارة، بهذا الصدد، الى كون الأشياخ كانوا، منذ نهاية عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله، يمثلون الجماعة أكثر من تمثيلهم للمخزن، الذي كانوا يحاولون التملص من الاستجابة لتنفيذ أوامره، بمداراته معتمدين سياسة تقوم على المماطلة والتماس الأعذار، كالتضرع بضعف الحال، أو عدم ملاءمة الظروف السياسية. فهذه السياسة تجعل من الشيخ وسيلة لاغنى للجماعة عنها، للانفلات من أداء الكلف والوظائف المخزنية التي كان يزيد من ثقلها : تفاقم ما كان يعانيه المخزن من خصاص مالي صعودا مع القرن التاسع عشر، وسعي خلفاء السلطان لتحقيق مكاسب شخصية، مستغلين تمثيلهم للمخزن الذي كان مركزه بعيدا عن مجال سلطتهم. فجماعة القبيلة كانت تحقق بأحد أعضائها المتولي لمنصب الشياخة المخزنية، الحفاظ على الوئام في علاقتها بالمخزن مع التهرب أو على الأقل التخفيف من التبعات المادية التي كانت تنجم عن تلك العلاقة. فحيوية دور الشيخ بالنسبة لمصلحة الجماعة، يمكن الركون اليها في تفسير التناقض الناشيء عن غياب دور الشيخ المخزني عن مجال ممارسة السلطة القضائية والتنفيذية مع تمتعه بامتيازات.

غير أن الصورة المقدمة عن شكل توزيع السلطة القضائية، لحقها تغير عقب الاصلاح الاداري المحدث من قبل السلطان مولاي الحسن في يونيو 1882. وسنحاول، فيما يلي، إبراز

40 انظر البند. 15، الوفق. 4.
41 كان أحمد أكني خليفة للسلطان مولاي عبد الرحمان بسوس بين 1828 و1838.
42 يقصد الكاتب بهذه العبارة : سواء منكم أو من غيركم.
43 رسالة لاتحمل تاريخا.

وجه التحول الذي اعترى توزيع السلطة القضائية، من خلال ثلاثة أصناف من الوثائق.

يعرض الصنف الأول من هذه الوثائق توزيع السلطة القضائية كما ارتآه السلطان. ففي مجال القضاء الشرعي، تشير وثائق مخزنية متعددة الى كون السلطان مولاي الحسن عين قضاة من بين الفقهاء الذين كانوا يتعاطون للافتاء في النوازل. نذكر منهم أحمد بن ابراهيم السملالي، والحسن بن أحمد الصنهاجي، وأحمد بن الحسن بن العربي الببكري، والحسين العبدلاوي.

يمكن تلمس حدود سلطة هؤلاء القضاة من خلال ظهير تعيين القاضي أحمد بن ابراهيم السملالي : «(...) يستقر بيد ماسكه الشريف الأجل الفقيه السيد أ حمد بن ابراهيم السملالي العباسي، ويتعرف منه، بحول الله وقوته ومنته وطوله، أننا وليناه خطة القضاء بقبيلة ايت بوعمران كافة، وأذنا له في تصفح الرسوم، والفصل بين الخصوم، والحكم من مذهب مالك بالمشهور، أو بما عليه العمل عند الجمهور (...)» (44).

فالقاضي أصبح من حقه التمتع بالسلطة التي يخولها له القانون، في نطاق جغرافي معلوم يتضمنه اسم أيت باعمران، الذي أصبح بمقتضى الاصلاح الاداري، آنف الذكر، مقابلا لست قيادات. ومن ثم فالقاضي صار يستمد سلطته من الظهير السلطاني، لا من إرادة الجماعة. فهو بموجب ظهير تعيينه اندرج في سلك موظفي الدولة، التي أسدلت عليه بحكم ضيق إمكانياتها، التوقير والاحترام كمقابل لخدماته. وبالاضافة الى ما لهذا الامتياز من فوائد مادية ومعنوية كان القاضي يفرض أجره على المتقاضين وفق ما جرت به العادة قبل سنة 1882.

أما عن القضايا التي كانت من اختصاص مؤسسة «أيت الربعين»، فيمكن تبين الهيئة القضائية التي أولاها السلطان حق النظر في هذا الصنف من النزاعات، من خلال فقرة مقتبسة من عقد للاشهاد : «(...) واشترطنا على السادة منهم والاعلام، والأعيان والحكام المعينين عندهم لربط الأمور ربط اتقان وأحكام، أن يضربوا على أيدي أهل الجرائم، وأن ينتصفوا المظلوم من الظالم، وأن لايخرجوا في ذلك على ما تقرر لديهم من الأعراف، والحد المحدود لهم عند الانتصاف (...)» (45).

كانت هذه الهيئة تشمل من بيدهم الحل والعقد في القبيلة، وهم الوجهاء وأعضاء مجلس «أيت الربعين» وممثلو المخزن بأيت باعمران. وقد نص العقد المذكور على ضرورة الاستناد الى أعراف القبيلة في استصدار الأحكام، وفي تحديد قدر الذعائر. فالاصلاح

44 عن نسخة من ظهير تعيين الفقيه أحمد بن ابراهيم السملالي، الصادر في شعبان 1299 هـ/يونيو 1882.

45 ابن زيدان (ع).ـ اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس. الرباط : 1929 ـه ج.1، ص. 216.

الحسني يقنن التنظيم القضائي الذي كان ساري المفعول من قبل، مع إدخال شيء من التعديل، نذكر من جملة مظاهره إدراج ممثلي المخزن ضمن الممارسين للسلطة القضائية وإضافة الاكراه البدني الى الغرامة المالية، مما يفيد امتزاج العرف المخزني بالعرف الذي درجت عليه القبيلة. ويعكس ذلك الامتزاج بوضوح الفقرة التالية : «(...) ومن رام نقض ما ذكر من أهل الزيغ والفساد، وسعى في الفتنة والشنآن بين العباد، أو تعرض لأحد في سبيل من السبل، أو تعدى في موطن من مواطن البلاد، فيعاقب العقوبة الشديدة لزيغه عن طريق السداد والرشاد، ويجعل عليهم النصاف الثقيل، زيادة على الردع والتنكيل، ويغرم ما أتلف وأفسد، سواء تعدد الفاعل أو اتحد، فإن أعدم لمن فعل فأولياؤه وقبيلته يواخذون بجريرته» (46).

يتبين جليا من خلال هذه الفقرة أن المخزن يتبنى أعرافا درج عليها أيت باعمران، حفظا للأمن ببلادهم وضبطا لعلاقة الأفراد والجماعات. ويجعل من التدخل عند تعرضها لأي خرق إحدى مهام القواد المعينين، مسترشدين بأوفاق جماعاتهم في تقدير الانصاف والغرامة، وفي تحديد من تقع عليهم المسؤولية من أقرباء الجاني، ومستندين الى رأيهم الشخصي في مسألة التعذيب الجسدي.

فمضمون الأوفاق العرفية لكل من قبيلة أيت بها أيحيى وقبيلة أيت بوبكر غدا بحكم الاصلاح الحسني مسطرة مخزنية، على القواد التزامها في ممارسة سلطة يمتزج بها الطابع القضائي والتنفيذي في ذات الوقت.

إذا كان هذا الصنف الأول من الوثائق يستعرض توزيع السلطة القضائية كما كان يمارس بالفعل قبل إحداث الاصلاح الاداري المعني، مضيفا اليه ما كان يقتضيه هذا التوزيع من تعديل في تصور المخزن، فإن الصنف الثاني يمثل شهادة فقيهين عاصرا الأحداث. نستطيع من خلال هذا الصنف تكوين فكرة عما كان يجري في الواقع المعاش.

لقد أشار الفقيه أحمد بن محمد الأكراري في سياق ترجمته للقائد أحمد أصواب الباعمراني ــ المولى على قبيلة أيت إعزا الباعمرانية ــ الى ما أقدم عليه القائد المذكور من خرق لما أقره السلطان مولاي الحسن من توزيع للسلطة القضائية، حيث يقول : «القائد أحمد أصواب أبخل الناس، واختلهم، وأغدرهم، جمع عقود قبيلته، أيت إعزا، أيام ولايته، وأمحى الشريعة في أحكامه، إذا ورد عليه الخصمان قبض عقودهما وتركهما يترددان اليه، فلا يفصل أحدا منذ ثلاثة أعوام» (47).

46 نفس مصدر الاحالة 46، ص. 212.
47 الأكراري، م.س. ــ،ص. 29 ظ.

وقد أورد الفقيه أحمد بن ابراهيم السملالي ـ الذي سبقت الاشارة الى تعيينه من جملة قضاة أيت باعمران ـ بدوره، شهادة تعزز جانبا من التحول الذي أشار اليه الأكْزاري، ضمن رسالة جوابية وجهها الى السلطان مولاي الحسن، فبعد أن بين ملابسات النزاع الذي أمر السلطان بعرضه على القضاة، قصد حسم ما كان بين قبيلة أيت النص وقبيلة أيت سيمور وقبيلة أيت إخلف من نزاع في شأن زواج قاصرة دون إذن أهلها، ختم كتابه بقوله : «(...) وأما ما صدر به الأمر الشريف من رفع تلك القضية للشرع، فلم يتوقفوا على شيء من ذلك لعدم مبالاتهم بالأحكام الشرعية (48)».

تؤكد هذه الشهادة وجود ميل، لدى الماسكين بزمام الأمور في القبائل المذكورة، الى تفضيل تحكيم العرف بدل الشرع. وقد أورد الأكْزاري تبريرا لهذه الظاهرة على لسان القائد حسون الساحلي : «القائد حسون يقول ـ رحمه الله وعفا عنه ـ الأحكام الشرعية إنما هي مطلق تأمل، وعطل الشريعة أيام ولايته. ويدعو عليه عصريه (معاصروه) من العلماء الأجلة، الفقيه سيدي أحمد بن ابراهيم السملالي بقوله : قطع طرق دارنا، قطع الله طرق داره» (49). تفيد نفس الشهادة أن ظاهرة هيمنة القواد على ما كان للفقيه من سلطة في مجال القضاء. كانت عامة،تشمل قبائل أيت باعمران كما تشمل القبائل المتاخمة لها كقبيلة الساحل وقبائل الاخصاص.

غير أن التحول الذي اعترى ممارسة السلطة القضائية، تجلى بصورة أكثر وضوحا من خلال المراسلات المخزنية الممثلة للصنف الثالث من الوثائق المذكورة أعلاه.

فعلى مستوى القبيلة تتضمن هذه المراسلات مؤشرات الى اختلاف طبيعة علاقة القواد بمجالس «أيت الربعين». فبينما كان القائد أحمد أصواب يمثل نموذجا للقائد الساعي الى الاستبداد بجميع السلط، كان القائد علي بوهية يمثل نموذجا مغايرا من حيث علاقته بأعيان قبيلته، وإن شابه القائد أحمد أصواب من حيث مصادرة ما كان للفقهاء من سلطة في مجال القضاء. ويلخص ذلك التشابه الأكْزاري بقوله : «(...) ومنهم القائد على السموري (...) وهو على منوال أصواب في الأحكام، لا يحضر عالما ولا يرضاه حاكما، يجمع العقود ولا يحل كل معقود، إلا أنه جواد لايتحاشى من جمع ذي فضل» (50). فمن شأن سياسة أصواب تجاه أعيان قبيلته المساهمة في تفسير الصراع الذي كان مستحكما بينه وبين أعضاء مجلس أيت

48 كتب ملخص الرسالة المعنية على ظهر رسالة موجهة من محمد بن الحسين أهاشم الى السلطان بتاريخ : 6 رمضان من عام 1302 هـ.

49 الأكْزاري (محمد)ـ م. س.ـ ص. 42.

50 الأكْزاري (محمد)ـ م.س. ـ ص. 30.

الربعين الخاص بقبيلته أيت إعزا. ذلك الصراع الذي نجد انعكاسا له في تعارض مواقف الطرفين حيال أحداث عاشتها قبيلة أيت اعزا. ويستحسن استعراض مثال عن هذا التعارض : «(...) إننا بعد ما كتبنا لك ما كتبنا من أمر القائد أحمد الصوابي في الكتاب الذي سيصلك على يده، أن بعضا من إخوانه قطع الطريق على بعض من العساكر بإزاء داره، وكلمناه في ذلك، فقلنا له هذا الذي فعله إخوانك سوء أدب فيما بينك وبين سيدنا نصره الله، وفيه فتح باب الهرج الذي يجب علينا سده، فاستكبر هو وقومه (...)، فأرسلنا لأعيان قبيلته مع مقدمهم، فوقفوا واستردوا حمر العساكر وحوائجهم رغما على أنفه» (51). إلا أن الانسجام الذي كان بين القائد علي بوهية وبين أعيان قبيلته، لا يحمل على الاعتقاد في وجود ميل لديه للانفراد بسلطة أيت الربعين. ذلك أن علي بوهية كان يدا واحدة مع الشيخ يحيى، لايحدثان إمرا دون استشارة أعيان قبيلتهم.

بعد أن تعرضنا لتطور المسطرة التي كانت تخضع لها تسوية النزاعات داخل القبيلة الواحدة، ننتقل الى مسطرة تسوية النزاعات التي كانت تنشأ بين قبائل مختلفة. لقد ظلت هذه النزاعات تسوى على عهد القواد وفق المسطرة المتعارف عليها، بعد أن يتم عرضها على نظر السلطان. ويؤكد هذا التعديل رسائل مخزنية من جملتها رسالة للقائد أصواب نقتطف منها ما يفي بالغرض: «(...)، وبعد، فلينه لعلم مولانا أن أناسا من ايالتنا بعثوا خمسة جمال، وعليهم مائة ريال، قاصدين ثغر أجدير في شأن التجارة، ولما وصلوا بلد أهل أكلو قطعوا عليهم أهل المعدر الطريق، ومنعوهم من الجمال من غير موجب، وباعوهم. ثم وصل كتاب سيدنا، أعزه الله، إلى عاملهم القائد الحسن الكلوي، ولم يمتثل الأمر الشريف. فلما امتنع عملنا العرف الجاري بيننا : أننا قبضنا رجلا من إخوانهم وعملناه تحت أيدينا حتى يفاصل مع أرباب الجمال» (52).

تؤكد هذه الوثيقة أن المسطرة المعهودة في حسم هذا الصنف من النزاعات ظلت متبعة غداة تعيين القواد، غير أن التحول يتلخص في كون القواد عوضوا أيت الربعين، وتطبيق العرف غدا يأتي في الدرجة الثانية بعد الأمر السلطاني.

إن السبر في رفع هذا الصنف من النزاعات الى السلطان ليأمر بإجراء المسطرة المتعارف عليها سلفا، أو يقضي في النزاع على ضوء ما أجراه من تحري، راجع الى كون الصراع بين ممثلي

51 رسالة من القائد ابراهيم أسعيد النصفي الباعمراني الى السلطان مولاي الحسن في : 11 جمادى الأولى عام 1300 هـ/21 مارس 1883.

52 رسالة موجهة من القائد أحمد أصواب الى السلطان مولاي الحسن في : 6 رجب 1302 هـ/21 أبريل 1885.

المخزن كان يحمل الأطراف المتصارعة على انتهاز أي نزاع عارض لمحاولة إثارة نقمة السلطان على الخصوم. وقد كان يشجع على هذا المسعى سرعة استجابة المخزن لهذا النوع من الشكوى، تمشيا مع السياسة التي كانت تمليها الظرفية العامة والمحلية على السواء. تلك السياسة المتميزة بشدة حساسية المخزن لما من شأنه أن يمس بالسلم، أو يهدد الأمن، لاسيما في قبائل كأيت باعمران وجاراتها، التي زاد من أهميتها، في نظر المخزن، شدة درجة الخطورة التي اكتساها التدخل الأوربي بها. إن في هذا السياق يمكن إدراج عرض النزاعات التافهة على نظر السلطان، وإدراك السر في غض السلطان للطرف عن تجاوز القواد لخليفته المقيم بين ظهرانيهم منذ إحداث الاصلاح الاداري.

إن مسطرة هذا الصنف من القضايا كانت تمكن السلطان من مسايرة أحوال أيت باعمران وغيرها من قبائل سوس. بحيث كانت تبدأ بشكوى أحد الأطراف المتنازعة، توازيها عادة تحريات موجهة من طرف مختلف ممثلي السلطان بكل من أيت باعمران والقبائل التي تجاورها. وبعد إجابة القائد المدعى عليه عن استفسار السلطان، يصدر أمر سلطاني لكافة ممثلي المخزن بأيت باعمران وبمن جاورها من القبائل كالاخصاص والساحل وتكنة، بأن يشركوا معهم أعيان قبائلهم (انفلاسها)، وفقهاءهم ومرابطيهم لفصل النزاع المعني وفق ما جرى به العرف، حتى يحل الصلح محل الخصام.

إن وجود هذه الهيئة القضائية العليا، بإمكانه تفسير ما بتدوين الأوفاق العرفية في صورة عقود شرعية، من اعتراف ضمني بوجود سلطة عليا يحكمها المتعاقدون عند الاقتضاء. وتجدر الاشارة بهذا الصدد، إلى ما كان بين قبائل أيت باعمران من تشابه مع قبائل زمور وبني حسن وقبائل كيش لودايا، التي كانت مستقرة بأحواز الرباط، وقبائل زعير، من حيث وجود هيئة قضائية عليا، كان المخزن يعهد لها بالبث في النزاعات التي تنشأ بين القبائل المتجاورة، استنادا الى ما درجت عليه القبائل المتنازعة من أعراف. والملفت للانتباه في هذه المقارنة، هو تساوي قدر الدعيرة (500 مثقال) الواجب تسديده على كل من نقض العهد (عقد الالتزام باحترام الأعراف المنظمة للعلاقة بين المتعاقدين). وتبعث هذه الظاهرة أيضا، على التساؤل عن دور المخزن في وجود هذا القاسم المشترك بين أعراف قبائل متباعدة المواطن.

لقد أفضى بنا تتبع المسألة المعنية الى إبراز درجة التعايش والتداخل الذي كان قائما بين كل من القضاء العرفي والقضاء الشرعي والقضاء المخزني. أما الفصل بين السلط الثلاث فيعود إلى الارتباط الوثيق الذي كان قائما بين ممارسة السلطة القضائية وبين خصائص الوسط الذي كانت تمارس فيه، وإلى حفاظ المخزن المركزي على نظام اللامركزية ومراعاة الأعراف التي درج عليها في تنظيم علاقته بالقبائل المذكورة.

الفصل الخامس

التمثيل المخزني

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر زيادة في حدة تنافس المؤسسات الرأسمالية الأوربية، من أجل تكوين مناطق نفوذ بالمنطقة الساحلية الممتدة بجنوب المغرب بين واد ماسة والساقية الحمراء. الأمر الذي نجم عنه تباين ذرائعهم، فبينما كان جون دريموند هاي، نائب دولة بريطانيا، يعاضد الشركة الانجليزية «North west African Cie»، التي كانت تسعى بواسطة ممثلها ماكينزي الى تكوين منطقة نفوذ في طرفاية، مستندا الى أن نفوذ سلطان المغرب لايتجاوز واد درعة؛ كان ممثلو بقية الدول المتنافسة يوالون ضغوطهم على المخزن، لحمله على تمتيع المؤسسات التجارية المنتمية لدولهم بنفس الامتيازات التي خولتها بريطانيا لنفسها متجاهلة مفاد البند 33 من المعاهدة المغربية ـ الانجليزية المبرمة سنة 1856.

منذ ذلك الحين كثر ترداد الدارسين الأوروبيين للأوصاف التي أطلقها ممثلو الدول الأروبية، الذين تعاقبوا على المغرب في القرن التاسع عشر على علاقة قبائل سوس الأقصى بالمخزن. تلك الأوصاف التي كانت تتراوح بين «التبعية الأسمية» وبين «الخروج عن طاعة المخزن». والمثير للانتباه أن المخزن بدوره استعمل للتعبير عن طبيعة علاقته بقبائل سوس الأقصى، عبارات من شأنها تعزيز ما ذهب إليه الدبلوماسيون الأوربيون إن هي أخذت بمعزل عن سياقها. فكثيرا ماتعرضت المراسلات الرسمية الصادرة باسم السلطان مولاي الحسن، بعد

1882، لوصف قبائل سوس الأقصى بكونها «حديثة العهد بالمخزن» [1]، بعد أن كانت تصفها قبل التاريخ المذكور بكونها «ليست على ما يرام» [2].

ولما كان كل تحديد لطبيعة علاقة قبائل سوس الأقصى بالمخزن، مرتبط بسياق خاص يشكل مظهرا من مظاهر تطور شهدته الظرفية التي كان يمر بها المغرب منذ بداية القرن التاسع عشر؛ ارتأينا تبين تلك العلاقة عبر النظام الذي كان معتمدا في إدارة شؤون قبائل سوس الأقصى، متتبعين وظائف الممثلين المخزنيين وتطور مجال نفوذهم.

يتضح مما أسلفنا أن عنصر المكان، بالنسبة لهذا الفصل، لم يعد قاصرا على أيت باعمران، بل تجاوزها الى غيرها من قبائل سوس، اعتبارا لضرورة المقارنة من جهة، قصد تبين مستويات علاقة المخزن بمختلف قبائل سوس والعوامل التي تحكمها، ومراعاة لكون أيت باعمران كانت معدودة من قبل المخزن، وحدة إدارية ضمن الوحدات التي كانت خاضعة لعامل سوس بكاملها أو تابعة أحيانا لمنطقة نفوذ عامل سوس الأقصى.

1. عامل سوس أو خليفة السلطان

كان أعلى منصب في الجهاز الاداري المخزني، الذي كانت مهمة تمثيل السلطان في إدارة شؤون قبائل سوس مناطة به، هو منصب خليفة السلطان الذي كان يطلق عليه، أيضا، لقب العامل. وهو منصب تعاقب عليه طيلة القرن التاسع عشر قرابة سبعة عشر عاملا.

الأمير مولاي عبد السلام
الأمير مولاي عبد الملك
محمد أغناج الحاحي
الأمير مولاي بناصر
محمد بن الكبير البخاري
الوصيف محمد بن عبد الصادق المسيحيني
الطاهر بن مسعود لوديي
أحمد إيكني
حماد بومهدي
مولاي ادريس

1 رسالة من السلطان مولاي الحسن إلى القائد أحمد العبوبي بتاريخ : 14 جمادى الثانية 1301 هـ.
2 رسالة من السلطان مولاي الحسن الى محمد بركاش، بتاريخ : 22 رمضان 1297 هـ.

حميدة بن علي الشركي
الحاج عمر المتوكي
القائد بومعيز
الحاج أحمد بن عمر بن العياشي الشياظمي
الجيلالي البخاري
الباشا الراشدي
محمد بوشته البغدادي

يمكن أن نتبين الانتماء الاجتماعي لمتولي هذا المنصب من بين الواردة أسماؤهم في القائمة المرسومة أعلاه. إلا أننا ارتأينا زيادة في الفائدة تصنيف الأسماء حسب تجانس الانتماء الاجتماعي لحامليها، سعيا لتحقيق تصنيف نوعي وكمي في ذات الوقت.

الأمراء 3
الوصفان 4
أهل سوس 5
الكيش 5

نميز في هذا الجدول بين أربعة أصناف، ضمن من تولوا المنصب المعني :

1. ثلاثة أشخاص من بين هؤلاء الخلفاء تربطهم صلة القرابة بالسلطان. فالأمير مولاي عبد السلام، الملقب بالضرير، ولي منصب خليفة السلطان بسوس على عهد أبيه السلطان سيدي محمد بن عبد الله، الى أن خلفه ابنه مولاي عبد المالك، الملقب بالزيزون، الذي استمر في مزاولة مهمته الى أن عزله عمه السلطان مولاي سليمان سنة 1212 هـ/1798 م. أما الأمير مولاي بناصر فهو ابن الأمير عبد الرحمان أحد إخوة السلطان مولاي سليمان، ولاه عمه خليفة له بسوس في 11 رمضان 1236 هـ/12 يونيو 1821، بعد عزل محمد بن يحيى أغناج الاساري الحاحي.

2. أهل سوس : كانوا يحتلون مكانة مرموقة ضمن من كانت تتاح لهم فرصة تبوؤ منصب خليفة السلطان بسوس. وقد كانوا يمتون بانتمائهم القبلي الى كل من حاحا وهوارة ومتوكة. والملاحظ أن الحاحيين كانوا يتمتعون بحظوة لدى المخزن المركزي، كما يستشف من نسبتهم التي تمثل 5/2 الخلفاء المنتمين الى قبائل سوسية، ومن اعتماد المخزن على أسر حاحية في ضبط قبائل سوس، كأسرة القائد عبد الملك بن بيهي الحاحي الذي كان ممتد الايالة من الصويرة الى غاية سوس منذ أوائل عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله. وقد باتت أسرته تحتفظ بهذا المجد.

3. الوصفان هم ضباط ينتمون الى عبيد البخاري. وقد كانوا يتولون مناصب ادراية هامة في غير سوس من الأقاليم. الأمر الذي يفيد أن نفوذ الوصفان لم يكن منحصرا داخل البطانة، بل كان يتعدى ذلك النطاق ليصل الى تولي المناصب الهامة خارج القصور وجيش عبيد البخاري.

4. يضم هذا الصنف المنتمين لقبائل الكيش، التي كانت تمثل قوى .جتماعية وسياسية وعسكرية تفرض حضورها ضمن عناصر المخزن المركزي، كما كانت تتنافس مع الوصفان على تولي المناصب الهامة سواء داخل القوة العسكرية للدولة أو بالقبائل «الغارمة» أو «النائبة» مثل سوس.

كانت تارودانت مقرا لخليفة السلطان بسوس، حيث يستوطن داخل أسوار قصبة، محاطا بحامية يتراوح عدد أفرادها بين 300 و600 بما فيهم الفرسان والرماة. ومن القصبة كان خليفة السلطان بسوس يتولى تسيير شؤون قبائل سوس في نطاق اختصاصه، مستعينا «بالمخازنية» (عناصر من الحامية) أو بأحد الطلبة التابعين له الذين كان من اختصاصهم قراءة الرسائل الواردة على الخليفة وتحرير الصادرة منها عن الخليفة. إلا إذا اقتضى الأمر تنظيم حركة لوضع حد لمشاكل عارضة أو جباية الزكاة والأعشار؛ فعندئذ قد يقتصر على فرض الحركة على القبائل الخاضعة خضوعا فعليا لسلطته كالقبائل السهلية التي تحيط بتارودانت، أو يراجع خليفة السلطان بالجنوب المغربي الذي كان مقره بمراكش.

كان المخزن يسدد لعناصر هذا الجهاز المخزني رواتب، يسددها أمناء الصائر من دخل السويرة، أو يسددها ناظر الأحباس بتارودانت. نميز في هذه الرواتب بين قسم نقدي وآخر عيني يتمثل في مقدار معلوم من الحبوب. وتبعا للرتبة العسكرية يختلف القدر النقدي كما يختلف نوع الحبوب. فبقدر ما نبتعد عن رتبة الخليفة تتقلص نسبة القمح لتتزايد نسبة الشعير. والى جانب هذا الراتب القار، كان العرف المخزني يمتع هؤلاء الخدام بمداخيل إضافية مثل «السخرة» و«المبائت» التي كان مصدرها المحكومين.

تبين من خلال هذا الوصف، أن المخزن كان يشرف على إدارة قبائل سوس بواسطة جهاز مخزني، تدفع تكاليفه من مداخيل محلية. غير أن هذا الوصف لايكفي لتبين طبيعة علاقة المخزن بقبائل سوس. وتلك مسألة يمكن النظر اليها من خلال المهام التي كان خليفة السلطان مناطا بها، وعبر شكل ممارسته لها. وندرج بهذا الصدد، كعينة، رسالة رفعها عامل سوس أحمد إكني الى السلطان مولاي عبد الرحمان [3]، اعتبارا لكونها تقريرا يقدم صورة مليئة

3 رسالة من أحمد إكني الى السلطان مولاي عبد الرحمان بتاريخ : 8 شعبان 1253 هـ

بالحيوية ومفعمة بالتنوع، عن علاقة قبائل سوس برمتها بالمخزن، في ظرف عصيب، عبر نشاطات قام بها الخليفة في غضون بضعة أشهر.

تحدث الخليفة في رسالته عن قيامه بجباية الزكاة والأعشار بمناسبة حلول موسم الحصاد. والجدير بالملاحظة في حديثه، هو ما قام به من ربط بين إنجاز هذه المهمة وبين استعمال الحركة. فالخليفة يؤكد في رسالته أن اقتراب موسم الحصاد كان مدعاة لتعبئة الجهاز المخزني المحلي، بما فيه الخليفة والحامية التي كانت سندا له والأشياخ العارفين بأحوال قبائلهم. غير أن هذه التعبئة لم تقتصر على الامكانيات المحلية التي كانت في متناول الخليفة، بل تعدت نطاق اختصاصه لتشمل اختصاص خليفة السلطان بمراكش، الذي كان يشاطر السلطان النظر في شؤون القبائل الجنوبية، لا سيما إذا كان هذا الأخير بعيدا عن الحوز، كحالة انتقاله الى العاصمة الشمالية (فاس) أو خروجه في حركة.

يفهم مما قدمه الأمير سيدي محمد، خليفة السلطان بمراكش، من دعم عسكري لعامل سوس إبان موسم الحصاد، أن القوة العسكرية كانت شرطا أساسيا لنهوض الخليفة بمهمة جباية الزكاة والاعشار، وبمعنى آخر أن قبائل سوس لم تكن تؤدي الزكاة إلا تحت الضغط. غير أن الخليفة أشار الى استعماله الحركة كوسيلة للضغط في سكتانة واكتفى بالنسبة لهشتوكة بتوجيه محلة مكونة من فرسان مخزنين تحت قيادة صهره، وأنها كانت مرفوقة بالأشياخ وبأحد الطلبة، الأمر الذي يفيد وجود ثلاث عناصر في المحلة التي جندت للنهوض بمهمة جباية الزكاة والأعشار من كل من هشتوكة والساحل : قوة عسكرية مخزنية، وأحد كتاب الخليفة، وأشياخ يدلون المحلة على إخوانهم. أما بالنسبة للقبائل الواقعة الى جنوب واد ولغاس فقد أحجم عن توجيه الحركة لها، تحت تأثير ما كان بينها من تناحر، مفضلا الضغط عليها بالحصار الاقتصادي.

نستشف من هذه الوثيقة وجود مستويات في علاقة قبائل سوس بالمخزن :

- قبائل طاعتها تلقائية.
- قبائل طاعتها مشروطة بقدرة المخزن على ممارسة الضغط عليها.

والملاحظ أن هذا التنوع في العلاقة بالمخزن كان يوازيه تنوع جغرافي. فالمستوى الأول تنتظم فيه القبائل السهلية المحيطة بتارودانت. أما المستوى الثاني فينطبق على المناطق الجبلية التي تشرف على سهل سوس، كما ينطبق على الأراضي الواطئة والمناطق المرتفعة المنحصرة بين واد ماسة وواد نول. فالقبائل المنتظمة في المستوى الأول كانت تؤدي الزكاة والأعشار وهدايا الأعياد بواسطة أشياخها دون أن تكلف الخليفة مشاق الحركة. أما القبائل المنتظمة في المستوى الثاني فقد كانت تحاول الاستفادة من مناعة جبالها أو بعدها عن مقر الخليفة في التملص من دفع

الزكاة والأعشار والهدايا، وإن كان ذلك يكلفها نفقات إضافية، في حالة تمكن الخليفة من تجشم مشاق المثول بحركته وسط ترابها، كتقديم «المئونة» و«السخرة» و«المبائت».

يستعرض خليفة السلطان بالاضافة الى مسألة الزكاة والأعشار مؤشرا آخر يقدم مزيدا من المعرفة بوظيفة الخليفة، وبطبيعة علاقة قبائل سوس بالمخزن. ويتمثل هذا المؤشر في موقف الخليفة من أحداث عاشتها سوس يومئذ. فاللفوف التي كانت تتقاسم أيت باعمران وتكنة لم يعبأ بصراعها، كما لم يعبأ بتلك التي كانت تتجاذب فرق رسموكة وفرق بعقيلة. أما أحمد السباعي ـ الذي كان قد فر من الحوز الى أيت باعمران، نتيجة متابعة المخزن له بسبب ما نسب له من طمع في الملك الحقيقي عندما ولي سلطانا للطلبة بمراكش ـ فلم يكن الخليفة يرى ضرورة لانزعاج السلطان مما سمع عن تشويشه، مادامت تحركاته منحصرة في قبيلة صبويا (قبيلة باعمرانية يحدها واد نول جنوبا).

يستخلص من هذا الموقف المزدوج للخليفة أن الأحداث العابرة الناشئة عن صراع محلي لم تكن تشغل باله. بينما الأحداث التي كان يحتمل أن تتخذ صورة حركة سياسية، كان يتابع مراقبتها وتضييق الخناق عليها، بواسطة أشياخ القبائل التي تحادي قاعدتها الترابية، مادامت لم تستقطب اتباعا بالقبائل الواقعة الى شمال واد نول.

لخص خليفة السلطان بسوس وظيفته في الحرص على جباية الزكاة والأعشار، مالم يكن في ذلك خطر الاصطدام المسلح بين أهل سوس والقوة المخزنية، وفي مراقبة تحركات القبائل وتسخير الأشياخ الموالين للمخزن في الوقوف على ما يجد من أحداث بناحيتهم، وعلى معرفة فحواها والعناصر المحركة لها. الأمر الذي يفيد أنه كان عينا للمخزن بسوس، بحيث يجعله على صلة دائمة بأحوال قبائله عبر ما كان ينقله من أخبار.

إن الخليفة كان يجمع بين كونه أداة لتنفيذ التعليمات التي كانت ترد عليه من السلطان أو من طرف خليفته بمراكش، وبين كونه خبيرا في إدارة قبائل سوس، عليه اقتراح الوسائل الضرورية لاستمرار سطوة المخزن، كما يلزمه الاجابة على استفسارات السلطان التي كانت في واقع الأمر تمثل مضمون ما كان ينقله بقية عيون المخزن من أنباء. فلما كان حق اتخاذ القرارات بيد السلطان، لم تكن تصرفات الخليفة سوى صدى لتلك القرارات.

إن الطاعة في تصور المخزن تتحدد في آداء القبائل لما عليها من واجبات تجاه المخزن، بما في ذلك المساهمة في ضمان دخل قار للمخزن، وعدم خلق مشاكل من شأنها أن تشغله، أوتكبده مشاق انتقال جزئي أو كلي الى عين المكان. فأداء الزكاة والأعشار والهدايا يعني المساهمة في تمكين المخزن من إدارة دوالب الحكم، كما أن التزام الحفاظ على السلم يعد تعبيرا عن المساهمة في خلق جو ملائم لسير طبيعي للحركة التجارية ولدوام الاستقرار السياسي.

إذا أضفنا إلى هذه الملاحظات وجهة نظر الوزير ابن ادريس، التي أسرها الى عامل وجدة في خطاب خاص اقتطف منه الناصري ما يلي : «إني أخبرت سيدنا المنصور بالله بما كتبت في شأنه فأعجبه ذلك، وقال : «لابأس به، وليكن خفيا من غير شعور أحد، ليطلع سيدنا على الأمور ويكون على بصيرة فيها، فلا تقتصر في ذلك، واجتهد في إصلاح ما ولاك. وأعظم ذلك وأهمه أمان الطريق وخمود الفتنة، حتى لايصل من تلك الناحية إلا الخير، فأنت من فضل الله ذو رأي وبصيرة بالأمور وخصوصا تلك النواحي (...)» (4). تبين أن أمن الطرق والحفاظ على السلم بين القبائل، لا سيما في ظرف دقيق كعهد السلطان مولاي عبد الرحمان، كانا من أهم وظائف العمال المولون على قبائل واقعة بمناطق استراتيجية، ضعيفة الأهمية من حيث مستوى انتاجها الفلاحي.

2. الأشـيــاخ

كان يساعد متولي منصب خليفة السلطان بسوس أشياخ منبتون في مختلف القبائل. ولا يبعد أن تعيينهم جميعا كان بيده، مادام تعيين أشياخ قبيلة هوارة كان يصدر عنه (5). فإذا صح ذلك سيكون تعيينهم شبيها، الى حد ما، بتعيين قبائل السهول الكبرى كالشاوية ودكالة والغرب، الذين بإمكاننا القطع بكونهم كانوا يشترون حق الشياخة من لدن القواد الذين كانوا منصبين على قبائلهم بموجب ظهائر سلطانية.

غير أن أشياخ سوس كانوا ينحدرون من أسر عريقة في الشياخة المخزنية، كما يتضح من النموذجين التاليين :

– أسرة الشيخ علي السيموري : تعد من الأسر التي احتكرت الشياخة بأيت باعمران. فالشيخ علي ورث عنه الشياخة ابنه يحيى الذي كان يمثل استمرارا لأبيه كما يلوح مما بينهما من تشابه في الاسم. وقد تولى الشياخة بأيت باعمران فرع ثان من أسرة الشيخ علي، أتى في مقدمته أخوه الشيخ محمد (فتحا)، الذي كان معاصرا للسلطان مولاي عبد الرحمان، ثم أعقبه ابنه الشيخ ابراهيم.

– أسرة بورحيم الجرارية : لم تكن ظاهرة وراثة الشياخة مقتصرة على أيت باعمران، بل شملت أيضا قبيلة أولاد جرار التي نورد منها أسرة بورحيم التي توارثت عناصر منها الشياخة المخزنية. وتلك ظاهرة يمكن تلمسها من خلال القائمة التالية :

4 الناصري (أحمد)ـــ م. س. — ج. 9، ص. 16.

5 السوسي (محمد المختار)ـخلال جزولة،تطوان : المطبعة المهدية، ص. 99، ج. 4.

الشخي علي بن بورحيم.
الشيخ محمد بن بورحيم.
الشيخ محمد (فتحا) بورحيم.
الشيخ محمد (فتحا) بورحيم.

يمكن فهم ظاهرة وراثة منصب الشياخة، باستحضار العرف المخزني العام الذي كان متبعا في إسناد المناصب الادارية. فقد كانت كل مهمة مخزنية تخضع لأعراف لاينبغي تجاوزها. ومن ثم فالاحاطة بهذه الأعراف كانت تمثل جانبا كبيرا من كفاءة متولي المنصب المخزني. وحفاظا على الأسرار التي تكتنف النهوض بخدمة المخزن، كان متولي المنصب الاداري بما فيه الشياخة يتخذ من أحد أقاربه خليفة له، يفضي اليه بالأسرار ما دام مرغما على الاستعانة به للنهوض بالخدمة التي أنيطت به من قبل المخزن. ولما كان دور القلم في الادارة المخزنية محدودا بالنسبة لدور الشفاه، فإن السجلات والمراسلات إن وجدت بعد هلاك متولي المنصب المخزني أو عزله، لم تكن ذات كبير فائدة في ممارسة نفس الوظيفة دون عراقل. ومن ثم فاكتساب الخبرة عبر الممارسة، ووراثة ما كانت تختزنه ذاكرة متولي المنصب المخزني من أعراف وأسرار، كانتا من أهم الشروط التي تؤهل المرشح للحصول على ظهير التعيين، يضاف اليها التزام المرشح عادة تقديم الهدايا لمن يتوسل بهم من كبار ممثلي المخزن.

تكمن فعالية الأشياخ بالنسبة للسلطة المخزنية في انتمائهم الى مشيخاتهم، التي ورثوا خبرة تسيير شؤونها وفق ما تقتضيه الأعراف التي درجت عليها قبائلهم في تعاملها مع المخزن. ومن ثم فالمخزن كان يتجنب كثيرا من المشاكل التي قد يطرحها اختلاف انتظام المجموعات واختلاف الأعراف من قبيلة الى أخرى.

فمسؤولية الشيخ كانت تتحدد مبدئيا في جباية الضرائب، وفي ربط الصلة بين جماعته وخليفة السلطان. ولم يكن يتقاضى راتبا من المخزن لقاء النهوض بما تقتضيه الشياخة من مهام، وإنما كان يتمتع بامتيازات منها تحرير سائر أعضاء أسرته من الكلف والوظائف، وتسخيره العامة في استثمار أراضيه، وتمتعه بنصيب من الفوائد المادية التي كانت تدرها ممارسة السلطة بالقبيلة، هذا فضلا عن كون خدمة المخزن كانت تصبغ عليه توقيرا، الأمر الذي يجعل جماعة قبليته مسؤولة عن كل ضرر يلحقه. فبعد مقتل الشيخ علي بورحيم الجراري سنة 1275 هـ/59 ــ 1958، اجتمعت قبيلة أولاد جرار فنسفوا ديار أسرة القاتل ونهبوا متاعها.

يمكن معرفة دور المخزن في حياة القبيلة عبر قياس مدى سلطة الأشياخ. وهذا الأمر يستوجب التعرض لمؤسسة «أيت الربعين»، التي كانت تمثل مجلسا يتشكل من أعضاء تعينهم جماعة كل فرقة من فرق القبيلة. وقد كان يتولى رئاسة هذا المجلس مقدم تعينه الجماعة،

يصعب تحديد مدة مزاولته لهذه المهمة، كما هو الشأن بالنسبة لتحديد أمد تجديد تعيين إنفلاس. وإن كان الشائع، ليس على مستوى سوس فقط وإنما بالنسبة لكثير من القبائل المغربية الناطقة بالأمازيغية، هو أن تجديد تعيين مقدم أيت الربعين كان يتم سنويا. فالمقدم كان يرأس مجلسا ينبع تعيينه من داخل القبيلة ويستمد سلطته من قبل الجماعة. تسند الى أعضاء هذا المجلس مهمة الاشراف على تسيير المرافق العمومية، كالأسواق التي كانوا يعملون على مراقبة ما كان يتم بها من معاملات، ويحرصون على دوام أمن الوافدين عليها لاسيما الغرباء منهم. كما كانوا يتولون جمع الأعشار وتوزيعها على المدارس والفقراء وفق ما كان يقتضيه عرف القبيلة. وكان يدخل ضمن اختصاصاتهم فصل النزاعات، التي ليست من اختصاص كل من القضاة الشرعيين وأشياخ الجماعة، بناء على أوفاق عرفية كان وضعها من اختصاص الجماعة التي كانت مشكلة من أعيان كل فرق القبيلة، تلك الهيئة التي كانت المهيمن الحقيقي على مقاليد الأمور في القبيلة، كما يتبين من احتكارها لحق التقرير في السياسة الخارجية للقبيلة، ومن سيطرتها على السلطة التشريعية التي تخول تقنين مختلف جوانب الحياة بالمجتمع.

فالشيخ كما يبدو من خلال الأوفاق العرفية لقبائل أيت باعمران كان يتصرف كواحد من الأعيان، يذكر اسمه ضمن أسماء الأعيان الملتزمين بالوفق الذي يعطي لايت الربعين حق البث في مختلف النزاعات، بموجب بنود الوفق العرفي الذي صادقت عليه الجماعة بمحضر شيخ المخزن. بينما قبائل أخرى من المغرب كان يعتبر فيها اختيار شيخ الجماعة، الذي كان البعض يسميه شيخ الربيع أو شيخ الغوغا، مؤشرا للسيبة والخروج عن طاعة المخزن، اعتبارا لكون شيخ المخزن كان قد صادر ما كان «لشيخ الربيع» من سلطة داخل القبيلة (6). لذا فالتباين، من حيث شكل توزيع السلطة، بين كل من قبائل أيت باعمران والقبائل السوسية المجاورة لها، السهلية منها والجبلية، وبين قبائل الغرب والقبائل الأمازيغية المحيطة بفاس، يبعث على القيام بتتبع زمني لتطور علاقة الأشياخ المخزنيين بالسلطة المركزية من جهة، وبخليفة السلطان بسوس من جهة ثانية، عبر وثائق متنوعة تمتد بين 1201 هـ و1299 هـ/1787 - 1882.

تتمثل الوثيقة الأولى في رسالة وجهها ق. محمد بن أحمد الدليمي غداة تعيينه خليفة للسلطان بسوس الأقصى (7). وهي تكتسي بالنسبة لموضوعنا جانبا كبيرا من الأهمية، اعتبارا لما كان قد اعترى سلطة المخزن المركزي من ضعف، على المستوى العام، قبيل تاريخ كتابة

6 ابن زيدان (ع)، م. س.، ص. 372.
7 ر. من.ق. محمد الدليمي الى أشياخ باعمرانيين في : 11 — 9 — 1987.

الرسالة، ولما انفردت به من غنى على مستويات مختلفة. وذات أهمية قصوى في الكشف، من جهة عن طبيعة علاقة الأشياخ المخزنيين بكل من قبائلهم ومن المخزن، وفي الكشف، من جهة ثانية، عما كان يكتنف تلك العلاقة من ملابسات.

تتضمن هذه الوثيقة صدى المرحلة الثانية التي ميزت عهد السلطان محمد بن عبد الله. تلك المرحلة التي انكب خلالها السلطان على محو العواقب السياسية التي ترتبت عن «ثورة» جيش العبيد، وآثار المجاعة التي امتدت بين 1190 و1196 هـ/1776 ـ 1781.

أضرت تلك المجاعة بالجهود التي كان السلطان يبذلها سعيا في توطيد حكمه، إذ ترتب عنها انقطاع الموارد عن الخزينة مع تزايد تكاليف إدارة دواليب الحكم. وقد كان لما بلغه المخزن المركزي من ضعف صدى، تجسد في كثرة المتطاولين على سلطته بما فيهم ممثليه. فما كادت الأزمة تنجلي حتى تفرغ السلطان من جديد لقطع دابر المتمردين، ولاعادة النظر في إدارة الأقاليم الواقعة في الأطراف كسجلماسة، ووجدة، وسوس.

بدأ السلطان سيدي محمد بن عبد الله سنة 1198 هـ/84 ـ 1783 م التفكير في توجيه محلة لسوس. وفي السنة الموالية وجه محلة لتوطيد نفوذ ابنه مولاي عبد السلام، الذي كان قد ولاه منصب خليفة السلطان بسوس. وقد شمل هذا التعديل، الذي لحق الادارة المخزنية بسوس، تولية القائد محمد بن أحمد الدليمي، وهو أحد أشياخ عرب صباح وأولاد دليم، منصب خليفة السلطان بسوس الأقصى. وقد كانت قصبة المخزن بهشتوكة مقرا له. يعود هذا الاختيار، الأخير، الى كون الانتماء القبلي للقائد محمد بن أحمد الدليمي هيأه ليكون خير وسيط بين المخزن المركزي وبين قبائل سوس الأقصى. فهو، من جهة، أقرب للمخزن باعتبار عرب صباح وأولاد دليم معدودين لدى المخزن من بين قبائل الكيش، ومن جهة ثانية عارف بأحوال القبائل التي عهد اليه باستقطاب أشياخها لجانب المخزن.

يبرز من خلال هذه الوثيقة أن محمد بن أحمد الدليمي كان قد توجه على رأس محلة مخزنية، نحو قبائل سهلية واقعة بين واد ولغاس وبين أيت باعمران فمني بهزيمة؛ ثم نحى باللائمة على أشياخ من أيت باعمران باعتبارهم هاجموا المحلة المخزنية معززين بذلك صف قبائل «أزغار»، مع العلم أنه لم يكن يضمر سوءا لأيت باعمران، مسايرا في ذلك توجيهات السلطان. وقد علل القائد محمد الدليمي موقف أشياخ أيت باعمران المعادي للمخزن بايثارهم المصلحة الذاتية وبمسايرتهم «لرأي سفهائهم»، الذين يغلب على الظن أن المقصود بهم الأعيان الباعمرانيين الذين ليسوا بممثلين للمخزن. تقدم هذه الوثيقة، الى جانب تصور القائد محمد الدليمي، الاستنتاجات التالية :

خليفة السلطان بسوس كان يعتمد، في القيام بالمهمة التي كانت منوطة به، على الاتصال بأشياخ القبائل المفروض أنها تابعة لدائرة نفوذه، بواسطة رسائل قسم منها كان يدون، وقسم آخر كان يعهد لحامل الرسالة بتبليغه شفويا. بالاضافة الى الاتصال غير المباشر، كان الخليفة يسعى الى عقد اتصال مباشر بالأشياخ عبر الانتقال الى مشخاتهم محفوفا بمحلة مخزنية.

يمكن تبين هدف المحلة التي أشار خليفة السلطان الى اصطدامها بقبائل أزغار ومن لف لفهم من القبائل كأيت باعمران، من خلال الوقوف على التاريخ الميلادي الموافق للتاريخ الهجري الذي تحمله رسالة الخليفة. فالرسالة كتبت في : 28 ذي قعدة 1201 هـ، وهو تاريخ موافق لـ : 11 شتنبر 1787، وما دامت الأحداث التي يشير إليها الخليفة في رسالته، هذه، تبدو قريبة العهد من تاريخ كتابة الرسالة المعنية، فإننا نرجح أن المهمة التي كانت مناطة بمحلة الديلمي هي جباية الزكاة والأعشار لموافقتها لموسم الخريف. وهي مسألة تعني الأشياخ والأعيان معا، ذلك أن الضعف الذي أصاب المخزن المركزي عقب الأحداث التي عاشها المغرب منذ 1190 هـ/1776، من شأنه أن يقلل من نفوذ الأشياخ كممثلين للمخزن مقابل زيادة سلطة أعيان قبائلهم، وبالتالي فالأشياخ ليس بوسعهم في وضع كهذا سوى مشاطرة الأعيان ما كانوا يجبونه من زكاة وأعشار. إن مجيىء محلة خليفة.السطان في شأن الزكاة والأعشار، بعد انحسار نفوذ المخزن لمدة اثني عشر سنة، من شأنه أن يوحد موقف الأشياخ والأعيان ضد المخزن، باعتبار أن الأشياخ مطالبين بدفع واجب الزكاة والأعشار المترتب في ذمة «إخوانهم»، والأعيان بدورهم ليس من السهل أن يتخلوا عما خلفه ضعف السلطة المركزية من مكتسبات.

يلاحظ من الوثيقة المعنية، أن السلطان ينعى على أشياخ أيت باعمران ايثارهم لمصالحهم الخاصة على التزام طاعة المخزن، بينما كان يستند في استقطابهم لجانب المخزن على ما تضمنه لهم موالاتهم للمخزن من فوائد مادية. ذلك النهج الذي يمكن تبينه بوضوح من خلال الفقرة التالية : «.... وقد أردنا أن نشترك معكم مائدة سيدنا، وتربحون كلكم في طريقنا، وحسدتم أنفسكم، والله ثم والله، لو جئتم معنا حتى تربحون وتغنمون كلكم، وتفوزون بالمزية من عند سيدنا المنصور بالله. ولكن، اخترتم علينا أهل الساحل وبلتّونا بما لافائدة فيه ولا مزية له...». فخليفة السلطان كان يحفز أشياخ أيت باعمران عل الانحياش لجانب المخزن معتمدا، من جهة، التأكيد على ماينطوي عليه ذلك التصرف من فوائد مادية مغرية، ومن جهة ثانية على بث الطمأنينة في نفوس الأشياخ بتقديمه عهود ومواثيق تقوم مصداقيتها على ما يوليه مصدرها من أهمية للجانب الأخلاقي، وتوظيف ماض مشترك بإثارة انتباه المخاطبين الى

وجود أواصر محبة وأخوة، بما تتضمنه من أبعاد مختلفة، كانت قد جمعت بين آسلاف مصباح وأولاد دليم وبين أسلاف الأشياخ الباعمرانيين المخاطبين.

تبرز هذه الوثيقة آن موقف آشياخ أيت باعمران من المخزن لم يكن قارا، فاجماعهم على تأييد معارضي المخزن، من أعيان قبيلة الساحل ومن لف لفهم، الذي كان ــ في نظر الدليمي ــ بدافع مصالح مشتركة، سرعان ما اختفى على إثر تبلور اتجاه يرى ضرورة موالاة خليفة السلطان. تلك الموالاة التي ربط الدليمي بين صدقها وبين انخراط المعبرين عنها في الوفد، الذي كان سيرافقه الى الأعتاب الشريفة لتقديم الولاء وهدية عيد الأضحى.

إن الأزمات السياسية والاقتصادية كانت تنال من هيبة السلطة المركزية، بدرجة تزداد حدة كلما ابتعدنا عن مركز الحكم. كما أن جهود الدولة في حدود وسائل كان التحكم فيها لايعرف الاستمرار، لم تكن تمكنها من التفكير في ضبط شؤون القبائل المحيطية إلا بعد تمكين سلطتها بالسهول والهضاب المحيطة بالعاصمتين أو الواقعة بينهما.

ولما كانت علاقة أشياخ قبائل سوس بالمخزن تابعة في تغيرها لعامل الزمان وما يحمله من تبدل في الأحوال، تبين أن من المفيد تنويع المواقع التي من خلالها يتم رصد هذه العلاقة. ومن هذا المنظور نقترح النظر الى شهادة لأكنسوس أوردها في كتابه «الجيش العرموم» :

«(...) وقد أحسنت في التربص فاترك الأمر على طيته، واصحب معك آشياخ سوس وعدهم منا بالأحسان ومساعدتهم على ما يطلبون. والسلام . وحمدنا الله على سلامة السلطان، وكتبنا لأشياخ سوس فلم يتخلف منهم أحد، وقدمنا على الحضرة، ولم نخلص اليها إلا بمشقة من فساد الطرقات وهيجان العتو والطغيان من كل أحد (...) وتركنا مولاي بنصر في محله. فلما اجتمع الأشياخ بالسلطان دعاهم وسألهم، سؤال البحث والاستكشاف، فلم يثنوا ولم يذموا. فقال لهم أراكم قد أبهمتم المقصود وأبهمتم الخطاب، أما مولاي بنصر فقد عزلته عنكم، فانظروا لأنفسكم أو نختار لكم نحن. فاطلقوا حينئذ في ذكر مساوىء مولاي بنصر بكثرة الكلام؛ فأمر بإخراجهم، وولى عليهم الرجل الخير، الطاهر، الطالب، الحسيب، السيد محمد بن الكبير البخاري، فخانه الأشياخ وتفرقوا في بلادهم وتركوه في ردانة لايجد علف دوابه. فلما ضاق عليه الفضاء بانحصار المدينة، دبر الحيلة لخروجه، فلما خرج نهبوه، وما أفلت بمهجته إلا بمشقة» (8).

تكتسي هذه الشهادة أهمية من جملة مظاهرها أنها ليست فقط صادرة عن معاصر للأحداث، وإنما تشكل واحدة من ذكرياته عن المهمات التي أسندها له السلطان مولاي

8 أكنسوس (م.). ــ الجيش العرموم ــ م.خ.ع،د 339، ص. 346.

سليمان، باعتباره كان معدودا من بين أشهر كتابه. وقد زاد من أهميتها تزامن ما تضمنته من أحداث مع نهاية عهد السلطان مولاي سليمان، بحيث أصبحت المقارنة مع الوثيقة الأولى ممكنة، الأمر الذي من شأنه تسليط مزيد من الضوء على العوامل التي كانت تحكم علاقة أشياخ سوس بالمخزن.

كان السلطان مولاي سليمان ـ قبيل وقعة الشرادي ـ قد وجه كاتبه أكنسوس الى سوس، قصد القيام بتحري حول الشكاوي التي كانت ترفع الى السلطان بالأمير مولاي بنصر، الذي كان متوليا منصب خليفة السلطان بسوس. ولعل من دواعي اختيار أكنسوس لانجاز هذه المهمة انتماؤه لسوس ومعرفته بأحوال أهلها ومداخلته لأعيانها.

يفصح أكنسوس، من خلال شهادته هذه، عن وجود تطور في موقف أشياخ سوس من المخزن. فقد كشف في بداية تتبعه لهذه المواقف عن مدى ولائهم للمخزن، عبر سرعة استجابتهم للدعوة التي وجهها لهم السلطان على يده، ثم تعرض لتقديم صورة مناقضة غداة رجوعهم من الحضرة السلطانية عبر موقفهم من الخليفة الجديد.

إن انقلاب موقف الأشياخ من الطاعة الى العصيان، حسب تصور أكنسوس، يمكن تفسيره بادراكهم لدرجة التدهور الذي كانت الأوضاع قد بلغته في نهاية عهد السلطان مولاي سليمان، إذ هو تحول لايرجع لدواعي خاصة بسوس بقدر ما يعود لأسباب عامة، منها ماهو ظرفي وما هو بنيوي، دعت الى قيام تمرد عم سائر أنحاء المغرب عقب هزيمة المحلة السلطانية، بالحوز، أمام أتباع المهدي الشرادي. وهي هزيمة رافقها، حسب أكنسوس، انتشار أخبار متناقضة عن مصير السلطان، تلك الأخبار التي بلغ صداها قبائل سوس. وقد شارك في هذا التمرد البدو والحضر بما فيهم أعيان فاس الذين أجمعوا على ضرورة تولية العامل الذي وقع عليه اختيارهم.

فوجود مؤسسات منبثقة من داخل قبائل سوس، لم يكن يعني في شيء خروجا عن طاعة المخزن حتى في نظر المخزن نفسه؛ اعتبارا لكون تلك المؤسسات كانت تخفف العبء على ممثلي المخزن، بما فيهم الخليفة والأشياخ، مادامت تهتم بالسهر على تسيير الشؤون التي تخص الحياة بالقبيلة. أما دور الأشياخ داخل قبيلتهم فكان متميزا بالازدواجية، فهم كممثلين للمخزن، كانوا يربطون الصلة بين جماعتهم وبين خليفة السلطان بسوس، وفق ما يقتضيه عرف المخزن مع قبائل سوس، ويشاركون في المصادقة على ما تتخذه الجماعة من القرارات التي تهم علاقتها بالمخزن. وقد يساند الأشياخ إخوانهم في ظروف خاصة ويقطعون علاقتهم بخليفة السلطان بسوس.

3. شيوخ الزوايا

تميزت بلاد سوس في القرن 19 بتعدد الزوايا، التي كانت مختلفة من حيث القدم واتساع الاشعاع ودرجة أهمية النشاطات التي كانت تقوم بها. فمن الزوايا المحدودة النفوذ نذكر الزاوية البوجرفاوية التي كانت اشعاعها لايتجاوز أيت باعمران، سواء في نشر المعرفة أو التدخل لحسم النزاعات على مستوى الأفراد أو القبائل. وبجانب هذا الصنف من الزوايا كان هناك صنف آخر أكثر أهمية على مستويات متعددة، مثلته كل من زاوية تمكيدشت وزاوية تازروالت. وعلى هذه الأخيرة سنركز في تسليط مزيد من الضوء على دور الوساطة الذي كانت تقوم به الزوايا الكبرى، عادة، بين القبائل التي تقع في مجال نفوذها وبين المخزن المركزي.

تميزت زاوية تمكيدشت وزاوية تازروالت باعتماد المخزن المركزي من تعاقبوا على مشيختيهما ممثلين عنه في منطقتي نفوذهما، يعهد اليها بالمهمات، ويحضهما على السعي في إخماد «الفتن»، وعلى شد أزر خليفته، وعلى التعاون مع باقي ممثلي المخزن في النهوض بالخدمة المخزنية.

فشيخ الزاوية كان يحفز الواقعين في مجال نفوذه على الاستجابة للأوامر المخزنية معتمدا الترغيب والترهيب. ويحمل القبائل التي يحظى فيها بتقدير على التزام السلم كلما جنحت للحرب في تسوية ما يعرض لها من نزاعات. وأدواره هذه من شأنها تيسير مهمة الأشياخ المخزنيين، إذ نطاق نفوذه كان يتعدى القبيلة الواحدة ليشمل قبائل متعددة. ومن ثم فهو يكاد يشابه خليفة السلطان من حيث اتساع نطاق نفوذه، غير أنه يفوقه فعالية لتوفره على خصائص لم تكن تتوفر لمتولي منصب خليفة السلطان. فانتماؤه لمنطقة نفوذه جعله على أتم معرفة بأحوال أهلها، وإقامته بمركزها مكنته من مواصلة رصد تحركات أعيانها. فشيخ الزاوية كان صلة الوصل بين قبائل تدور في فلكه، وبين المخزن المركزي الذي كان يرى فيه وسيلة ناجعة، يحرص بها على مواصلة تطبيق سياسة قائمة على دوام السلم بين القبائل، وحماية أمن الطرق والتزام التعليمات المخزنية.

من المفيد في هذا المقام استعراض رؤية المخزن المركزي للحسين أهاشم (شيخ زاوية تازروالت)، عبر رسالة وجهها له الأمير مولاي الحسن عند توليه منصب خليفة السلطان بالقسم الجنوبي من المغرب.

«حبنا، الشريف، الأبر، الأحظى، سيدي الحسين بن هاشم، سلام عليك ورحمة الله. عن خير سيدنا نصره الله. وبعد، فإن سيدنا، المنصور بالله، طالما كتب لنا بالمساعدة معك لما تصدينا لهذه الجهة، لكونك أعرف الناس بها، ورأيك سديد صيوب، ومن أهل الحمية

وخاصة الخاصة، إذ الدر من معدنه، وكنا فيما سلف أحجمنا عن ذلك حتى نتفرغ مما نحن بصدده. أما وقد تم وكمل، ولله الحمد، ولم يبق، بحول الله، إلا النهوض لتلكم النواحي، كما الله، فبوصوله اليك، قم على ساق الجد في تحريض أولائك القبائل على الخدمة. وأهمها عند سيدنا، نصره الله، هي الحركة. واجعل بيننا وبينك موعدا للملاقاة لانخلفه نحن ولا أنت. ولا **يكن في صدرك حرج مما تسمعه من الوشاة، وكما يقال لك يقال فيك، والنبيه لاينبه،** ونحن أولى بتعظيم الحرمات ومراعاتهم سرا وجهرا. والسلام. في : 26 رجب الفرد عام 1280 هـ».

هذه الرسالة صادرة عن الأمير مولاي الحسن أثناء توجهه الى سوس سنة 1280 هـ/1864. وتكمن أهميتها في كونها تعكس طبيعة العلاقة التي كانت قائمة بين الحسين أهاشم والمخزن المركزي. فهي تكشف، بكيفية صريحة، عن مدى أهمية دعم شريف تازروالت للمخزن في إدارة شؤون قبائل سوس، لاسيما تلك التي كانت تقع في مجال نفوذه الممتد الى غاية مراكش وحوزها.

يصرح الأمير مولاي الحسن بكون المرابط الحسين أهاشم كان، في نظر السلطان محمد بن عبد الرحمان، أداة ضرورية لتسيير مهمة خليفته بالجنوب المغربي؛ معللا الأهمية التي كان يوليها السلطان لشيخ تازروالت، بتسليم السلطان بحنكة الحسين أهاشم في إدارة شؤون قبائل سوس، وبمعرفته بخبايا أحوالها وبموالاته لجانب المخزن.

وجه خليفة السلطان، عبر رسالته، تعليمات الى شيخ تازروالت، بتناول المساهمة التي خصصت له في إنجاز المهمة التي أنيطت بخليفة السلطان. ذلك أن تلك التعليمات تفصح عن كون الخليفة كان يتعامل مع شيخ تازروالت باعتباره ممثلا مخزنيا، ينبغي أن توجه له أوامر مخزنية ليتولى تنفيذها في منطقة نفوذ تتضمن قبائل معلومة لديه. غير أن العبارات التي ذيلت بها الرسالة، توحي بوجود توتر في علاقة الحسين أهاشم بالمخزن. ولرفع ما تتضمنه هذه العبارات من إمكانية الشطط في الاستنتاج، نشير الى أن الحركة، التي شكلت مناسبة لمخاطبة الأمير مولاي الحسين للمرابط الحسين أهاشم، كانت قد وجهت الى سوس، من قبل السلطان، تحت الحاح المرابط ذاته؛ كما يستفاد من رسالة جوابيه وجهها السلطان محمد بن عبد الرحمان الى الحسين أهاشم : «(...) وحبذت التأكيد في توجيه المحلة لعامل سوس، للمصلحة التي بينت، وذكرت أنك لاتقصر في تبصيرو ان وصلت، وفي المفاوضة معه فيما هو الأصح (...). وأما المحلة لسوس فإن ذلك ببالنا. وأمر ذلك القطر هو أعظم الأمور لدينا (...)»[9].

9 رسالة موجهة من السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان الى الحسين أهاشم بتاريخ : 26 جمادى الأولى 1279 هـ.

فالحسين أهاشم كان عونا للمخزن يتلقى أوامره، ويبادر الى اسداء النصيحة وتقديم اقتراحاته في شأن ما كان يعرض للمخزن من المهمات بسوس. بمعنى أنه كان يقوم بدور معهود في أشياخ الزوايا الكبرى، شأنه في ذلك شأن شيخ الزاوية الوزانية أو شيخ زاوية تمكيدشت أو شيخ الزاوية الشرقاوية. لكن ما يحتاج الى توضيح هو الأسباب التي جعلت هؤلاء الأشياخ يحظون بأهمية بالغة في إدارة المخزن لدوالب الحكم، بالرغم من توفر مختلف الأقاليم على جهاز إداري مخزني تعاضده قوة عسكرية.

لقد جرت عادة الباحثين في تفسير حظوة شيخ الزاوية بما كان يتمتع به من سلطة روحية متأتية من الأدوار الاجتماعية للزاوية، ومن موقفها المحايد إزاء مختلف النزاعات التي كانت تشهدها القبائل المنبثة في أرجاء المنطقة التي يغطيها إشعاع السلطة الروحية لشيخ الزاوية. لذا نرى من المفيد الوقوف عند هذه الظاهرة معتمدين زاوية تازروالت عينة.

إن التعمق في توضيح أهمية شيخ زاوية تازروالت بالنسبة للمخزن، مرتبط بالبحث في العوامل المفسرة للمكانة الاجتماعية التي كان يحظى بها شيخ الزاوية، في القبائل التي كان المخزن يعدها ضمن منطقة نفوذه، وبطبيعة العلاقة التي كانت قائمة بين المخزن وتلك القبائل.

1. شيخ تازروالت يمثل قوة اقتصادية

أ. نشاطه التجاري

واصل أحفاد سيدي علي بودميعة الاهتمام بالتجارة الكبرى التي كانت تمثل موردا هاما لثروتهم. وقد كانوا يستندون في مزاولة هذا النشاط الى وسطاء، الصحراويون منهم كان يعهد إليهم بقيادة قافلة شيخ الزاوية، مرة كل سنة، باتجاه أسواق افريقيا السوداء، حيث يتم تصريف منتوجات مستوردة من أوروبا عبر مرسى السويرة، كالقماش والألبسة القطنية والحريرية، والتوابل، والعطور، والأواني الفخارية والزجاجية، لاقتناء العاج، وريش النعام، والرقيق، والتبر، والفضة، والجمال، وألبسة سودانية [10].

بعد عودة القافلة من السودان، يتولى الشيخ توجيه قسم من بضائعها الى السويرة ليتولى بيعه سماسرة يهود.

أورد سيدي ابراهيم الماسي بصدد حديثه عن تازروالت الاشارة التالية : «تقع قصبة هاشم (شيخ زاوية تازروالت) في وسط البلد، وعلى يسارها تقع حارة اليهود (تاملاحت)،

10 السوسي (م) ـ ايليغ قديما وحديثا ـ ص 255.

وبمدخلها تعقد سوق طيلة أيام الأسبوع (....)» (11). مما يفيد أن تجارة شيخ تازروالت لم تكن موسمية.

وقد ارتبط بهذه المعاملات التجارية، تقنيات كانت تدر أرباحا على المرابط الحسين أهاشم، نذكر منها البيع بالدفع المؤجل لأمد معلوم. وقد كان يستفيد منه من كان يتعامل مع المرابط من التجار اليهود، مقابل تحملهم تسديد ثلث ثمن البضاعة، المتفق عليه عند إبرام صفقة البيع، كفائدة.

استفاد شيوخ تازروالت، بوجوه متعددة، من شهرة الموسم السنوي الذي كان يعقد بحرم الزاوية في شهر غشت. فقد كان اتساع اشعاعه بالغ المدى، يلتقي به أناس من مختلف القبائل والحواضر بما فيهم الوافدون من بلاد السودان. فبالاضافة الى الأرباح المتأتية من المعاملات التجارية، كان شيخ الزاوية يستفيد من جباية المكوس، وهبات الزوار الذين يحجون الى الموسم لقضاء مآرب شتى. منها التبرك بزيارة ضريح المرابط سيدي حماد أموسى (أحمد بن موسى السملالي)، المأثور عنه كرامات ذائعة الشهرة الى حد أن أهل سوس كانوا يعدونه، وما زالو، حج المسكين.

ب. نشاطه الفلاحي

كان للمرابط هاشم وابنه الحسين اعتناء بالفلاحة، في بلد لم يفت سيدي ابراهيم الماسي الاشارة الى مظهر من مظاهر أهميته فلاحيا، ويتمثل في كثرة وتنوع الأشجار المثمرة. كانت الملكيات العقارية للحسين أهاشم تشمل البورية والمسقية. وقد أورد محمد المختار السوسي مؤشرات تعكس مدى رصيد الحسين أهاشم من الملكيات الزراعية السقوية (12). ولم تكن استفادة مرابط تازروالت منحصرة في ممتلكاته، بل شملت كذلك ملكيات غيره التي كان يحصل على عشر إنتاج الممتد منها بتازروالت.

الى جانب الزراعة والغراسة، اهتم الشيخ هاشم وابنه الحسين من بعده بتربية الماشية كالبقر والغنم والجمال، التي عبر سيدي ابراهيم الماسي عن كثرتها بقوله : «لا يحصيها إلا الله عدا» (13).

11 **Relations de Sidi Brahim de Massat. — P.12-11, op.cit, P.12**

12 السوسي (م)_ايليغ قديما وحديثا_ص. 254.

13 op.cit, P.13

2. شيخ تازروالت يمثل قوة سياسية

كان المرابط هاشم وابنه الحسين، من بعده، يوظفان قسما من دخلهما الوفير المتأتي من نشاطات مختلفة، في تقوية نفوذهما السياسي وتوسيعه، في منطقة كانت تازروالت تمثل مركزا لها، مسخرين وسائل متعددة.

أ. حلفاء من ذوي السلطة الروحية

كان يلتف حول المرابط هاشم وخلفه الحسين فقهاء يشملهم كل من المذكورين بكرمه. يتبادلون معه المصالح، ويلجأون اليه لقضاء حاجاتهم، يعيلهم إذا جاعوا، ويفصل بينهم إذا تنازعوا، وينصفهم من جماعاتهم إذا ظلموا.

كان هؤلاء الفقهاء يزاولون نشاطات متعددة بالقبائل المحيطة بتازروالت. يأمون الصلاة، ويتصدون للافتاء في النوازل، ولتحرير العقود، وينهضون بتثقيف من كان يفد على المدارس التي كان يعهد اليهم بالاضطلاع برسالتها. فانتشار هؤلاء الفقهاء في قبائل كانت تشكل هالة لتازروالت، مع ما كانت أدوارهم المختلفة تضفيه عليهم من حظوة بمجتمعهم، زادهم أهمية في نظر شيخي تازروالت، لاسيما الحسين أهاشم الذي لم يدع وسيلة تحمل إمكانية الاستجابة لرغبته في التوسع والهيمنة إلا وجربها. ومن جملة وجوه تسخير الحسين أهاشم لمن كان يتم له تدجينه من الفقهاء، الافتاء فيما كان يعرض له من نزاعات مع غيره من الزعماء، بشكل يصون مصالح شيخ تازروالت ويرجح كفته. ويمكن استشفاف هذا الدور من الحالة التالية : «عرضت مسألة تشاجر فيها الحسين (أهاشم) والجراري (شيخ قبيلة أولاد جرار)، فسأل فيها الحسين فقهاء حضرته، فأفتوه بما أفتوه، فأرسل بغلة وعبيدا الى تيوت (تقع بالغ التي كانت تحت نفوذه)، فاستحضر ابن القاسم بخنيفته (سلهامه) ومعه كتاب فقهي، فألقى الحسين اليه المسألة، وقال له : إن هؤلاء الفقهاء قد أفتوا فيها بكيت وكيت، فهل الأمر كذلك ؟ فقال له أبلعني ريقي، ثم أخل المجلس للفقهاء ليكونوا أحرارا في مناقشاتهم. فألهبهم ابن القاسم سوطا من التأنيب، وأوقفهم على النص في القضية، على عكس ما قالوه، ثم أعلن ذلك للحسين» [14].

بالاضافة للفقهاء كان الحسين أهاشم على صلات ودية بشيوخ زوايا، مريدوهم كثر و«طوائفهم» مجندة للوعظ والارشاد والذكر بالأسواق والمواسم والمساجد والزوايا، كالشيخ سعيد المعدري والشيخ المدني الناصري والصوفي الشهير مبارك البصير الاخصاصي، الذي كان

14 السوسي (المختار)ـ ايليغ قديما وحديثاـ الرباط، 1966، ص. 263 ـــ 264.

من «عادته أن يجري في الصلح بين المتقاتلين، وأصحاب الثأر وأرباب النزاع؛ وقد عرف عنه الذين يعرفونه أن كل من يرده في شفاعه خائبا يصاب عن قريب» (15). فهؤلاء المبجلون كانوا يبادرون الى نجدة الحسين أهاشم في الشدائد. فحينما اجتاحت حركة اللف المعارف للف الحسين أهاشم سنة 1301 هـ/1884 تازروالت، أسرع الشيخ المدني الناصري الى دعوة خصوم خليفة الحسين الى الصلح.

فالنفوذ الروحي لشيخ تازروالت يستمده من انتمائه للقطب أحمد بن موسى أو من دعاته من أهل الصلاح والمعرفة.

ب. أعيان ينتمون للف الحسين أهاشم

كان الحسين أهاشم يبسط حمايته على أعيان مستضعفين، لقاء أتاوات سنوية ومشاطرتهم آل تزروالت في دفع الأعشار والزكاة والكلف وغيرها من الوظائف لشيخ تازروالت. ونميز في هؤلاء المحمين بين أشراف كانوا يعدون ضمن خاصة زاوية من الزوايا المحدودة النفوذ كمقدم زاوية سيدي محمد (فتحا) بن يوسف الوزانية (كان مقرها بأيت باعمران)، وبين ممثلي المخزن كالشيخ أحمد بن همو الباعمراني، الذي ظل يستمد الحماية من المرابط الحسين أهاشم حتى بعد توليه القيادة بقبيلته. وقد كان الحسين أهاشم يسخر في حماية من استصدروا إخوته وفي بسط هيمنته على غيرهم من المستضعفين، حلفاء أقوياء ــ ينتمون لمختلف القبائل المحيطة بتازروالت كالحسن الصبوي الباعمراني وعلي بن مسعود الاخصاصي وأمغار محمد المجاطي وعلي نبهوش المجاطي ــ يصطنع ولاءهم بالعطايا، ويمدهم بالعتاد كلما عهد اليهم بمهمة، ويعوض ماديا ما كانوا يتكبدونه من خسائر في النفس والمتاع، ويمدهم بالعون كلما كانوا في حاجة الى نصرته.

فشيخ تازروالت كان بمثابة قوة سياسية ــ عسكرية تلتمس حمايتها ويخشى بأسها، ومن ثم فحضوره الدائم في تسوية النزاعات التي كانت تمزق وحدة القبائل المحيطة بتازروالت، يفسر باعتباره طرفا في النزاع أو حليفا لأحد أطراف النزاع لابكونه محايدا.

فدور الوساطة الذي كان المخزن يسنده الى شيخ زاوية تازروالت، راجع الى مكانته الاجتماعية القائمة على أسس يمتزج فيها الفكر بالمادة. إلا أن تمثيل شيخ الزاوية للمخزن كان له بدوره أثر فيما كان له من جاه بالقبائل التي كان يتوسط بينها وبين المخزن.

15 السوسي (المختار)، المعسول، ج. 12، ص. 97.

قدمت مصادر مختلفة شيخ تازروالت، آثناء القرن 19، في صورة زعيم كان في سعي دائم الى الاستقلال بمنطقة نفوذ تتميز ببعدها عن السلطة المركزية وبوعورة تضاريسها. ولما كان تمثيل شيخ تازروالت للمخزن مصدرا من مصادر الحظوة التي كان يتمتع بها بمنطقة سوس الأقصى، وجب إعادة النظر في هذه الصورة عبر تتبع علاقة شيخ تازروالت بالمخزن منذ بداية القرن التاسع عشر.

أورد أبو عبد الله الضعيف في سياق استعراضه للأحداث التي شغلت بال المخزن المركزي سنة 1225 هـ/1810، أخبارا مدارها تمرد المرابط هاشم. ونرى من المفيد الوقوف عندها لابراز أنها لاتكفي في تبين وجه العلاقة بين المرابط والمخزن.

«(...) وفي هذه السنة (1225 هـ) قام قائم بسوس، وهو سيدي هاشم من أولاد سيدي أحمد أموسى، وادعى الخلافة وشاع خبره في المغرب، فوجه له السلطان المحال من المغرب، من العبيد والشحراقا والحياينة وبني حسن، ومن قبائل حوز مراكش، وعمل عليهم ولد أغناج، وكان بينه وبين سيدي هاشم حرب عظيم (...). وفي يوم الأربعاء، الثالث من جمادى الأولى، ورد رقاس، من العبيد الحاركين بسوس، على رباط الفتح يعلم السلطان أنهم في ضيق من حرب القائم بسوس، هو سيدي هاشم المذكور، ويطلبون الاغاثة. ثم إن ولد أَغَنَّاجْ، المذكور، هزم سيدي هاشم، وهرب للساقية الحمرة، ودخل أغناج على داره ورفع ما وجد فيها من المال والأثاث (16).

يقدم الضعيف شيخ تازروالت، هاشم بن علي، في صورة ثائر كان يسعى الى الاستيلاء على مقاليد الحكم، مدعيا أنه صاحب السلطة الشرعية ومستندا الى مناصرة عصبيته ولتية (17).

فالانسياق وراء هذا الخبر يبعث على تصور شيخ تازروالت ثائرا استهدف تشكيل منطقة نفوذ خارجة عن طاعة المخزن. أما إذا نظرنا اليها باعتبارها الأصداء التي بلغت السلطة المركزية برباط الفتح، عن أحداث كان اقليم سوس مسرحا لها، نتبين أن المصادر المحلية للأخبار المتصلة بهذا الحدث من شأنها المساهمة في الكشف عن ملابسات هذه الثورة على حد تعبير الضعيف.

بينما انضوت هشتوكة وآل تزنيت وازلالن وابلاغن (من إدَا وبَعْقِيل)، في المحلة التي كان يقودها عامل سوس محمد بن يحيى أغناج الحاحي، عززت إدَا وسَمْلال وإدْ كَارْسْموك

16 الضعيف (أبو عبد الله). ــ «تاريخ» ــ م.خ.ع. 660 د، ص. 459.
17 نفس مصدر الاحالة. 16، ص. 462.

ونصف إدًا وبْعْقِيل وقبيلة مجاط وآل المعدر، صف المرابط هاشم. ويستفاد من هذا الانقسام أن القبائل التي كانت معدودة في لف «تحكات» مالت الى جانب المخزن لسحق القبائل الجزولية التي كانت ملتفة حول شيخ تازروالت (أمغار جزولة). وذلك أمر لانستبعد معه أن هاشم كان قد جند لفه، وفق ماجرت به العادة، لتصفية نزاع له مع جماعة قبيلة مجاورة؛ فهيأ بذلك لأغناج إمكانية تأويل أحداث عادية لاتعني المخزن في شيء، تأويلا يثير حنق السلطان على المرابط هاشم، ليمده بمحلة تمكنه من وضع حد لغريمه. ويحمل على ترجيح هذا التأويل كثرة الأمثلة على سعي ممثلي المخزن الى الايقاع بخصومهم عبر الكيد لهم لدى المخزن.

ومهما يكن من أمر فالسلطان سليمان سرعان ما عاد الى الاستفادة من نفوذ المرابط هاشم في التمكن من متابعة أحوال قبائل سوس عن كثب، ومراقبة مختلف نشاطات خليفة السلطان بسوس.

لتبين الأهمية التي ظل السلطان مولاي سليمان يوليها للمرابط هاشم بعد التوتر آنف الذكر، نورد نص رسالة وجهها السلطان للمرابط هاشم بعد أن عزل محمد بن يحيى أغناج عن منصب خليفة السلطان.

«عوض ولدنا البار التقي، النقي، الفاضل، الزكي، المحب، الصادق، اللبيب، الحادق، الشريف، السيد هاشم السملالي، أمدك الله بإعانته وحرسك بعين عنايته، سلام عليكم ورحمة الله.

وبعد، فموجبه السؤال (...) وأنا على محبتكم الالهية. وقدتعرفنا ما أنت عليه، بارك الله فيك، من بذل الجهد والجد في صلاح المسلمين والسعي في مرضاة ربك ورحمته التي هي خير وأبقى. فالله يجازيك بأحسن جزائك ويجعلك كأسلافك الكرام من خيرة أوليائه. ولكمالك من الدين وجريك على سنن المهتمدين تغتر وتنخدع لدسائس أغناج وسفسطته، فقد قال عليه الصلاة والسلام المومن غر كريم الخ. وانظر رعاك الله، فمما يستدل به على شيطنة غناج، أنه لما كنت بمراكش وكان باقيا على ولايته كان يظهر التكاسل والعجز وعدم القدرة على شيء ما، ويدعي فساد القبائل الى غير ذلك مما لاأخاله يخفى عليك، ولما عزلته عند سفري من مراكش، وعلم بذلك وعرفه انتصب وشمر ذيله للفساد والسفسطة، وصار يدلس على المسلمين كعادته، ويفتري على الله الكذب بدعوى تزوير الكتب الواردة عليه، ترويجا لقصد الفساد وأكل أموال المسلمين. ويعد ذلك غنيمة وفرصة انتهزها. خيب الله رجاءه.

وبكل حال، فاعلم، رعاك الله، أننا عزلناه عزلا كليا، ورفعنا يده على التصرف في شيء من أمور المسلمين. وها نحن، وفقنا الله، ولينا ولد أخينا مولاي بناصر بن عبد الرحمان. فشد عضده، شد الله أزرك، واجعله كأخيك، وبصره وارشده، أرشدك الله، وكن له خير معين في

مصالح المسلمين، وألف له قلوب الناس وعرفه أهل الخير والفضل، وبين له أشرافهم ورؤساءهم الذين بهم يكمل المرام. وقد أمرناه أن يكون لك ولدا بارا وأخا، صدقا ومحبة، فلا تدخر عنه وجه نصيحة، حتى تطمئن نفسه، ويثمر على يدكم غرسه. وإني لأرجو الله له ببركة أسلافكم، أن يصلح به ما فسد ويعز من بضائع العافية ما كسد، والله متم نوره، ومصلح أموره.

أما اغناج فإن أراد الخير لنفسه، فليقدم علينا حيثما كنا، ولا يرجىء ذلك لقدومنا لمراكش ولا لغيره، فالخدمة لاتتقيد بزمان، وإن لم يكن له قصد إلا الفساد والخيانة لاغير فالله لايهدي كيد الخائنين، ولا يصلح عمل المفسدين.

والسلام، 11 رمضان عام 1236 هـ».

تمرد خليفة السلطان بسوس، محمد بن يحيى أُغناج، سنة 1236 هـ/1820، بعد أن بلغه خبر عزله عن منصبه، فأخذ يتواطأ مع ذوي الوجاهة من أهل سوس ومن جملتهم المرابط هاشم، شيخ تازروالت، على ابتزاز أموال العامة. وبالرغم من تيقن السلطان من تورط المرابط هاشم مع أُغناج، ركز السلطان في مطلع خطابه على إبراز ما يكنه للمرابط من ود، مشيدا بسعيه في صلاح المسلمين، وملتمسا الأعذار لزلة المرابط بقوله : «ولكمالك من الدين وجريك على سنن المهتدين، تغتر وتنخدع لدسائس أُغناج وسفسطته، فقد قال عليه الصلاة والسلام المومن غر كريم»؛ ليتوصل بذلك الى تجريد محمد أغناج من دعم شيخ تازروالت. ويتضح هذا المسعى من خلال توظيف المرسل لعبارات مشحونة مثل «مما لاأخاله يخفى عليك»، التي تحيل المرابط هاشم على دور محمد أغناج في التوتر الذي اعترى علاقة السلطان بالمرابط سنة 1225 هـ. والجدير بالملاحظة، هو تفرغ السلطان، بعد اطلاعه المرابط هاشم على ما تقرر بالادارة المركزية من عزل أُغناج وتولية الأمير مولاي بناصر بن عبد الرحمان بدله، لحمل المرابط على السعي في توطيد نفوذ الخليفة الجديد، عبر عبارات يقترن فيها الأمر بالترغيب.

تواصلت نفس العلاقة بين خلف السلطان سليمان ووريث منصب هاشم. فبعد وفاة المرابط هاشم سنة 1240 هـ/1824، واصل ابنه الحسين النهوض بالخدمة المخزنية التي كانت موكولة الى أبيه. فمراسلات الحسين أهاشم مع السلطان مولاي عبد الرحمان، تبرز شدة حرص المرابط على التزام العادات التي كانت تضبط علاقة أبيه بالمخزن، كتوجيه وفد ينوب عنه في تقديم الهدية وتجديد عهد الوفاء بالطاعة بمناسبة حلول أحد الأعياء الثلاثة، أو كلما حل السلطان بمراكش (العاصمة الجنوبية)، أو توجيه لرسائل، بين الفينة والأخرى، بمثابة تقارير عن أحوال سوس، وعن تصرف باقي ممثلي المخزن، وعن سعيه المتواصل في حث القبائل على التزام طاعة المخزن.

إن رسائل الحسين أهاشم تعكس وعيه بكونه مسؤولا أمام المخزن عن الحفاظ على السلم في منطقة نفوذه. ومن الوسائل التي كان يسخرها في القيام بهذا الواجب، تعبئة القبائل التي كانت تدور في فلكه كلما طرأ حادث في شأنه أن يخل بالسلم. وجوابا على تصرف كهذا يقول السلطان مولاي عبد الرحمان في إحدى رسائله الى الحسين أهاشم : «(...) وعلمنا ما عليه قبائل نواحيكم من الزيغ والعناد، وصنيعكم معهم في خدمتنا ونصيحتنا على قدر الاستطاعة والامكان، بالأنفس والأموال، فذلك هو المعهود من سيرتك» (18).

لم تكن تحركات الحسين أهاشم صادرة، دائما، عن مبادرته الشخصية، بل منها ما كان يتم استجابة لتعليمات صادرة عن السلطة المركزية، كالأمر باستنهاض المرابط لحركة القبائل التي كانت موكولة الى نظره؛ كما حدث في العقد السابع من القرن الثالث عشر الهجري، حيث وجه الحسين أهاشم حركة القبائل المتاخمة لتازروالت، لتدعيم محلة مخزنية قدمت لسهل سوس قصد إحباط تمرد حماد بومهدي، الذي كان متوليا منصب خليفة السلطان بسوس.

إن العلاقة بين المخزن وشيخ تازروالت ما كان لها أن تنفصم إلا بصفة مؤقتة، لما يمثله كل طرف من أهمية في تقوية سلطة الطرف الاخر. فالحسين أهاشم كان يجني من خدمته للمخزن فوائد متعددة :

ـ منها أنه كان محررا من دفع الكلف والأعشار والزكاة بموجب ظهير التوقير، الذي كان يجدد باستمرار عند وفاة أحد الطرفين (السلطان أو شيخ الزاوية).

ـ ومنها الامتيازات التي كانت تزيد من أهمية أرباحه المتأتية من النشاط التجاري الذي كان يمارسه بواسطة سماسرته. ونذكر من هذه الامتيازات الدور المخزنية التي كانت تنفذ له بالسويرة ليتخذ منها مراكز تجارية، والتسهيلات التي كانت تقدم له في أداء الصاكة والأعشار بمرسى السويرة، وفي الحصول على مواد كانت خاضعة لنظام الاحتكار.

ـ الاستعانة بالمخزن في خضد شوكة المعارضين.

فدعم المخزن المختلف الأوجه كان يمكن شيخ زاوية تازروالت من زيادة دخله وحماية مكتسباته. والمخزن بدوره لم يكن ليستغني عن خدمات شيخ تازروالت، بفعل الأهمية التي كانت تكتسيها منطقة نفوذه. تلك الأهمية المتجلية من استراتيجية موقع سوس الأقصى، مع بعده عن العاصمة الجنوبية، وضعف الامكانيات المادية لعامل سوس التي تحول دون قدرته على استعمال وسائل الزجر. فوقوع هذه المنطقة على مشارف الصحراء كان يفرض بالحاح ضرورة دوام أمن الطرق بها، لما كان لدوام المبادلات التجارية بين السويرة وأسواق افريقيا

18 رسالة موجهة من مولاي عبد الرحمان الى المرابط الحسين بن هاشم بتاريخ : 8 ربيع الثاني 1270 هـ.

السوداء من أهمية بالغة بالنسبة لدخل السويرة من الصاكة والأعشار من جهة، ولاستمرار إمكانية مراقبة المخزن للمبادلات التي كانت تتم بين المؤسسات التجارية الأوربية والدور التجارية الواقعة بسوس الأقصى. مع القدرة على استمرار التحكم في اختيارات هذه القوى الاقتصادية الأخيرة، في مجال التجارة والسياسة، بحيث تكون مسايرة لسياسة المخزن المركزي حيال الدول الأوربية.

زادت أهمية شيخ تازروالت الحسين أهاشم بالنسبة للمخزن المركزي، ابتداء من عهد السلطان عبد الرحمان بن هشام، تحت تأثير ظروف ترتبت عن تقاطع مؤثرات داخلية مألوفة بمؤثرات أخرى ناتجة عن التدخل الأوربي في الشؤون الداخلية للمغرب بأشكال مختلفة؛ الأمر الذي دعا المخزن المركزي الى نهج سياسة تستهدف تركيز سلطته في السهول والهضاب الداخلية، والتفرغ لمجابهة أطماع الدول الأوربية، المتنافسة على المغرب، بالوسائل الممكنة. وقد كان من أهمها الحفاظ على السلم بين القبائل، وضمان سير عادي للمبادلات التجارية، ووضع حد لمحاولات المؤسسات التجارية الأوربية الرامية الى توسيع مبادلاتها التجارية مع الزعامات القبيلة، لاسيما تلك التي كانت مناطق نفوذها واقعة بالهوامش.

وجد كل من بيروك وابنه الحبيب من بعده في الظرفية التي كان المغرب يمر بها، فرصة ملائمة لزيادة أرباحها التجارية عبر الدخول في علاقات تبادل مع مؤسسات أوربية عبر مراسي واقعة بساحل تكنة. فلم يكن بوسع المخزن المركزي ــ الذي تكاثرت مشاغله وتزايد خصاصه النقدي ــ سوى تسخير أعيان قبائل سوس المتاخمة لمجال نفوذ أسرة عبيد الله أسالم (اليها كان ينتمي بيروك).

من أهم هؤلاء الأعيان الحسين أهاشم، الذي كان بدوره على استعداد للقيام بمتابعة تحركات بيروك ومضايقته، لاشعار المؤسسات التجارية الأوربية بعدم قدرة آل عبيد الله أسالم على ضمان أمنهم، في النفس والمتاع، بتراب تكنة من جهة، ولتأكيد وجود سلطة المخزن بسوس الأقصى بما فيه المجال الترابي لقبائل تكنة، قصد الزيادة في عرقلة تحقيق الحبيب بيروك لاطماعه، التي كانت تهدد مصالحه التجارية. ولم يفت الحسين أهاشم استغلال هذا الظرف في الحصول على وسائل تقوية سلطته، كما يستشف من طلبه هذا : «(...) وأما ما طلبت من صدور الأمر لعامل السويرة بدفع الكبريت لك بالسوم الذي ترد به من بر النصارى، فها نحن كتبنا له بذلك. والله يعينك (...)» (19).

إن أيت باعمران كانت متروكة الى نظر أعيانها بما فيهم الأشياخ المخزنيون، وكان يكفي المخزن من واجبات الطاعة حفاظها على السلم.

19 رسالة من السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان الى الحسين أهاشم بتاريخ : 11 ربيع النبوي 1278 هـ.

الفصل السادس

سياسة الاصلاح بسوس الأقصى [1]

نموذج : أيت باعمران

(1881 - 1884)

يهدف هذا الفصل الى دراسة سياسة الاصلاح في نطاق قبائل تكاملت فيها أنماط العيش بحكم موقعها الجغرافي، وتوفرت بها جميع مظاهر الأزمة التي كان يمر بها المجتمع المغربي. ويعود هذا الاختيار الى توفر إمكانية إدراك مرامي سياسة الاصلاح وفهم طبيعتها عبر دراستها في قبائل هامشية، بالنسبة لمجال نفوذ السلطة المركزية، كانت طيلة القرن 19 محور جدل بين المخزن وقوى استعمارية أوربية متواطئة مع زعامات قبلية استفادت من سياسة اللامركزية الواسعة التي كان ينهجها المخزن حيالها، ومما رافق هذه الظرفية التي كان يمر بها المغرب من ضعف نفوذ المخزن وتعدد مشاغله، للدخول في مفاوضات مباشرة مع قوى استعمارية، تزايدت امتيازاتها في المغرب بموجب معاهدات وأوفاق، من أجل حماية مكاسبها التجارية التي أصبحت مهددة.

إن دراسة سياسة الاصلاح في نطاق محدد جغرافيا وزمنيا، نتبين فيه بوضوح ما هو ظرفي وما هو مستديم، من شأنها أن تمكننا من تحديد طبيعة الاصلاح، ورسم حدوده، واستجلاء أبعاده، وتقدير دور التدخل الأوروبي في الاقدام على مشاريع اصلاحية معينة.

1 نقصد بسوس الأقصى الرقعة الجغرافية المحدودة بواد ولغاس شمالا، وواد درعة جنوبا ونهاية الأطلس الصغير الغربي شرقا، وساحل المحيط الأطلسي غربا.

1. أثر التدخل الأوربي في ظهور سياسة الاصلاح

خص المخزن سوس الأقصى، في النصف الثاني من القرن 19، بمشاريع إصلاحية يقتضي فهم حقيقتها الاحاطة بالتحول الذي أتت كجواب عليه. وقد تمثل ذلك التحول في المساعي التي بذلها بعض كبار الأعيان، من أجل الدخول في علاقات تجارية مباشرة مع مؤسسات أوربية بالاستغناء بالمراسي المحلية عن الوساطة التي ما فتأت السويرة تنهض بها، في مجال تصريف منتوجات افريقيا السوداء واستيراد المنتوجات الأوربية، منذ تأسيسها على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله. وقد سعى لتحقيق التحول المذكور قوتان اجتماعيتان واقتصاديتان :

□ أسرة عبيد الله أسالم

تنتمي لايت موسى أعلى إحدى قبائل تكنة، الممتدة جنوب واد نول. وقد اشتهرت بأهمية دورها في التوسط بين السويرة وأسواق افريقيا السوداء. برزت بها منذ القرن الثامن عشر أسرة عبيد الله أسالم كقوة اقتصادية يمتد اشعاع نشاطها التجاري شمال واد نول، شاملا مختلف المراكز التجارية الواقعة بجنوب المغرب، وممتدا باتجاه الصحراء جنوبا الى غاية افريقيا السوداء. اكتسبت منذ بداية القرن 19 م مظهر قوة اجتماعية واقتصادية، قاعدتها كُلميم حيث يقوم بخدمتها 1500 كانون من العبيد. وكان ينضوي تحت هيمنتها مجموعات رحلية يمتد مجالها الترابي على مسافة 18 يوما جنوب واد نول (2). وقد تزايد تفوق هذه الأسرة صعودا مع القرن التاسع عشر، لاسيما على عهد بيروك الذي اشتهرت باسمه.

□ أسرة هاشم شيخ زاوية تازروالت

كانت قاعدتها اليغ التي استعادت بعد نكبتها شيئا من نشاطها التجاري في القرن الثامن عشر، لتصبح في القرن 19 قاعدة لنشاطات هذه الأسرة التي جمعت بين الاقتصاد (3) والسياسة، الى جانب وظائفها الدينية التي لعبت دورا كبيرا في شهرة وأهمية موسمها السنوي تزايدت أهميتها صعودا مع القرن التاسع عشر، لكونها عرفت كيف تستفيد من أهميتها بالنسبة للمخزن في زيادة أرباحها، بتخفيض ما يقتضيه التبادل التجاري مع السويرة من نفقات.

2 الضعيف (أبو عبد الله محمد)ـ — «تاريخ» — م.خ.ع. 660. د.ص. 446.

3 Pascon (P).— Le commerce de la maison d'ILIGIH, d'aprés le registre comptable de hussayen

B.Hachem, (Tazerwatl 1850-18757. — A.E.S.C. 35è Année, N°3-4, P.7

اتحد هدف كل من القوتين المذكورتين، غير أن كلا منهما سلك مسلكا خاصا. كان مرابط زاوية تازروالت يستفيد من دوره كعين للمخزن على تحركات بيروك، مقابل الحصول على امتيازات تزيد من فوائد مبادلاته مع تجار السويرة، دون إضاعة أي فرصة تسمح بالتبادل مع مؤسسات أوربية عبر مراسي محلية، استجابة لرغبة ملحة في الحصول على مواد تجارية كان المخزن قد فرض حظر استيرادها (4). بينما كان بيروك يسعى من أجل توقيع اتفاقية تجارية مع إحدى الدول الأوربية، تمكنه من ربط أسواق افريقيا السوداء بالعواصم الأوربية عبر ميناء يقام بساحل قبيلة تكنة. بدأ محاولاته مع بريطانيا لينتقل فيما بعد الى فرنسا سنة 1844 (5) محاولا استغلال توتر علاقتها مع المخزن.

لم يكن بوسع المخزن، مع ما بلغه من ضعف، سوى الاحتجاج على افتيات الدول الأوربية، ومصالحة بيروك، كما لخص ذلك السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان : «(...) وبعد، فإن بيروك التكني كان على عهد سيدنا ومولانا، قدسه الله، تواطأ مع بعض النصارى على البناء بشاطىء أرضهم، فبلغ خبره لمولانا، فوجه له، نور الله ضريحه، من ذكره، وحلفه في المصحف الكريم على أن لايعود لذلك، ولا يسلك مع الكفار تلك المسالك. وظهر منه من التوبة ما أوجب اعتباره ومراعاته عند سيدنا، ونفذ له دارا بالسويرة. وكان محررا من الاعطاء على سلعه التي ترد على الثغر السويري تأليفا له (...)» (6)، أو بتوجيه رسائل يخاطب فيها الوازع الديني لدى أعيان القبائل المجاورة لتكنة؛ لحملهم على التدخل من أجل عرقلة مشاريع الحبيب بيروك (7)، الذي حاول بدوره سنة 1860 اقناع الحكومة الاسبانية بتبني المشروع الذي رفضت فرنسا تحقيقه على عهد والده (8).

غير أن التطور الخطير تم على عهد السلطان مولاي الحسن. وقع ماكيننزي، ممثل الشركة الانجليزية المسماة «شركة شمال غرب افريقيا»، مع الشيخ محمد بيروك في أبريل 1879 اتفاقية، تخول للشركة المذكورة حق احتكار التبادل التجاري مع منطقة نفوذ محمد بيروك عبر رأس جوبي (طرفايا) (9). زاد اهتمام المؤسسات التجارية الأوربية بسوس الأقصى، واشتد ضغط

4 **Relation de Sidi Brahim de Massat**, P.18

5 Marty (F). — **Les tribus de la haute Mauritanie** — Paris : 1915, PP : 74-76

6 رسالة من السلطان محمد بن عبد الرحمان إلى الأمير مولاي العباس، بتاريخ 11 ربيع الأول 1278 هـ. أوردها ابن زيدان (ع.) اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس.ــ الرباط: 1929، ج.1. ص. 381.

7 رسالة من السلطان محمد بن عبد الرحمان الى جماعة أيت باعمران في 13 محرم 1283 هـ.

8 Marty (P.) — op.cit. P.66

9 Miège (J.L.) **Le Maroc et l'Europe: (1830-1894)**, Paris. — Presses universitaire de France, 1962, T. III, P.306.

النواب الأوربيين على المخزن، مطالبين بتمكينهم من امتيازات مماثلة، في وقت كان المخزن يهيء فيه الجو لعقد مؤتمر للنظر في مشكل الحمايات الشخصية، فالسلطات الفرنسية أبدت قلقها من مشروع ماكينزي، لما له من خطورة على السياسة التي كانت تنهجها في سبيل احتلال المناطق الصحراوية. وسارعت حكومة اسبانيا بدورها الى التعبير عن قلقها بكيفية رسمية، اعتبارا لكون مشروع ماكينزي يعني منطقة لاسبانيا بها حقوق بموجب معاهدة 1860 فضغوط المؤسسات الرأسمالية، من شأنها تفسير الحاح الحكومة الاسبانية في المطالبة بالتنازل عن «سانتا كروزدي ماربيكنيا»، وسعيها لدى حكومة بريطانيا لاحترام مالها من حقوق بواد نول.

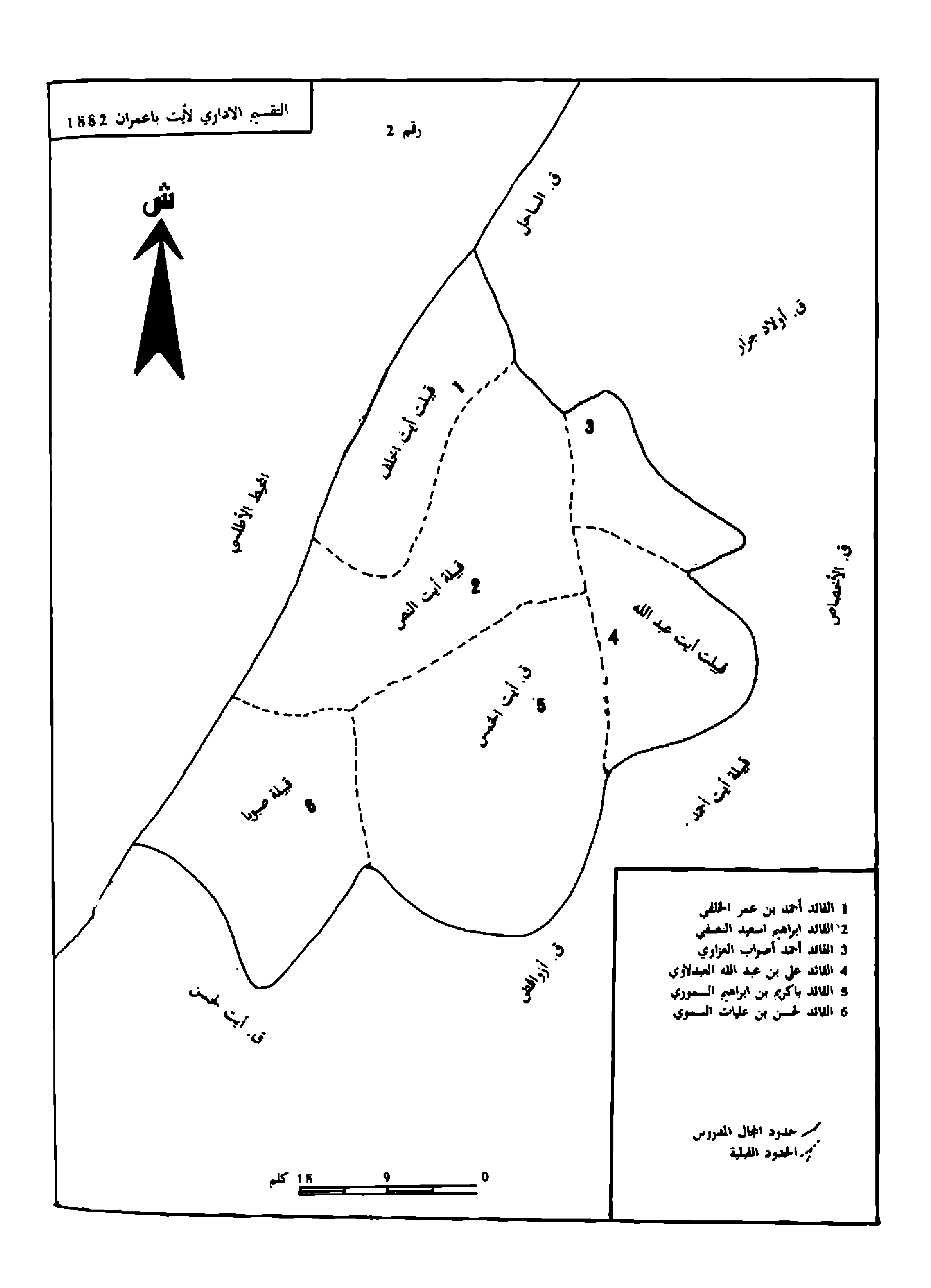
حفز نجاح ماكينزي شركة فرنسية على التفاوض مع المرابط الحسين أهاشم بواسطة ممثليها بالسويرة، مثل أدوارد جوليان ودافيد دوليوكوهن، من أجل تحقيق مشروع مماثل. وقد لقيت تلك المحاولة صدى لدى الحسين أهاشم وأشياخ من أيت باعمران، بفعل زيادة التبرم من التعامل مع السويرة. مصدر هذا التبرم اضطراب الأحوال، نتيجة استمرار ست سنوات عجاف ومبالغة أصحاب «النزايل» في جباية رسوم مرور القوافل (10)، والخوف من تفوق أسرة عبيد الله أسالم، وما يمكن أن يجره من نسف نسق التوازن المتحكم في علاقة تكنة بالقبائل التي تجاورها، ومن أحداث انقلاب في شكل الاستفادة من التبادل مع السودان.

كل هذه العوامل تساهم في تفسير موافقة الحسين أهاشم، في يونيو 1881، باسم أشياخ من أيت باعمران، من أجل إبرام علاقات تجارية مع شركة فرنسية على رأسها نيكولاپاكي، متعهدا بمنحها حق احتكار التبادل التجاري في مرسى يقع بساحل قبيلة أيت إخلف الباعمرانية. (11) وقد كان هذا المشروع حافزا لكرتيس، ممثل «شركة افريقيا وسوس»، لابرام عقد مع أشياخ من أيت باعمران، يضمن للشركة المذكورة حق احتكار التبادل التجاري في أركسيس (مرسى تقع بقبيلة صبويا الباعمرانية)، والحصول على امتياز استثمار المعادن في المناطق المجاورة لسيدي إفني (12).

2. رد الفعل المخزني

ازداد التعارض بين سياسة المخزن وسياسة كبار أعيان قبائل سوس الأقصى، إلى أن بلغ حدا خطيرا، في النصف الثاني من القرن 19، انتقل على إثره المخزن المركزي سنة (1881 ـ

10 نسخة من تقدير وجهه الفقيه ابن عزوز الى خليفة السلطان بمراكش بتاريخ متم جمادى الأولى 1297 هـ.
11 Miège (J.L.), op.cit., T.III, P.313.
12 Miège (J.L), op.cit, T.III P.317


التقسيم الاداري لأيت باعمران 1882
رقم 2
ش
ق. الساحل
ق. أولاد جرار
ق. الأخصاص
المحيط الأطلسي
قبيلة أيت الخلف 1
قبيلة أيت النص 2
3
قبيلة أيت عبد الله 4
ق. أيت الخمس 5
قبيلة صبويا 6
قبيلة أيت أحمد
ق. أزوافض
ق. أيت لحسن
1 القائد أحمد بن عمر الخلفي
2 القائد ابراهيم اسعيد النصفي
3 القائد أحمد أصواب العزاوي
4 القائد علي بن عبد الله العبدلاوي
5 القائد باكريم بن ابراهيم الخموري
6 القائد لحسن بن عليات السموي
حدود المجال المدروس
الحدود القبلية
0 9 18 كلم

1882) الى سوس الأقصى، لتنفيذ مشروعين كان ينتظر من ورائهما التوصل الى وضع حد لتفاقم خطورة الحضور الأوربي في المنطقة.

أ. مشروع اصلاح ادراة قبائل سوس الأقصى

كان أول المشروعين اصلاح إدارة سوس الأقصى (13) التي لم تعد تستجيب لحاجة المخزن، إذ كانت تقوم على وجود خليفة للسطان بتاردوانت، يستعين بحامية عسكرية على تسيير الشؤون المخزنية، كجباية الضرائب، ومراقبة تحركات الأعيان المتولين لتسيير شؤون جماعاتهم وفق ما درجوا عليه من أعراف. فالخليفة السلطاني كان عين المخزن المركزي، وواسطة بينه وبين الأشياخ المنبثين في مختلف القبائل، وكان يشاطره هذا الدور الأخير، بعض أصحاب الوجاهة كشيخ زاوية تازروالت.

تضمن اصلاح إدارة سوس الأقصى تنصيب ممثلين، اختلفوا من حيث انتماؤهم القبلي ومصدر اختيارهم. فبالنسبة لادارة شؤون القبائل، أسند لوفودها اختيار القواد والأشياخ، بحيث كان وفد كل قبيلة يعين القائد والأشياخ، فيتولى السلطان إصدار ظهائر التولية، التي كانت تتضمن ما التزم به الأعيان من تقديم فرض الحركة وهدية الأعياد والاستجابة للأوامر المخزنية، وتحديد سلط ممثلي المخزن بالقبيلة. فالقائد أصبح صلة الوصل بين القبيلة والمخزن، أما الأشياخ فقد انحصرت مهمتهم في ربط الصلة بين فرقهم وبين القائد المولى على القبيلة.

وقد شمل الاصلاح التنظيم القضائي الذي عهدته القبائل. وتمثل في منح قضاة القبائل ظهائر التعيين، تسبغ عليهم توقير المخزن، وتخولهم حق مكاتبة السلطان. فالقاضي أصبح يعين بظهير بعد أن كان ينصب نفسه للنظر في النزاعات التي كانت من اختصاص القضاء الشرعي، كتوزيع التركات وتفويت العقارات بالبيع والرهن. أما مجالس الجماعات فقد احتفظت بالنظر في الجنايات والجنح وفق قوانينها العرفية. وإذا تعدى النزاع القبيلة الواحدة يتدخل أعيان وقواد القبائل المجاورة لابرام الصلح وحسم النزاع.

تشكل بجانب ممثلي المخزن بداخل القبيلة، جهاز آخر تولى السلطان اختيار عناصره. المناصب السامية فيه أسندها الى ضباط عسكريين، منهم من ينتمي لقبائل الكيش، ومنهم من ينتسب لعبيد البخاري. وقسم سوس الأقصى الى قسمين : الأول منها ولى عليه خليفة مقره تزنيت، والثاني أسنده الى نظر خليفة آخر مقره بوسط أيت باعمران، معززا كلا منهما بادالة (حامية)، تجمع بين عناصر تنتمي لقبائل نائية، فرضت عليها الخدمة العسكرية لمدة

13 تم الاستناد الى مجموعة من الوثائق المخزنية — نشر عبد الرحمان ابن زيدان بعضها في الجزء الثاني من الاتحاف، ص. 216 — في التعرف على جوانب الاصلاح الاداري.

معلومة ومهمتها تنفيذ الأوامر المخزنية، وحراسة المراسي بمساعدة «حراك» القبائل السوسية الواقعة على الساحل.

وتجدر الاشارة الى الدور الذي كان منتظرا من ممثلي المخزن بحاحا، في سبيل نجاح مشروع اصلاح إدارة سوس الأقصى، لما يتصفون به من الجمع بين الخبرة في تصريف الشؤون المخزنية، ومن معرفة بأحوال قبائل سوس، وهكذا كلف قواد حاحا بالمرابطة بالتناوب في أيت باعمران لمدة سنة قصد الاسهام في تنفيذ الأوامر المخزنية، بما يتضمنه ذلك من تسوية ما يعتري علاقة القبائل من توتر، ومراقبة تحركات الأعيان وتصرف الخلفاء والقواد، بينما أنيط بأمناء السويرة تمويل مشروع الاصلاح.

بـ. مشروع فتح ميناء على الحدود بين تكنة وأيت باعمران

بجانب مشروع الاصلاح الاداري، اقترح السلطانُ مولاي الحسن على أعيان أيت باعمران وتكنة ومن كان في عداد لفهم، مشروع بناء مرسى يقيم عبره التبادل التجاري بين القبائل المذكورة والتجار الأوربيين تحت مراقبة المخزن، معللا ذلك بقوله : «(...) ليسهل عليكم وعليهم بقربها تعاطي البيع والشراء فيها لبعد مراسي ايالتنا السعيدة عنكم، ولحاق المشقة لكم في سفركم لها بقصد ذلك، مع ما بلغ لعلمنا الشريف من تشوفكم ورغبتكم في فتحها، وتضييع أموال لكم لها بال في الاختلاس بالبيع والشراء هناكم، مع ارتكاب أمور في تعاطيها محرمة وشراء الرخيص بأغلا ثمن وبيع الغالي مبخوسا، حتى أن البعض منكم أراد أن يخلع بسبب فتحها ربقة الطاعة ويفارق الجماعة (...)» (14).

غير أن تنفيذ المشروع المقترح، لم يتجاوز توجيه لجنة مخزنية مرفوقة بأعيان من أيت باعمران وتكنة، قصد معاينة موقع أركسيس وأصاكا، لاختيار الواقع منهما على الحدود بين القبيلتين.

يتبين من عقد مقارنة بين المشروعين، أن الأول خرج الى حيز التنفيذ لكونه يستجيب لحاجة المخزن، والثاني لم يتعد نطاق الاقتراح، وإن كان في أصله من اختيار القبائل المعنية.

إن هذا الرصد يفضي بنا الى استخلاص ما يلي :

1 إن إعادة النظر في التنظيم الاداري لقبائل سوس الأقصى لم يغير شيئا من سلبيات تنظيمها السياسي والقضائي، بيد أن تنفيذه مكن من تكثيف الحضور المخزني بشكل ضمن متابعة أحوال تلك القبائل عن كثب، ومراقبة تحركات الأجانب، والابتعاد عن الوقوع في ما

14 نسخة من رسالة وجهها السلطان مولاي الحسن الى أيت باعمران وتكنة في شعبان 1299 هـ.

من شأنه أن يسيء الى علاقة المخزن بالقبائل المعنية، الأمر الذي مكن المخزن مؤقتا من تجاوز تأزم علاقته بأعيان القبائل المذكورة، بإفساح المجال لهم في تسيير قبائلهم وبالاستجابة لما كان لديهم من رغبة في زيادة فوائدهم التجارية، عبر مشروع بناء مرسى أصاكا، على الحدود بين أيت باعمران وتكنة، غير أنه لم يتجاوز إطار النية المعبر عنها. فهو اقتراح يندرج في سياسة المداراة، التي عهد المخزن اعتمادها في تجاوز خلافاته مع الوجهاء إذا اقتضت المصلحة السياسية ذلك.

2 حرص المخزن على تكييف تصوره للاصلاح مع البنية القبلية :

إن شكل انتظام المجموعات اتخذ أساسا للتقسيم الاداري داخل القبيلة، فالفرقة اعتبرت مشيخة، ومجموع المشيخات المشكلة للقبيلة اعتبرت قيادة. ولما كان الكيان القبلي يفرض بطبيعته سياسة اللامركزية بحكم ما يتضمنه من مؤسسات داخلية، فإن المخزن أفسح المجال لاستمرار المؤسسات المتعارف عليها، مع إدخال تغييرات على طبيعة السلط ويندرج ذلك في السعي الذي كان يقوم به المخزن يومئذ في إحلال سياسة المركزية محل سياسة اللامركزية (15).

3 كشف الاصلاح الاداري عن كون اختيار المخزن، الذي كان منحصرا في إدخال تعديلات على مجتمع تقادمت بناه، أمرا ليس من شأنه سوى زيادة استفحال المشاكل. ذلك أن إحداث كل تعديل كان يستدعي إدخال تعديل اخر لتتميمه. فميزانية السويرة التي كانت تسدد منها نفقات ممثلي المخزن المعينين من خارج قبائل سوس، سرعان ما عجزت عن تسديد أجرة المذكورين بالسكة الفضية، بسبب ما كانت تعانيه من خصاص نقدي، الأمر الذي دفع بالمخزن الى التفكير في تعويضها بالفلوس النحاسية، أو سكة الريال والبسيطة مع زيادة سعرهما بشكل يخالف القاعدة المتبعة في صرف النقود بسوس الأقصى. وقد أثار ذلك مخاوف أعيان القبائل المعنية، لما رأوا في المشروع من خطورة على دوام مبادلاتهم مع القبائل التي كانت ترتاد أسواقهم كما أن المؤنة، التي كانت توجه من حبوب الأعشار، كانت عرضة للتماطل والاختلاس، مما كان يتسبب في فرار العسكر من الادالة، ولعل الرغبة في معالجة هذا المشكل كانت وراء استحسان المخزن المركزي لاقتراح بعض قواد سوس جباية الزكاة والأعشار عينا.

4 حرص المخزن في تنفيذ سياسته الاصلاحية، على تكييف مشاريعه مع طبيعة علاقته بمختلف القبائل. وتلك حقيقة نلمسها بجلاء من كون مشروع الاصلاح الجبائي،

15 نسخة من الظهير المنظم للاصلاح الجبائي، موجهة الى القائد حميدة بن المكي المختاري بتاريخ شعبان 1301 هـ.

الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من شعبان 1301 هـ/ يونيو 1884، في القبائل الواقعة بالسهول والهضاب خاصة دكالة والحوز والغرب والشاوية وحاحا...، لانجد له أثارا في قبائل سوس الأقصى «الحديثة العهد بالمخزن» على حد تعبير السلطان مولاي الحسن، فبينما كان مشروع جباية الأعشار والزكاة بسوس موافقا لما يقتضيه الشرع (16)»، كان ظهير شعبان 1301 المصدر للاصلاح الجبائي يحدد الفرض على أساس نسبة المثقال المقوم به ما بيد كل واحد من المتمول (17).

إن المشاكل البنيوية التي كشف عنها التدخل الأوربي في سوس الأقصى، المتصلة بطبيعة علاقة القبائل المذكورة بالمخزن، ونمط عيشها المبني على موارد التجارة التي كانت تعوض ما يتسم به الانتاج الفلاحي من خصاص، استغلتها مؤسسات أوربية من أجل المضي في تنفيذ مخططات استعمارية تتجاوز المغرب لتصل الى أسواق افريقيا السوداء، مستفيدة من رغبة الأعيان في ابرام علاقات تجارية مباشرة مع أوربا. وتلك رغبة مستديمة كانت تطفو على السطح كلما ضعف نفوذ المخزن، وكانت المؤسسات الأوربية على استعداد للتبادل عبر موانىء محلية، وقد كان المخزن يواجهها بالعنف منذ القرن السابع عشر، على الأقل، الى حدود بداية القرن 19، حيث سيكتفي بمداراة الدول الأوربية، الى أن تولى السلطان مولاي الحسن في النصف الثاني من القرن 19 تنفيذ إصلاح يمثل حلولا سياسية تستهدف تقوية سلطته، وتأكيد تبعية قبائل سوس الأقصى له، لدرء الخطر الأوربي وترك «ما كان على ما كان».

16 رسائل من السلطان مولاي الحسن الى قواد قبائل سوس الأقصى، كنموذج لها رسالة من السلطان الى القائد ابراهيم بن سعيد الباعمراني في 19 رجب 1301 هـ.

17 لمعرفة تفاصيل الاصلاح الجبائي، المشار إليه، انظر : التوازني هراج (ن.) **الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن : مساهمة في دراسة النظام المالي بالمغرب** — المحمدية : م. فضالة، 1979.

خاتمـــة

خلافا لما يرى بيرك، فإن الأسماء التي من حجم أيت باعمران ليست «دالا بدون مدلول» (1)، ذلك أن تتبع دلالة أيت باعمران، أوضح أنه مؤشر لتحول أصاب انتظام المجموعات التي كانت تستوطن الرقعة الترابية التي يدل عليها هذا الاسم، في تاريخ سابق لسنة 1580. وبينما استمر المخزن في استعمال اسم أيت باعمران، ظل تنظيم جوانب حياة القبيلة يتم وفقا لأسماء كانت تميز كيانات سياسية متحالفة، يجسد طبيعة علاقتها نسق القرابة المتجلي من خلال خطاطة نسبية، تنتهي إلى جد أعلى يدعى يحيى وليس باعمران. فاسم أيت باعمران الذي يبدو أنه كان في الأصل اسما لحلف، غدا يحمل دلالة جغرافية باعتباره رمزا لرقعة ترابية، ينسحب اسمها على قاطنها المتجددين، بحكم اعتمادها وحدة ادارية يتوسط بينها وبين المخزن أشياخ يجسدونها.

إن البحث في صفة الثبات التي لازمت اسم أيت باعمران، بالرغم من تجدد عناصر سكانها، لم تنحصر فائدته في الوقوف على العامل المفسر للتناقض المتأتي من التلازم بين صفة الثبات في الاسم، وبين خاصية تجدد السكان الممثلين لمضمون الاسم، بل تعدى الأمر ذلك الى مواجهة مشكل تحديد الموطن الذي كان يعرف بأيت باعمران.

شكل انتظام المجموعات بأيت باعمران ضارب في القدم، تؤثر فيه أعراف متوارثة. فكل قبيلة كانت تتشكل من مجموعات متفاوتة الحجم، والوحدة الأساسية في هذا الانتظام كانت هي «الفرضة» (الأسرة الكبيرة)، التي تشابه الأسرة الكبيرة بأنولتان من حيث كونها «وحدة مالكة ومنتجة ومشاركة في الحياة الاجتماعية»، غير أنها تختلف عنها من حيث الحجم.

كان هذا الانتظام يكتسي طابع تحالف سياسي يعتريه التغير بصفة دائمة. إذ التماسك داخل كل قبيلة لم تكن تجسده سوى بعض الفرق، بينما الفرق الأخرى كانت متأرجحة من حيث انتماؤها بين القبائل التي كانت تتاخمها. إلا أن تطور انتظام المجموعات داخل كل قبيلة

1 BERQUE (J.). — **Structure Sociale du Haut-Atlas.** — Paris, P.U.F, 1955, PP.4-5.

لم يكن يخضع لعوامل داخلية، بقدر ما كان يتحكم فيه الصراع الذي كان يعيشه أعيان قبائل الأطلس الصغير الغربي وقبائل تكنة. أما التدخل الصادر عن السلطة المركزية سنة 1882، فلم يكن له أثر مباشر في شكل انتظام المجموعات، سواء بالنسبة لايت باعمران أو بالنسبة لغيرها من قبائل سوس. وهذا خلاف لما هو وارد في التنظير الاستعماري، خاصة لدى روبير مونطاني (2)، وكذا التحاليل اللاحقة للنظرية التجزيئية.

كان لشكل انتظام المجموعات ارتباط بتوزيع المجال الباعمراني، وبظروف استثماره اقتصاديا، وبما انبثق عن تلك الظروف من عادات وتصورات.

كان يوازي النشاط الفلاحي، نشاط تجاري يتم في أسواق أسبوعية ومواسم. وقد كان لهذه الأسواق والمواسم أدوار متعددة، من جملتها تجسيد شخصية كل فرقة. ومن جملة ما كان يضمن استمرار وحدة فرق كل قبيلة، أوفاق عرفية يخصص عدد من بنودها لتنظيم التبادل وضمان استمراره مع القبائل المجاورة للتراب الباعمراني. استفاد الباعمرانيون من موقع موطنهم في سد حاجياتهم مما كان ينتجه الرحل، والمستقرون بسهول غنية أو بمناطق جبلية ذات منتوجات مغايرة. إلا أن السويرة كان لها دور كبير في تزويد أسواق أيت باعمران بالمواد الاستهلاكية المحلية أو المجلوبة من أوربا كالشاي والسكر. وقد كان هذا الاتصال معبرا لانتقال صدى المشاكل التي كانت تعيشها التجارة بالسويرة، كما كان وسيلة لضبط علاقة أيت باعمران بالمخزن.

لم تكن قبائل أيت باعمران وسائر قبائل سوس الأقصى خارجة عن طاعة المخزن، كما تفيد مصادر أوربية مغرضة، ووثائق مخزنية كانت تستهدف مواراة ضعف السلطة المركزية ودرء الأطماع الاستعمارية، وإنما ظلت علاقتها بالمخزن الى حدود 1882 تتميز بخصوصيات :

1 عدم وجود قواد بالقبائل : فباستثناء عامل سوس الذي كان يعين من بين قواد حاحا أو من بين قواد الجيش أو قواد عبيد البخاري، لم يكن لمنصب القائد وجود بقبائل سوس، وإنما كان بها أشياخ يتوسطون بين قبائلهم وبين عامل سوس الذي كان مقره بتارودانت.

2 لم يكن المخزن يهمه من هذه القبائل جباية الأعشار والزكاة، بقدر ما كان يهمه حفاظها على أمن الطرق وتوقيرها لأشياخ المخزن. ومرجع هذا الزهد ضعف الانتاج الفلاحي للقبائل المعنية، وأهمية التجارة الصحراوية بالنسبة لمداخيل السويرة من الصاكة والأعشار.

MONTAGNE (R.). — Les Berberes et la Makhzen dans le Sud Marocain. 2

3 وجود مؤسسات تقليدية تشرف على سير الحياة بداخل القبيلة، وفق أعراف تضبط علاقتها بالمخزن منذ ما قبل القرن التاسع عشر. فقبائل أيت باعمران احتفظت بمؤسسات تقليدية تنظم شؤونها الخاصة (3)، وإن كانت تعد من مظاهر خلع طاعة المخزن بقبائل تقع خارج سوس (4). إلا أن العرف لم يكن المرجع الوحيد في النظام القضائي بأيت باعمران، ذلك أن السلطة القضائية كانت موزعة بحسب الاختصاص بين القضاء الشرعي والقضاء العرفي، وتلك حقيقة يجب التأكيد عليها. كما ينبغي التأكيد على ضرورة التمييز في العرف بين صنفين :

- المتجدد على يد «الجماعة»، وهو المنظم لسائر جوانب الحياة داخل القبيلة.
- المتجدد على يد المخزن، وهو المنظم لعلاقة القبلية بالسلطة المركزية.

فأهمية السويرة بالنسبة لاقتصاد قبائل أيت باعمران وبقية قبائل سوس الأقصى، جعلت منها أهم وسيلة لفرض التزام القبائل المعنية بالأعراف التي كانت تنظم علاقتها بالمخزن. غير أن تظافر ظروف داخلية وأخرى خارجية في النصف الثاني من القرن الماضي، مكن دول أوربية من استغلال استعداد الحسين أهاشم وأعيان من أيت باعمران وتكنة، بما فيهم أشياخ مخزنيين، للدخول في علاقة تبادل مباشر عبر مراسي محلية. مما دعا السلطة المركزية للانتقال الى عين المكان سنة 1882، قصد اتخاذ إجراءات تصون مكاسب المهيمنين على وسائل الانتاج، وتضمن استمرار الرقابة المخزنية للتبادل الذي كان يتم بين المؤسسات التجارية الأوربية وبلاد السودان.

تضمنت التعديلات التي أدخلها المخزن، خلق جهاز إداري مشابه لذلك الذي كان موجودا بالقبائل التي كانت تعرف تمركز المخزن. غير أنه جهاز متكيف مع الأعراف المحلية، بما فيها شكل انتظام المجموعات الذي روعي في تحديد القيادات والمشيخات (5). وقد روعيت

3 هي مؤسسات مشابهة لتلك التي كانت قائمة بقبائل أخرى :
التوفيق (أحمد)ـ **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر** : اينولتان (1850 — 1912)ـ ص. 399.
اعفيف (محمد)ـ **مساهمة في دراسة التاريخ الاجتماعي والسياسي لواحات الجنوب المغربي** : توات في القرن XIX. ص. 205.

MEZINE (L.). — Contribution à l'histoire de Tafilalet : aspects d'histoire économique et sociale du sud-est Marocain au XVII ᵉ XVIII^e siècle, à travers l'analyse de quatre documents inéditd.

4 المودن (عبد الرحمان)ـ **العلاقة بين المجتمع القروي والدولة في مغرب القرن التاسع عشر : قبائل ايناون والمخزن** (1873 — 1902)ـ ج. 2، ص. 295.
ـ ابن زيدان (عبد الرحمان)ـ **اتحاف أعلام الناس**ـ ج. 2، ص. 372.

(5) خلافا لما يرى المختار السوسي :
السوسي (محمد المختار)ـ **خلال جزولة**ـ ج. 4، ص. 100.

أيضا خصوصيات القبائل المعنية، عندما أقبل المخزن على تطبيق الاصلاح الجبائي المعروف «بالترتيب». إذ اكتسى ترتيب سوس الأقصى مضمونا مغايرا «للترتيب» الذي هم مناطق، كانت تتميز بهيمنة المخزن وبأهميتها الاقتصادية. فالظهير المصدر لترتيب قبائل سوس الأقصى، يمتطي المخزن من خلاله الموعظة في دعوة جماعة كل قبيلة الى أداء الزكاة والأعشار وفقا للنصاب الشرعي لاتبعا للممتلكات، والقدر الواجب يسدد عينا لابتقدير ما يقابله من الريال.

إن التدخل الأوربي خلخل علاقة قبائل أيت باعمران وبقية قبائل سوس الأقصى بالمخزن، مما استدعى تجديد الأعراف المنظمة لعلاقتها بالمخزن بشكل يستجيب لشروط الظرفية. ومن أهم ما ميز هذا التجديد، إقرار المؤسسات التقليدية مع تركيز سلطها نظريا في يد القواد المنصبين، الذين تزايدت هيمنتهم على اختصاصات المؤسسات التقليدية الى أن دكت دورهم انتفاضة عارمة عقب 1894.

ملاحق

I - أوفاق عربية
II - معجم المصطلحات
III - المصادر والمراجع

I ـ اوفاق عرفية.

1

الحمد لله وحده،

يشهد الشيخ هم البويكري والفقيه سعيد بن محمد، من آل إيسك، والفقيه الحسين بن صالح والفقيه بريك والفقيه مبارك أهم أمبارك، من أيت إعزا، الكل من أيت باعمران، أنهم وافقوا على أن كل من آوى غريبا في بيته أو في أرضه، فاقترف هذا الغريب ذنبا أو تسبب في خسارة، فإن صاحب الدار أو الأرض هو الذي يؤدي عنه ـ وعلى هذا صادقت كل قبائل إكزولن، بدون استثناء ـ وأن الجماعة غير ملزمة بإعطاء ماء ولا ملح ولا دقيق، وأن الوزير يقع على المؤوي.

وهذا ما شهدوا به لدى الفقيه علي بن عبد الملك في شهر رجب من عام 1250 هـ.

عبد ربه علي بن عبد الملك

2

الحمد لله وحده، فالذي اتفقت عليه جماعة بني بها بن يحيى كافة ـ كأبناء أيوب، وأبناء سيمور، وأبناء مسكنة، وأبناء إعزا، وأبناء صبويا، وآل تلوين، وأبناء علي، وأبناء عبد الله، وقبيلة سماهرة ـ، واتفقت الجماعة المذكورة على مصالح بلادهم، أصلحها الله بجاه النبي وآله :

1. أن جميع من قتل أخاه، وقام ولي المقتول وقتل غير قاتله، فإن انصافه للقبيلة ما يتي مثقال ونصف، وعشاء أيت أربعين : اثني عشر شاة، أو بقرة.

2. ومن عقل عن قاتله وضربه عمدا، وأصابه أو لم يصبه، فعليه ماية مثقال. نعم، وعشاء أيت أربعين أعلاه، وصاعين سمنا.

3. ومن قتل خطأ فانصافه ثلاثون مثقالا، وعشاء أيت أربعين كما ذكرنا أولا (سابقا).

4. ومن قبض القاتل من القبائل المذكورين، واستقر عنده، فانصافه مائة مثقال خاصة.

5. وإن كل من قدم بالاعداء، وسرقوا إخوانه، من القبائل المذكورة، فمائة مثقال لكل سارق قلوا أو كثروا.

6. وأن القاتل والسارق إن كانا مفتقرين، فسبعة كوانين في الانصاف، وإغرام المسروق.

7. وأما الفقير السارق، إن غرم عليه أخوه سرقة أو سرقتين أو أكثر من ذلك، فإن قتله فلا شيء.

8ا وأن من قتل السارق في النقاب، فلا إنصاف عليه إن مات السارق، وما عليه سوى الدية لاغير.

9. وأما زوايا القبائل المذكورين، إن من سرق فيهم وبان عليه المسروق مائة مثقال، وإن لم تكن عليه بينة، فخمسين يمينا في اثني عشر يوما. ومن اتفق، نعم.

10. ومن قطع في طرق أسواقهم، يعني : ثلاثاء صبويا، واثنين بني سيمور، وزاوية بوكرفة، وزاوية أتول، وزاوية سيدي سليمان بن الحسن، وزاوية سيدي محند بن ابراهيم بوحر، مائة مثقال لكل قاطع قلوا أو كثروا. ومن اتفق على ذلك، نعم.

11. ومن غدر في وسط الجماعة المذكورين، وضربوا أحدا، مائة مثقال، قلوا أو كثروا، وإن اهتدى مع صاحبه بسبب خمسة وعشرين مثقالا لكل واحد، اثنان فقط، نعم.

12. ومن بانت عليه السرقة، ورجعت عليه، فإن البشارة عليه بمثله، كبيرة أو صغيرة، ولو كان عبدا أو أمة أو فرسة أو جملا أو مكحلة أو سكينا أو شاة، سوى ما كانت، ولو قيمة قنطار أو قيمة موزونة فعليه بمثله.

ومن اتفق على ذلك الشيخ يحيى بن الشيخ علي، وحيمود بن حرمة الله، والناجم بن بيه، ومبارك بن عاشور الأيوبي، وأبو النيت، وعلي أشر، والفقير أحمد بن دحمان، ومحند بن ابراهيم العزاوي، وابراهيم الهرواش، ومحمد (فتحا) الأشقر، وبهوش بن بركة، ومن بني علي : مسعود ألحيان، وانشيخ سالم، وعبد القادر أبلعيد بن يحيى سكمي، ومن آل صبويا : سيدي أحمد بن الحاج، وابراهيم بن مبارك، ومحمد (فتحا) بن محند أنفلوس، وابراهيم ابن بكريم، ومحمد (فتحا) الشيخ، ومن سماهر : هموش أبو توج، ومحند ابن ابراهيم أبو السمن، ومحمد بن (   ) أنفلوس، والحسين بن مرزوق، وحمد بن علي زريان، ومن آل (   ) : الحاج بن همو، والحاج محند بومحمد.

3

الحمد لله وحده، ولا يدوم إلا ملكه، وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم تسليما

وبعد، فقد اتفق بنوبها أيحيى، أعني : أهل الحل والعقد من شرفائهم ومرابطيهم والطلبة وغيرهم، عموما وخصوصا، على مصالح بلادهم وطرقهم وأسواقهم وسائر مصالح بلادهم ومصالحهم، وأن

1. من اتهم منهم بالسرقة في وقت العيب والحركة، فجزاؤه مائة يمين في ثلاثة أيام.
2. وأما من سرق له شيء من البهائم في نوبته فقد لزمه غرمه.
3. وأما من سرق له شيء في متاع الناس عنده، فسواء كان وديعة، وكان معه حوائج رب الدار، أو بهيمته في السرقة، لم يلزمه غرمه وإنما لزمه يمين فقط.
4. وأما من خاصم مع أحد وضربه بالعمارة، إن إصابته في بدنه فخمسون مثقالا، وإن لم (تصبه) فعليه عشرة مثاقيل.
5. أما المضروب في الرأس، إن كسر رأسه ففي كل عظم ثلاثة مثاقيل، وإن لم يكسر، خمسة مثاقيل مع الذبيحة.
6. وأما من كسر رجل أحد أو يده، فأعرجه أو شل يده، فعليه نصف دية.
7. وأما من كسر الدعوة عند من دعاه أخاه لأحد، سواء كان فقيها أو شيخا، ولم يأت فخلف عليه ثلاثة أيام، إن غار عليه فلم يلزمه شيء، وإن لم يتخلف وغار عليه صاحبه، فعليه جميع ما خدم في تلك الفتنة من قتل أو جرح.
8. وأما يمين الخمسين يمينا فوقته من الظهر الى العشاء. إن لم يأته صاحبه، فعليه غرم ما اتهم عليه، سواء كان سرقة أو غيرها. وأما عشرة أيمان فليس كذلك، فعلى صاحب يمين أن يأتي بيمين آخر، ويدفع له من رابط عليه اليمين فواته.
9. وأما العبد إن قطع أذن بهيمة، سواء كانت مهرة أو غيرها، إنما لزم رب العبد اثنى عشر مثقالا لاغير.
10. وأما من قتل أخاه، فإن إخوان المقتول يتبعونه بذمه، باثنى عشر رجلا من ظهر المقتول إن كان عنده إخوة، وإن لم يكن عنده إخوة فيجعلهم بالذبيحة اثنى عشرة كذلك.
11. وأما البارود إن كان في الصف، فخرج فيه ما ينيف على اثنى عشر عمارة، ولم يظهر منهم القاتل، ولا من يقوم منهم أنه هو القاتل فعليه جميعا دية المقتول أو قوده.
12. وأما العمد والخطأ في القتل سواء.
13. وأما من اتبع أثر السرقة الى دار أحد، فعليه أن يخرج ذلك الأثر أو يخلص تلك السرقة.
14. وأما السرقة بيننا وبين تكنة، فإنما لزمها غرم تلك السرقة بنفسها، ولا يلزم فيها البشارة ولا غيرها، بعد يمين على ذلك.
15. وأما الدية بيننا وبين تكنة، خمسون مثقالا مع البقرة ذبيحة له لاغير.
16. وأما أكشم خمسة مثاقيل مع نعجة.
17. وأما الصهر والصاحب القديم، فلا يحتاج الرفيق في بلادنا، فهو رفيق ومن معه.

18. وأما غيره، إن كان معه صاحب الركاب فهو رفيق، وإن لم يكن معه صاحب ركاب، فعلى من ادعى أنه خرج من داره، اثنى عشر يمينا من إخوانه، يخلص له ما نهب لصاحبه.

19. وأما المتهمون بالسرقة، فعلى صاحب السرقة الخيار بأخذ من أراد منهم.

20. وأما المعدم فليست عليه البشارة، وإنما لزمت البشارة من كان معه في السرقة.

21. وأما العبد والمرأة والأجير فليسوا بالشركاء في السرقة، فإنما يغرم من كان معهم في السرقة ولا غيرها.

ومن حضر لذلك : ـ الفقير محمد (فتحا) بن ابراهيم بتيلف الهصباوي، ومبارك بن سعيد، والبشير ابن حرمتل، وبلعيد بن أحمد ابن محمد (فتحا)، ومحمد (فتحا) بن موسى، وابراهيم بن علي أبهوش، والحسن بن عليات، والشيخ الحسن بن سالم العبلوي، وابراهيم بن بتغرد، وحميد الأجوجي، وحماد بن علي أمحمد (فتحا)، وسيدي كية بتبلوب، والحسين بن مرزوك سموهري، وحسين أست، والحاج محمد (فتحا)، وعمار أشر الأيوبي، وحماد بن عاشور وبرك بن بيه المسكناوي، ومولود أمريام، وعمر بن أحمد أبي الرجل، وسيدي علي ابراهيم السكمي، وبيه بن حيمود، والشيخ علي السكمي، والشيخ محمد (فتحا) بن الشيخ محمد (فتحا)، والفقير داوود بونيت، والشيخ بهى بن بحليس، وبكريم تسلاني، وسيدي علي بن بويشولن الأعبلاوي، وعدي لمكيشر العزاوي، وسيدي علي أهم، وأحمد بن ابراهيم، والشيخ البشير، وأحمد بن مبارك بن زبير، وغيرهم ممن حضر لذلك.

بعد مراعاة مصالحهم ودرء مفاسدهم، كما يجب شرعا، وبرسم ما ذكر قيده من حضر لذلك أتم اشهاد واكمله، في انسلاخ ذي الحجة الحرام عام 1272، الحسين بن عبد الله بن بلعيد الأعبلاوي، وفقه الله آمين، ومعه في ذلك لفظا ومعنى الحسن بن أحمد بن الحاج الصنهاجي الصبوي، وفقه الله بمنه، وعبد ربه وأصغر عبيده الحسين بن أحمد بن عبد الواسع السموري، وفقه الله آمين.

4

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

فقد اتفقت قبيلة بني أبي بكر أجمع، من غير تخصيص، سدد الله رأيهم، وأصلحهم وأصلح بهم، وجمع شملهم، على :

1. جعل نفاس أربعة وعشرين من أعيانهم (   ) لأمور القبيلة، ويسعون (فيما)

يصلح للقبيلة، ويرفعون مضرتها، ويامرون بالمعروف في البلدة، وينهون عن المنكر، (وينتقمون) من القوى للضعيف، ومن الكبير للصغير، وسائر أمور القبيلة، وما نشأ في بلدهم من القتل والهجم والسرقة وغير ذلك.

2. و(   ) مكيلاته وموزوناته، وعينوا صاع الخميس في ثلاث فطرات، بفطرة الفقيه الأبر سيدي علي بن صالح، وجعلوا في (   ) الميزان بالرطل الذي فيه أربعين ريالا، والصابون بثلاثين ريالا.

3. وأن سائر المسائل التي ليست للسوق، فلا يسأل فيها أحد (   )، وكذا التي للسوق مثل من باع لآخر شيئا وسلفه له للسوق الآتي، فإن وفى وعده فذلك، وإلا فلا يسأله في السوق.

4. وجعلوا أيضا في انصاف من قاتل غيره في السوق، إعطاء عشرة مثاقيل لكل واحد، ومن حامى عن أحدهما فعليه، أي الحامي، مائة مثقال.

5. وجعلوا، أيضا، أن السوق لايسأل فيه من ليس رب النازلة، كإخونه، مثلا، أو فخذه، وإن لقى أحدا وكان رب النازلة فليدعه للشريعة.

6. وجعلوا، أيضا، في انصاف من رسم الله عليه القدرة، وقتل غيره اعطاء مائة مثقال وثلاثين (   ).

7. أما من قتل شيئا عمدا عدوانا بلا شبهة، فانصافه مائة ريال بوجوهها.

8. والسارق في الخميس فانصافه مائة مثقال.

9. فإن كان السارق معدما فأمره بيد أربعة وعشرين نفالس، فإن رأوا قطع يده، كما أمره الله به في كتابه فبه، وإن رأوا نفيه عن البلدة فكذلك، فإن (   ) فذلك لهم، وإن قتلوه فليس عليهم القود ولا عليهم الدية.

10. ومن تعرض لأربعة وعشرين نفالس على إنصافهم، فعليه مائة مثقال (سواء كان) واحدا أو اثنان أو ثلاثة أو أكثر، فعلى كل منهم مائة مثقال.

11. وكذلك من سلك شيئا من انصاف القبيلة الواقع في البلدة، من انصاف القتل، والهجم، وانصاف الخميس، وانصاف موسم إسك، سواء كان في البلدة أو خارجها، فعلى السالك مائة مثقال، سواء كان واحدا أو اثنان أو أكثر.

12. وكذلك جعلوا أن من أكل حقه أو ظلم، وأراد الذبيحة فلا يجاوز إخوانه، أي فخذه وربعه، فإن فعل غير ذلك فعليه مائة مثقال، وكذلك المذبوح عليه إن قبلها فيعطي هو مائة، وربما يقبلها وبلاري. ليس عليه شيء.

13. وكذلك الطلباء (   ) البلدة، فمن كتب منهم حكمين في نازلة فانصافه

مائتان، وكذلك الشيوخ.

14. وأما من أدى شهادته الى غيره ثم رجع عنها بلا شبهة، فانصافه مائة وثلاثين، مثل انصاف القاتل.

15. وعينوا في ربع بني لولو ستة (نفالس) : أحمد بن بهر من بني بتكيض، ومن بني يوسف بن عمر : الفقير (   ) بن مسعود بيرمين، ومن بني عب : أخونا سيدي محمد (فتحا) بن الحسن بن العربي، وخالنا علي بن محمد بن بلعيد أغلس، وابراهيم بن سعيد من آل إسك (   ) بن محمد بن بلخير، وستة اخر في ربع بني أملن : مبارك بن ابراهيم بشمض، وسيدي عبلا التوجنتي، ومحمد بن عبد الله بن بيه من بني (   ) و(   ) من بني أهمو، ومن بني بشن سيدي الحسين خج، ومن بني أزل علي بن عبد الله امكل، وربع بني بلا بن يوسف محمد بن مسعود و(عبد) الله بن أحمد، وأحمد بن الأحرج الأكروفري، والحسن بن برك من (   ) والفقير بهى بن الحويش، والفقير أحمد بن أمغار، وربع بني ابرهيم بن يوسف : الشيخ بهى بن الشيخ همو، وعلي بن بهى بشيخ، ومن بني بلقاسم : ابراهيم بن علي بن عبد الله، ومن الظلعين سيدي محمد بن (   )، ومحمد بن العربي أبغس البزيادي، ومن بني كين : سيدي الحسن بن عدي بسنين.

ومع المذكورين شيخهم : الشيخ أحمد بن الشيخ همو (بن محمد (فتحا)) بن علال، ومقدمهم : أحمد بن الحاج الحسن بن عبد الله بن أحمد الوجماري. فهؤلاء المذكورون اتفقوا على ما ذكر أعلاه.

16. وأن من تخلف منهم على حضرة الجميع فعليه مائة مثقال.

17. وكذلك من عنده انصاف القتل، وكان عديما، فإن إترده إخوانه وجماعته (   ) فيه، (وإلا) سبع كانونته يأخذون بما فعله. أحبوا أم كرهوا.

18. واتفقوا، أيضا، على أن من تخلف عن موعدهم (عما يصلح) لهم من الأمور المتعلقة بهم، فإنصافه ريال بوجهه.

19. وجعلوا أيضا في التخلف الدعوى عند الشيخ، أجره وعشرة أرباع لكل يوم، فكل منها يغرم تخلفاته.

20. وأما إن كانت خارج الشريعة، فهي لأربعة وعشرين المذكورين.

قاله وقيده (   )، ليكون ضياء لهم يوما ما، بتدارت، أواسط شوال سنة 1299 هـ.

5

الحمد لله وحده، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله وسلم على سيدنا (محمد وآله وصحابته).

وبعد، فقد اتفقت جماعة آل بهى أيخيى كلهم، أعيانهم وعامتهم، صغيرا وكبيرا، بنو عبد الله، منهم الفقيه سيدي الحسين بن عبد الله، وأحمد بن ابراهيم، ومحمد (فتحا) بن بكراع، ويحيى بن العتي، وهموش بن الحاج، وسيدي علي بن همو، وسيدي عبد الله بن الحسين وغيرهم، وبنو العزاويون، منهم الفقير بلقاسم بن الحسين بن العسري، وأحمد بن مبارك، وعبدالله بن هند، ومبارك بن محمد وغيرهم، وبنو الأسموريين، منهم الشيخ بهى بن بحليس، والشيخ محمد (فتحا)، والشيخ يحيى بن يحيى، وعلي بن بهي، وأحميد بن مبارك، وداوود بن بنيت، وبهوش بن دَدَّ علي، وداوود بن حيمود، وبركة بن الناجم، ومحمد بن عدي، والحسن بن علي، والحسين بن محمد. وبنو مساكنة، منهم الفقير عمار بن بضار، وهمو (بن جامع)، وحمي بن بشحموض، وسيدي أحمد بن ركي، وأخوه علي، والحسن بن بهوش، وحماد بن عبد الله بن بركة وغيرهم. وبنو الأيوبيين، منهم حماد بن عاشور، وحماد بن الحاج عبد الله، والفقير عمار بن الحاج الحسن أشر، ومحمد بن أحمد بن علي، وبلعيد بن مسعود وغيرهم. وبنو الاعلايون، منهم الشيخ الحسين بن الشيخ سالم، وسيدي ابراهيم بن بوزيد، ومبارك بن علي أبو الزرب، وابراهيم بن مبارك، والفقير مسعود العروي، وعبد الله بن سالم، ومحمد (فتحا)، وسيدي سعيد بن حميد، وبهي بن محمد، وعلي بن عبد الله، وعبد الله بن همو، ومبارك بن أحمد، وابراهيم بن أحمد، وعلي بن حموش، والفقير حماد بن علي، وحماد بن بكريم، والحسين بن الحسن، والحسن بن بلا، ومرزوك بن مبارك بن علي، وعمر بن مسعود، وأخوه حماد، وحماد بن بلقاسم وغيرهم، والاصبايون، منهم : سيدي عبد الله بن الحاج، وسيدي محمد (فتحا) بن الحاج علي، وسيدي الحسن بن سالم، وعبد الله بن بلقاسم، والحاج بهى، ومبارك اسعيد، وأخوه سعيد، وبهوش أفرياض، وسيدي بريك، وعلي بن اللبا، ويحيى بن علي بن عبد الله، ومبارك بن أحمد، والفقير ابراهيم بن علي، وحماد بن بلعيد، والحسن بن عليات وغيرهم.

إنهم اتفقوا على صلاحهم، وصلاح بلادهم في جميع أمورهم :

1. أن من قتل أحدا فعليه أربعمائة مثقال انصاف، وأربعة وعشرون رأسا من الغنم، وغرارتين من تمنت، وصاعين من الادام، وما شبع القبيلة من الطعام.

2. ومن ضرب أحدا بالعمارة من غير جرح فعليه خمسون مثقالا انصافا، والذبيحة.

3. فإن جرح (الضارب) أحدا بالحجارة، فعليه مائة مثقال انصافا للقبيلة، ومائة مثقال لمن جرح وما فوت حتى يبرأ، بعد أن يحلف أنه فوت كذا يعطيه له (الضارب).

4. ومن خرج بالعمارة، وكسر (المصاب) في الرأس أو الرجل أو اليد، فعليه مائة مثقال وخمسون مثقالا انصافا.

ومثل ذلك لمن كسر، وما فوت حتى يبرأ، بعد أن يحلف في المصحف أنه فوت كذا، يعطيه له من كسره.

5. ومن ضرب أحدا بالحجارة، وجرحه في الرأس من غير كسر فعليه خمسة عشر مثقال، والفوت حتى يبرأ، فإن كسر رأسه بالحجارة أو رجله أو يديه، فعليه خمسون مثقالا انصافا، وخمسون مثقالا لمن جرح، والفوت.

6. ومن سرق شيئا في الخلا، فإن تبين فعليه، خمسون مثقالا انصافا، و(رد) ما سرق، ومثله بشارة. وإن اتهم فعليه خمسة وعشرون يمينا.

7. ومن سرق شيئا في الدار أو جموز النحل أو لمتمورة، فعليهماية مثقال انصاف، وخمسون مثقالا (على) هجم الدار، فإن (لم) يبين شيئا فعليه خمسون يمينا.

8. ومن قطع في طريق أسواقهم، فعليه مائة ريال لكل واحد انصافا، ويرد ما نهب وبشارته. ومن قطع في الطريق من غير سوق فعليه ماية مثقال انصافا، ويرد ما نهب مع بشارته.

9. ومن قبض أحدا في داره على الفساد، فعليه مائتي مثقال، ومثل ذلك لرب الدار.

10. ومن تعرض للمرأة في الطريق (يريد) فيها الفساد أو يربطها، فعليه مائة ريال انصافا، ومثل ذلك للمرأة، إن قامت عليه البينة.

11. ومن كتب عقد الزور، وظهر بيده بالتحقيق فعليه مائتي مثقال، سواء الكاتب أو من ظهر عليه.

12. ومن تبع آثار سرقته حتى يدخل بلاد أحد من القبائل، فم ديارهم، وهم يخرجون لهم أو يغرم ذلك السرقة وبشارتها، ويعطيه مائة مثقال انصافا للقبيلة.

13. ومن كسر أسنان أحد فعليه ثلاثون مثقال لكل سن.

14. ومن قلع عين أحد، فعليه نصف الدية.

15. وكذا إن عطب إحدى رجليه أو إحدى يديه، فعليه نصف الدية.

16. ومن قبض في الخلا مع امرأة في الفساد، فعليه مائة مثقال انصافا، مثل ذلك للمرأة.

17. ومن دعا أحدا، عند بعض بني بهى بن يحيى أو مقدمهم، وكسر الدعوة، فعليه عشرة مثقال لكل دعوة، فإن كسر ثلاثة دعوات فعليه ثلاثون مثقال، ويلزمه الغرم.

18. ومن سرق شيئا في جميع مساجد (بني) بهى أيحيى، فعليه مائتي مثقال، إن

تبين انصافا، وكذلك زاوية سيدي ابراهيم بن عبد الله أحرا، وزاوية أتول، فإن من اتهم أحدا بالسرقة فيها فعليه مائة حلاف في ثلاثة أيام.

19. ومن عرف بالسرقة وكان متهما يغرم بشهادة السارق مثله أو البعد أو المرأة. ومن شهد أحدا على الاخر أنه سرق وليس من أهل السرقة، لابد أن يبين ذلك أو يزكوه عشرة من إخوانه، شهادته صحيحة، وإلا فلا. وأما الشاهد إن كان حاله يشهد بالزور لاتقبل شهادته على أحد، غير إن (كان) حاله يسرق وعلم الناس بسرقته، تجوز عليه شهادة من شهد عليه.

وهذا ما تفقوا عليه القبيلة المذكورة، وشهدوا به، وبتاريخ انتصاف شعبان عام 1290.

عبد ربه علي بن بلقاسم بن محمد الرمضاني الاعلاوي، تاب الله عليه آمين، وعبد ربه محمد بن عبد الواسع بن عبد الله الأسموري، وعبد ربه عبد الله بن يحيى الرحالي الأسموري.

الحمد لله وحده.

أعلم بصحة ما رسم أعلاه، فثبت واعلم به. الحسن بن أحمد بن الحاج الصنهاجي الهصباوي.

6

الحمد لله وحده وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه تسليما،

وبعد فقد أشهدتني قبيلة أيت بهى بن يحيى كافة، صغيرا وكبيرا، على :

1. أن جميع الفتن التي وقعت بينهم وبين غيرهم، أو العفو الذي سيقع بينهم وبين غيرهم، فهم فيها سواء.

2. وأن العفو لايكون بين أحد من غيرهم، إلا بمشاورة جميعهم.

3. حيث كان الشر بين قبائل أيت بهى بن يحيى وبين غيرهم، كأيت الجمل وأيت بوبكر وغيرهم، وأعنى بالقبائل : أيت عبد الله، وأيت اعزا، وقبائل أيت الخمس، وكافة صبويا. واتفق من ذكر على أن جميع من خرجهم، وذهب وأعان العدو على إخوته، فعليه بقنطار كان واحدا أو أكثر. وإن كان الخارج معدما فيؤدي عليه سبعة كوانين من إخوانه ما ذكر.

6. فإن نقض هذا العهد قبيلة صبويا، أي نقضوا عهدهم مع أيت الخمس فعليهم قنطاران. إن نقض أيت الخمس العهد فعليهم مثل ذلك. وأيت عبد الله ومن معهم وإن نقضوا كذلك.

7. وكل من قتل من أيت الخمس أحدا من صبويا في وسط الجمع بينهم، فعليه قنطار. وكل من قتل من أيت الخمس أحدا من صبويا في غير الجمع فعليه خمسمائة مثقال.

وكذلك من قتل من صبويا أحدا من أيت الخمس فيما ذكر فعليه مثل ذلك.

8. وكل من دعا أحدا من صبويا من أيت الخمس، ولم يأته الى المكان الذي دعاه إليه، فعليه خمسون أوقية في كل يوم. وإن لم يأته في الأيام الثلاثة فعليه الغرم. ومن دعاه الى المكان الذي علموه، فعلى المدعي اليمين أنه دعاه، ويغرم المدعى عليه.

9. وإن اتبع المسروق اليه، متاعه الى دار، فعلى صاحب الدار أن يخرج أثر السرقة أو تفتش داره أو يخلص السارق المسروق.

10. وكل من أكل متاع الزوايا فعليه الغرم، وعليه الانصاف وهو خمسة وعشرون مثقالا.

11. وكل من ذهب مع أحد من ايت الجمل، من قبيلة تكنة، إن كان صاحب ركاب فليذهب حيث شاء وإلا فلا. وكذلك قبيلة أيت بوبكر ومن معهم كذلك.

12. وكل من عليه حق وذهب الى قبيلة أخرى، وتعرض عليه، فعليه خمسمائة مثقال.

ومن شهد بذلك الشيخ ابراهيم بهي، وابن عمه داود بن بنت، وبركة بن الناجم، ومبارك بن عمر بن بضار، وابراهيم بخشموض، وبلعيد بن حمو بن بيش، وأحمد بن مبارك، وأحمد بن عبد الله بن مسعود، ومحمد بن بلعيد، وأحمد بن عمر أنزر، ومسعود بن العروي، والحسين بن ابراهيم الأيوبي وسيدي سعيد بن محمد بن الري، وعمر بن علال، وسالم بن مبارك المارغي التلويني، والبشير بن مبارك إزكي، وعبد الله بن الحسن العبدلاوي، وسالم بن أحمد من بني حمو، أحمد آمبارك بن سعيد، وابراهيم بن علي، وحماد بن بلعيد، وابن عمه محمد بن جامع أبفريو، وعبد الله بن سيدي أحمد بن الحاج، وسيدي ببكر بن عبد الله بن سالم، وسيدي سعيد بن محمد بن ابراهيم، ومبارك بن أحمد، والحسن بن عليات، ومبارك بن الحاج الأحمادي أزرفان، وبلعيد بن أحمد بن (   )، وجميع صبويا، كبيرا وصغيرا، وكذلك جميع قبائل أيت الخمس، كافة، صغيرا، وكبيرا وكذلك أيت عبد الله، ومن معهم.

وكتب من كان الأمر على يديه، في تاريخ أوائل رمضان عام 1293 هـ. عبد ربه الحسن بن أحمد بن الحاج الأتولي الصنهاجي الصبوي الباعمراني. وفقه الله بمنه آمين.

1. يؤدي القاتل ستين ريالا وعشاء القبيلة. وإذا رفض يلزمه سبعون ريالا انصافا ويتبعه إخوان المقتول، ويقتلونه أينما وجد.

2. السارق إذا رجعت عليه السرقة يعوض المسروق، ويؤدي البشارة وخمسة عشر ريالا إنصاف.

3. الغريب المخل بشرف القبيلة يلزمه أداء عشرين ريالا انصافا رجلا كان أو امرأة.

4. عند حدوث شجار، من أشهر خنجره وحاول الطعن يؤدي خمسة عشر ريالا غرامة، وإذا وضع يده، فقد، على مقبض الخنجر يؤدي خمسة ريالات.

5. عند الجرح بالحجارة، إذ شج رأس المضروب يؤدي الضارب تسعين ريالا، أما إذا مسه، فقط، فإن الضارب يؤدي خمسة عشر ريالا.

6. من يأوي المعروف بالسرقة، يتحمل المسؤولية الكاملة في حالة قيام صاحبه بسرقة، بمجرد مغادرته لمنزل المستضيف.

7. من ضرب أحد والديه يؤدي خمسة عشر ريالا.

8. الدار المتهمة بمساعدة اللصوص تؤدي ستين ريالا انصافا.

9. المتسبب في فتنة، إذا دل على القاتل كفاه ذلك شر الدية، وإلا لزمه دفع دية المقتول.

10. من ناصر متسبب في فتنة يؤدي خمسة عشر ريالا، وإذا تعدد الفاعل يؤدي كل واحد منهم خمسة عشر ريالا.

11. السارق المعدم يؤدي عنه كوانين من قرابته، وإذا رفضوا يعلق بحبل من عنقه فوق نظفية، ويؤتى باهله، فيخيرون بين أن يؤدوا وفقا للعرف أو يقطع الحبل. وإذا قطع الحبل وسقط السارق في الماء ثم هرب، تقع تبعة استرجاعه على أهله.

12. من اقتحم دارا من أجل السرقة، فإذا قتله ربها لايطاله عقاب، ويلزم ورثة السارق أداء انصاف قدره ستون ريالا، وإذا لم يمت السارق ولكن جرح فقط، فإنه يلزم بأداء ثلاثين ريالا انصافا، إذا ضبط السارق بداخل الدار مع بينه، يؤدي خمسة عشر ريالا، أما إذا ضبط في «البحيرة» فإنه يلزم بأداء خمس ريالات.

13. من دخل دار عدل أوفقيه بنوايا سيئة مع وجود بينة يلزمه أداء خمسين ريال انصافا.

14. من كسر الدعوة عند أمغار أو الشريعة يؤدي خمسة عشر ريالا.

15. من ادعى على شخص السرقة دون أن تكون لديه بينة، يلزمه خمسين يمنا خلال ثلاثة أيام.

15. من ادعى أنه متأكد من هوية سارق رآه في عرسته متلبسا بالسرقة، فإنه مطالب بتأدية اليمين، وأن يزكيه عشرة رجال اخرين بإيمانهم، إذاك يؤدي السارق الانصاف. إنصاف سارق البحيرة خمسة ريالات، وسارق الدار خمسة عشر ريالا.

17. قاطع طرق السوق أو أنموكار إذا نفى التهمة، وجب على من قطع عليهم الطريق

أن يحلفواهم وعشرة آخرون من إخوانهم.

18. عند تداول بعض إنفلاس قضية دون بقية انفلاس، فإنهم يلزمون بأداء عشر ريالات انصافا، كل على حدة.

8

1. من حاول اغتصاب امرأة قرب البئر، إذا استغاثت وأدرك قبل وقوع الاغتصاب يؤدي مائة ريال انصاف، وإذا كان قد اغتصب يلزمه خمسمائة ريال.

2. من اختلص في نطفية، أو في طريق السوق. أو في المدرسة وإن حاول ذلك فقط ورئي، يؤدي خمسين ريالا انصافا، وإن تعدد الفاعل فإن كل واحد منهم يؤدي خمسين ريالا.

3. من تشاجر مع غيره بدون أن يستفز، ووصل به الحد الى اشهار كميته دون استعمالها يؤدي عشر ريالات، وإذا استعملها يؤدي خمسين ريالا.

4. من اطلق النار على شخص ولم يصبه، يؤدي خمسة وعشرين ريالا.

5. من ثبت عليه بالبينة أنه سرق الماشية، عنزة كانت أو تيسا، يؤدي مائة ريال.

6. القاتل يلزمه مائة ريال مع النفي.

7. من سرق في الخلا يؤدي خمسة وعشرين ريالا.

8. من ضبط متلبسا بالسرقة أو بنوايا سيئة يؤدي مائة ريال انصافا.

9. من سرق عبدا أو مطمورة يؤدي مائة ريال، عند وجود بينة، وإلا فخمسين يمينا في ظرف عشرة أيام.

10. من كسر رأس غيره يؤدي خمسة وعشرين ريالا، وينفق عليه الى أن يشفى.

11. من اغتصب بكرا يؤدي مائة ريال انصافا وصداق البكر.

12. من ضرب أبويه يؤدي مائة ريال.

13. من دعا أحدا لدى الشرع، فكسر دعوته، يلزم المدعي عليه خمسة عشر ريالا انصافا.

14. المرأة التي تنجب ابنا غير شرعي تؤدي مائة ريالة.

1. من قتل بالسوق يؤدي مائة مثقال.

2. من أخرج كميته يؤدي خمسة وعشرين مثقالا.

3. من ضرب آخر بحجر على رأسه، يؤدي اثني عشر مثقالا، وإذ شج رأسه خمسة وعشرين مثقالا.

4. من ضبط بيده حجر عند نشوب شجار يؤدي خمسة مثاقيل.

5. من ضرب بالكمية دون أن يصيب يلزمه أداء خمسة مثاقيل، ويؤدي عند الاصابة مع الجرح خمسة وعشرين مثقالا.

6. من لطم آخر يؤدي عشرة مثاقيل، وإذا ضربه على ظهره يؤدي خمسة مثاقيل.

7. من ضرب غيره بالعصا، دون أن يصيبه بجرح، يؤدي خمسة مثاقيل.

8. من عمر «مكحلته» دون أن «يخرج» يلزمه خمسة مثاقيل، وإذا «خرج» دون أن يتسبب في خسارة يؤدي خمسة وعشرين مثقالا، وإذا أحدثت خسارة يؤدي خمسين مثقالا.

9. قاطع الطريق يلزمه مائة مثقال انصافا.

10. من عمرت ذمته من طرف عضو في قبيلة أخرى، فجاءه دائنه يطلب دينه متسببا في فضيحة، يؤدي، عامر الذمة، خمسة مثاقيل.

11. من سرق في السوق يؤدي مائة مثقال، ومن حاول الدفاع عنه يؤدي خمسة وعشرين مثقالا.

12. من كسر الدعوة يؤدي خمسة مثاقيل : اثنان منها لأمغار، وثلاثة للقبيلة.

II ـ معجم المصطلحــات

معجم المصطلحات المحلية

أيت الربعين : مجلس ممثلي فرق القبيلة. كانت مهمته الحرص على جعل بنود الوفق العرفي للقبيلة نافذة المفعول.

أباينو : منبع

الاخوة : القرابة من الدم.

الاخوة بالذبيحة : القرابة المصطنعة

الادام : السمن

إد : آل

أركان : شجرة تتكيف جيدا مع الجفاف. يستخرج من نواة ثمارها، التي تقتات منها الأغنام، زيتا ما زال يلعب دورا هاما في تغذية الانسان.

أزغار : الأراضي الواطئة.

أزلو : أداة حديدية كانت تستعمل في إحداث ثغرات بالجدران.

أسند ظهره : طلب الحماية.

أساكا : المجاز.

أسامر : السفح المشمس.

الأعراف : الأوفاق العرفية.

أعانيم : معناها القصبة. كانت تستعمل لقياس سعة «النطفية»
أغفير : فارس يبسط الحماية على الغريب المرافق له.
إفرض : سهريج طبيعي تملأه مياه الأمطار.
أكوك : سد يستعمل لتحويل مياه النهر أو الساقية الى أراضي زراعية.
أكوشم : العجز عن الحركة.
أكدال : مرعى مسيج
أكناري التين الشوكي.
أمزوار : بمعنى المقدم.
إنفلاس : هم أعضاء مجلس أيت الربعين.
الانصاف : ذعيرة مالية كان يلزم بأدائها لجماعة القبيلة كل من خرق عرفا من أعرافها.
أنامر : السفح المشمس.
أنموكار : كلمة شلحية تعني الملتقى، ومعناه الموسم الذي كان يعقد سنويا.
أيت : آل.
البحيرة : أرض مسقية تخصص لانتاج الخضر وبعض أنواع الفواكه.
لبريخ : المناداة.
البشارة : المكافأة المالية التي كان يحظى بها من دل أحدا على ما سرق منه.
تاوالا : الرعي بالتناوب.
ترمت : وحدة لتوزيع ماء الساقية. كانت تعادل نصف يوم .
تصلابت : قطعة من الأرض المزروعة ذات امتداد خطي، طولها أكبر من عرضها.
التعرض : الطعن في الحكم.
تغولة : حصة الأرض التي يتم سقيها في ظرف أربع ساعات.
تكانت : الغابة.
الثغور : الأماكن التي يسهل منها التسرب الى تراب القبيلة.
الجماعة : تأتي في المصادر الوقتية بمعنى مجلس ممثلي الفخذ أو الفرقة أو القبيلة.
جنان : حقل يقع في المجال المسقي.
الخلا : أراضي واقعة خارج المجال المستغل في الزراعة والغراسة.
ددا : صفة يحلي بها الأصغر سنا اسم من يكبره.
الدغموس : النبات المعروف بتكاوت.

الذبيحة : ذبح كان يتوسل به عادة لنيل العفو أو لاستصدار الحماية.
الرّبَا : وحدة لقياس السعة، كانت تعادل لترا.
الرطل : لم يكن بأيت باعمران وحدة مرجعية للوزن سواه، وقد كان اختلاف وزنه تابعا لاختلاف المواد الموزونة.
الرفيق : الشخص الذي ليس في حاجة الى حماية لدخول تراب أيت باعمران.
الريال بولا نْفَاضْ : هو الريال بومدفع، أي الريال الكبير أو الاسباني.
الريال الدْزِيري هو الريال الجزائري، أي الريال الفرنسي الذي كان يعادل خمسة فرنكات.
السّبُولة : سكين قصير مستقيم الرأس.
الشّرّ : الحرب.
الصاع : مكيال للزرع، كان يختلف داخل أيت باعمران من قبيلة الى أخرى. فبينما كان يعادل في خميس أيت بوبكر ست ربعيات أو 1/30 من الغرارة، كان يعادل ثلاث ربعيات بكل من سوق حد بويفورنا وأربعاء أيت عبد الله.
صاحب الرّكَابْ : فارس كان يسبغ الحماية على الغريب الذي يرافقه.
الظهر : الصلب.
العافية : الهدنة.
العَبْرة : مكيال كان يتراوح بين 1 و2 صاع.
العزيب : مرعى طبيعي يوجد في المناطق المرتفعة، كانت تنقل اليه الماشية في بداية الفصل الحار.
العَشَاء : مأدبة كان القاتل مطالبا بإقامتها لجماعة القبيلة.
العَهدْ : عقد الالتزام.
العَيْبْ : حالة توتر العلاقة بين القبائل
الغْرارةَ : مكيال كان يعادل ثلاثين صاعا أو خروبة مراكشية ونصف.
الغرامة : ترد في الأوفاق العرفية بمعنى التعويض.
الغريب : الشخص الذي ليس له بالقبيلة إخوة أو أصهار أو ضامن.
الفخذ : مجموعة من الأسر الكبيرة تربط بينها مصالح مشتركة.
لْفَرْقَة : مجموعة من الفخذات متحالفة. ويبدو أن هذا الاسم اشتق من الكلمة العربية الدارجة لفرقة (النصاب)، اعتبارا لكونها وحدة لتقاسم الحقوق والواجبات بين فرق القبيلة.

الفرضة : الأسرة الكبيرة.
الفطرة : مكيال للزرع.
الفقير : صاحب ورد. وتطلق هذه الصفة بكيفية عامة على الطاعنين في السن.
فم : فج
الفوات : تكاليف العيش.
القبيلة : كلمة كانت تأخذ معاني متعددة. فقد كانت تطلق على «جماعات» متفاوتة من حيث مستوى الوحدة الاجتماعية التي كانت تتولى الاشراف على سائر شؤونها.
القالة : وحدة للقياس كانت تعادل نصف متر.
القنطار : عملة حسابية كان الواحد منها يعادل ألف مثقال. أما في التبادل فقد كان القنطار يعادل خمسمائة ريال.
الكاسي : الضامن.
الكانون : الأسرة الصغيرة.
الكرعة : النصاب.
المد : مكيال كان يعادل 1/16 من الخروبة المراكشية أو قرابة 1/8 خروبة سويرية.
المرس : مجموعة من المطامر.
المعدر : أرض تسقى بفيض نهر.
المعدم : من يعوزه المال بشكليه : العيني والنقدي.
مطمورة : حفرة أسطوانية مبلطة الجوانب والقعر تستعمل لخزن الحبوب.
المقدم : رئيس مجلس إنفلاس، أو المشرف على زاوية.
النطفية : سهريج مغطى كان يستعمل لخزن ماء المطر. وهذه الكلمة مشتقة من الفعل الشلحي إطف بمعنى توفر أو ظفر.
النوبة : مرادف لتاولا.
الولتيمة : من وحدات قياس السعة، كانت تعادل لترين.
اليمين المرضية : يمين يؤديها أشخاص يختارهم المدعى من بين إخوة المدعى عليه.

معجم المصطلحات المخزنية الواردة في المتن

إدالة	: حامية عسكرية.
الأعشار	: رسوم جمركية، أو القدر الواجب تسديده للمخزن من المحصول السنوي من الزرع والزيت.
أفراك	: كلمة شلحية تستعمل بمعنى السياج، وفي الاصطلاح المخزني كانت تعني سورا من القماش يحجب الخيام الخاصة بالسلطان عن بقية خيام المحلة.
الأمان	: عهد الصفح.
الأمين	: مصطلح كان يعني من يشغل وظيفة ما في مجال تسيير مالية الدولة.
الأوقية	: عشر المثقال.
البسيطة	: 1/5 الريال الاسباني.
التحرير	: الاعفاء من الواجبات المخزنية ما عدا الأعشار والزكاة.
التنفيدة	: أمر سلطاني مكتوب، موجه لأحد خدامه بتسليم الشخص، الوارد اسمه في «التنفيدة»، ماهو منصوص عليه بها.

التوقير : حصانة صادرة عن السلطة المركزية، تمتع صاحبها بامتيازات تنسحب كذلك على أعضاء أسرته. والتحرر من الكلف والوظائف المخزنية كان من جملة هذه الامتيازات.

الثغور : المراسي أشو أو المدن الواقعة على ساحل المحيط الأطلسي، أو المواقع التي يسهل التسرب عبرها الى التراب المغربي.

جيش العبيد : جيش استمر منذ عهد السلطان مولاي اسماعيل، الذي حدا في تكوينه حدو السلطان أحمد المنصور الذهبي. وسمي هذا الجيش بالبخاري لأن العناصر الأولى، التي شكلت نواته، أدت القسم على صحيح الامام البخاري.

الحركة : جيش قد يكون نظاميا فقط، أو معززا بفرسان ورماة، عينتهم قبائلهم استجابة لأمر مخزني، يوجه في مهمة.

الخديم : التابع للمخزن.

الخروبة : مكيال للزرع. كان يذكر في الوثائق المخزنية الخاصة بجنوب المغرب مقرونا بصفة مراكشية أو سويرية.

الخليفة : لقب خليفة السلطان بمراكش أو بفاس أو بتافلالت أو بسوس. وقد كان لكل قائد خليفة يعين من بين أقاربه لينوب عنه في حالة غيابه، أو لمساعدته في النهوض بالمهام التي كانت مناطة به.

الخنشة : الكيس.

الدرهم : قطعة نقد فضية، وزنها 991، 2 غ

الذعيرة : غرامة مالية.

الريال : قطعة خمسة فرنكات الفرنسية أو هي الريال الكبير (الاسباني).

السخرة : تعويض عن تنقل مبعوث مخزني للنهوض بمهمة بالقبيلة.

سكة الدرهم : عبارة تميز السكة المغربية عن سكة الريال الاسبانية أو الفرنسية.

سوس : كان المخزن المركزي يقصد به القبائل المستقرة في ما يعرف اليوم جغرافيا بسهل سوس، إضافة الى قبائل جبلية كانت مستقرة بالسفوح المطلة على السهل المذكور.

سوس الأقصى : استعمل في الوثائق المخزنية، أثناء القرن الماضي، بمعنى الأراضي الواقعة بين واد ماسة والمجرى الأدنى لواد درعة.

الشيخ : ممثل القائد بإحدى فرق القبيلة.

الصاكة : واردة في المتن بمعنى الرسوم الجمركية على الصادرات.
طابور : مصطلح عسكري كان يقصد به فرقة مكونة من ستمائة عسكري.
الطالب : العارف بالقراءة والكتابة من ممثلي المخزن. في النصف الثاني من القرن التاسع عشر غدت صفة الطالب تميز الأطر المخزنية التي وجهت لعواصم أجنبية قصد اكتساب الخبرة في تخصصات معينة.
الظهير : قرار سلطاني مكتوب، يعين حقوق وواجبات أحد عناصر الجهاز المخزني أو يعد لها، وقد يخول الظهير امتيازات لأحد المحكومين أو يجددها.
العامل : القائد الذي كان يمثل السلطان في القبيلة (القيادة)،وقد كان هذا اللقب يستعمل أيضا بمعنى حاكم يمتد إشعاع نفوذه خارج أسوار المدينة التي كانت مقرا له، ليشمل منطقة تحددها السلطة المركزية.
عسكر : جيش نظامي.
الفريضة : تعيين القدر الواجب على كل فرقة من فرق القبيلة أو تقاسم فرق القبيلة لكلفة أو وظيفة مخزنية.
الفصال : الاتفاق أو البث في نزاع.
الفنيكة : مكيال كان يعادل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، قنطار وخمسة أرطال وربع رطل.
القائد : ممثل المخزن بالقبيلة ـ القيادة، أو ضابط عسكري.
قبائل الكَيْش : درجت في علاقتها مع المخزن على النهوض بالخدمة العسكرية مقابل إعفائها من الكلف والوظائف المخزنية، وتمتعها باستثمار ما أقطعها المخزن من أراضي.
الكلف : خدمات إجبارية كانت تفرض من قبل المخزن.
لمخازنية : أعوان أحد ممثلي المخزن، يبلغون أوامره أو يوجهون لتنفيذها.
مئونة الدراهم : راتب نقدي.
مئونة مكيلة : قسم من راتب العسكر كان يؤدي قمحا أو شعيرا.
المئونة : كانت من واجبات طاعة المخزن، إذ بها كانت السلطة المركزية توفر تموينها أو تموين ممثليها في حالة التنقل لقضاء مهمات. وكانت تمثل في مقادير معلومة من الزرع والسمن وعدد من رؤوس الماشية، بالاضافة الى مقادير من مواد العلف.

المبايت : قدر مالي تسدده القبيلة أو الفرقة لمبعوث مخزني عن كل ليلة يقضيها بترابها، ويحدد هذا القدر تنفيذ صادر عن المخزن.

المثقال : عشرة دراهم قضية، وهو عملة حسابية.

المحلة : كانت تستعمل للدلالة على جيش جرار أو كتيبة، كما كانت تستعمل أيضا بمعنى مكان نزول أو مقر حامية.

االمكحلة : البندقية.

المكوس : رسوم كانت تفرض على البضائع والمواشي بأبواب المدن والأسواق.

الموزونة : ربع درهم وتصرف بأربعة وعشرين فلسا نحاسيا.

النزايل : مفردها نزالة، وهي مراكز محروسة كانت تتخلل تراب القبائل الواقعة على الطرق التجارية الهامة، بها كانت تتوقف القوافل للاستراحة أو لقضاء الليل مقابل رسوم على البضائع، محددة من قبل السلطة المركزية، ومن مهام حراس النزايل الخفوف لاغاثة من يستنجد بهم من العابرين لتراب القبيلة.

الهدية : فرض واجب عند حلول أحد الأعياء الثلاثة : عيد الفطر، عيد الأضحى، عيد المولد. وقد كان يتضمن مقدارا ماليا وهدايا عينية متعارف عليها.

الوسق :مكيال للزرع يعادل ستين مدا.

الوظائف :الواجبات المخزنية.

III ـ المصادر والمراجع

I ـ الوثائق :

أوفاق عرفية لكل من قبلة أيت بها أيحيى وقبيلة أيت بوبكر أيحيى.
وثائق خصوصية استعرضنا نماذج منها. وثائق مخزنية في صورة ظهائر ومراسلات، ضمنها مراسلات خاصة بشيخ زاوية تازروالت الحسين أهاشم.

II ـ مصادر ومراجع باللغة العربية :

آفا (عمر) ـ قراءة تاريخية في ألواح قبائل سوس والأطلس الصغير ـ **آفاق** (اتحاد كتاب المغرب)، 9 يناير 1982.

ابن زيدان (عبد الرحمان) ـ **العز والصولة في معالم نظم الدولة**. ـ جزءان، الرباط : م. الملكية، 1961.

ابن زيدان (عبد الرحمان) ـ **اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**. ـ 5 أجزاء، الرباط : م. الوطنية، 1929 ـ 1933.

ابن سودة (عبد السلام) ـ **دليل مؤرخ المغرب الأقصى**. ـ الدار البيضاء : دار الكتاب، 1960.

ابن ابراهيم (عباس) ـ **الاعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الاعلام**. ـ الرباط : م. **الملكية**، 1974. ج. 2

ابن خلدون (عبد الرحمان) ـ **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر**. ـ دار الكتاب، 1952، ج. 6.

ابن أبي زرع (علي) ـ **الأنيس المطرب بروض القرطاس**. ـ الرباط : دار المنصور، 1972.

أعفيف (محمد) ـ **مساهمة في دراسة التاريخ الاجتماعي والسياسي لواحات الجنوب المغربي** : تواب في القرن XIX ـــ رسالة لنيل دبلوم الدارسات العليا في التاريخ، كلية الآداب، الرباط، 1982.

أكنسوس (محمد) ـ الجيش العرمرم الخماسي في أولاد مولانا علي الشريف السجلماسي ـ م،خ،ع، D 339

الأكراري (محمد) ـ **روضة الأفنان في وفيات الأعيان**. ـ م،خ،ع D 1332

بنعبد الله (عبد العزيز) ـ **الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية : معلمة** الصحراء (ملحق 1) ـ مطبعة فضالة، 1976.

التمنارتي (أبو زيد) ـ الفوائد الجمة. ـ م،خ،ح 12778 ك.

التوزاني هراج (نعيمة) ـ **الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن** (1873 ـ 1894) : مساهمة في دراسة النظام المالي بالمغرب ـ المحمدية : م. فضالة، 1979.

التوفيق (أحمد) ـ **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر : اينولتان (1850 ـ 1912)**. ـ الدار البيضاء : م. النجاح الجديدة، 1983.

الحجوى (محمد) ـ اختصار الابتسام. ـ م،خ،ع،ج 114.

حجي (محمد) ـ الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين. ـ المحمدية : م. فضالة، 1978

الحضيكي (محمد) ـ **طبقات** ـ نسخة مصورة لمخطوط، D 1123، خ.ع.

رحو (عبد الرحمان) ـ المصطلحات الجغرافية في منطقة تزنيت ـ بحث أنجز في إطار الحصول على الاجازة في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، السنة الجامعية (1975 ـ 76)، د ع. 1.

الزياني (أبو القاسم) ـ الترجمان المعرب عن دول المشرق والمغرب ـ م، خ.ع،د 658.

الزياني (أبو القاسم) ـ الروضة السليمانية في ذكر الدولة الاسماعيلية ومن تقدمها من الدول الاسلامية، م.خ.ح. 76 ـ 16، م.خ.ع. D 1275.

الزياني (أبو القاسم) ـ البستان الظريف في دولة أولاد مولاي الشريف ـ م.خ.ع، D 1577.

الزياني (أبو القاسم) ـ تاريخ الولاية المحمودة البدء والنهاية. ـ م.خ.ح ضمن مجموع لايحمل أي رقم.

السباعي (محمد) ـ البستان الجامع لكل نوع حسن في بعض مآثر السلطان مولاي الحسن. ـ م.ح.ع. D 1346

السلمي (أحمد) ـ الدر المنتخب المستحسن في بعض مآثر أمين المؤمنين مولانا الحسن. ـ م.خ.ح،ج. : 7 ـ 8 ـ 9، 184. 12 ز.

السوسي (محمد المختار) ـ **ايليغ قديما وحديثا**. ـ، الرباط : م.الملكية، 1966.

السوسي (محمد المختار) ـ **خلال جزولة**. ـ أربعة أجزاء، تطوان : م. المهدية.

السوسي (محمد المختار) ـ **المعسول**. ـ 20 ج، الدار البيضاء : م. النجاح، 1961.

السوسي (محمد المختار) ـ **سوس العالمة**. ـ المحمدية

السوسي (محمد المختار) ـ **طاقة ريحان من روضة الافنان**. ـ م. الساحل، 1984.

الضعيف (محمد) ـ «تاريخ» : م.خ.ع D660، م.خ.ع 277.

العثماني (محمد) ـ الواح جزولة والتشريع الاسلامي ـ ميكروفيلم، 1340 خ.ع.

العروي (عبد الله) ـ **مجمل تاريخ المغرب**. ـ الرباط م. المعارف الجديدة، 1984.

غريط (محمد) ـ **فواصل الجمان في أنباء وزراء وكتاب الزمان**. ـ فاس : المطبعة الجديدة 1347.

الفشتالي (عبد العزيز) ـ **مناهل الصفا في أخبار ملوك الشرفا**. ـ تطوان : م. المحمدية، 1964.

القبلي (محمد) ـ مساهمة في تاريخ التمهيد لظهور دولة السعديين. ـ **مجلة كلية الاداب** الرباط، ع. 3 ـ 4، 1978، ص 7 ـ 59.

القدروي (عبد المجيد) ـ **ابن أبي محلي ورحلته من كتاب الأصليت**. ـ بحث قدم لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الاداب والعلوم الانسانية بالرباط، 1984.

مجهول ـ أجوبة في شأن القوانين العرفية ـ م.خ.ح، 5813.

مجهول ـ تقييد مراحل حركة السلطان مولاي الحسن لسوس سنة 1303 هـ، مخطوط في أربع صفحات، خ.ح، 6870.

المراكشي (عبد الواحد) ـ **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**. ـ القاهرة 1949.
المشرفي (محمد) ـ الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية ـ م.خ.ع.د 1463 و.ك 320.
المنوني (محمد) ـ **مظاهر يقظة المغرب الحديث** ـ الرباط : م. الأمنية، 1973، ج. 1
المودن (عبد الرحمان) ـ **اسهام في دراسة العلاقة بين المجتمع القروي والدولة في مغرب القرن التاسع عشر : قبائلايناون والمخزن (1873 ـ 1902)**. ـ بحث قدم لنيل دبلوم الدراسات العيا في التاريخ، يوليوز 1984، كلية الاداب والعلوم الانسانية، الرباط.
الناصري (أحمد) ـ **الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى**. ـ الجزءان : 8 ـ 9، الدار البيضاء : دار الكتاب، 1956.
اليفرني (محمد) ـ **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**. ـ الرباط : منشورات بردي.

فهرس الوثائق

1. أوفاق عرفية :

7 149 عرف قبيلة أيت بوبكر بدون تاريخ

8 152 عرف قبيلة أيت عبد الله بدون تاريخ

8 154 عرف قبيلة أيت اعزا بدون تاريخ

2. وثائق خصوصية :

10 178 عقد تفويت ملكية عقارية بالبيع 1 رمضان 1216 هـ/5 يناير 1802

11 133 شهادة تثبت صحة ملكية أبناء علي أموس لقطعة أرض 1 شوال 1286 هـ/4 يناير 1870.

12 137 جريدة تركة علي بن مسعود التنويني انسلاخ رجب 1237 هـ/3 ماي 1821.

13 276 نسخة حكم صادر عن القاضي محمد السلامي البوبكري 1 جمادى الأولى 1365 هـ/3 أبريل 1846.

14 278 نسخة حكم صادر عن الفقيه الحسن الصنهاجي جمادى الأولى 1307 هـ دجنبر 1889.

15 278 نسخة حكم خالية من ذكر اسم محررها وتاريخ تدوينها

16 94 ر.من ق. محمد الدليمي الى أشياخ باعمرانيين 28 قعدة 1201 هـ/11 شتنبر 1787.

17 115 ر.من.س. مولاي سليمان الى الشيخ هاشم التازروالتي 11 رمضان 1236 هـ/12 يونيو 1821

18 97 ر.من س. مولاي عبد الرحمان الى الشيخ محمد الباعمراني 1 محرم 1240 هـ/26 غشت 1824.

19 98 ر. من أشياخ باعمرانيين الى خليفة السلطان بسوس 29 حجة 1244 هـ/2 يوليوز 1829.

20	102 ر. من أحمد إكني الى س مولاي عبد الرحمان بن هشام	18 شعبان 1253 هـ/17 نونبر 1837
21	116 ر.من س. مولاي عبد الرحمان الى المرابط الحسين أهاشم	8 ربيع الثاني 1270 هـ/ 8 يناير 1854.
22	118 ر.من س. سيدي محمد بن عبد الرحمان الى الحسين أهاشم	11 ربيع الأول 1278 هـ 16 شتنبر 1861
23	121 ر.من س. سيدي محمد بن عبد الرحمان الى الأمير مولاي العباس	11 ربيع الأول 1278 هـ/ 16 شتنبر 1861
24	106 ر.من س. سيدي محمد بن عبد الرحمان الى الحسين أهاشم	26 جمادى الأولى 1279هـ/ 17 نونبر 1862
25	105 ر. من الأمير مولاي الحسن الى الحسين أهاشم	26 رجب 1280 هـ/ 7 يناير 1864.
26	238 ظهير تحرير الطالب سعيد بن ابراهيم الخلفي من الكلف على يد جماعة قبيلة وشيخ المخزن	15 جمادى الأولى 1295 هـ/17 ماي 1878
27	297 نسخة من تقرير وجهة الفقيه ابن عزوز الى الأمير مولاي الحسن	29 جمادى الأولى 1297 هـ/10 ماي 1880
28	262 ر. من س. مولاي الحسن الى نائبه محمد بركاش	22 رمضان 1297 هـ/ 28 غشت 1880.
29	299 نسخة من رسالة موجهة من س. مولاي الحسن الى جماعة أيت باعمران وتكنة	شعبان 1299 هـ/يونيو 1882
30	224 ظهير تعيين القاضي أحمد بن ابراهيم السملالي	شعبان 1299 هـ/ يونيو 1882
31	182 وثيقة تبرز كيفية تقسيم ماسا ادريا في يونيو 1882	15 شعبان 1299 هـ/ 2 يوليوز 1882

33 107 ظهير يسدل التوقير والاحترام على الفقيه أحمد ابن ابراهيم السملالي — 29 شعبان 1299 هـ 16 يوليوز 1882

34 108 ر.من س. مولاي الحسن الى الباشا حمو بن الجيلاني — 1 رمضان 1299 هـ/17 يوليوز 1882

35 114 ظهير يسدل التوقير على المرابطين أولاد سيدي ابراهيم — 2 رمضان 1299 هـ/18 يوليوز 1882

36 228 ر.من ق. ابراهيم أسعيد النصفي الى س. مولاي الحسن — 11 جمادى الأولى 1300 هـ/21 مارس 1883

37 122 ر.من س. مولاي الحسن الى القائد أحمد أصواب الباعمراني — 5 حجة 1300 هـ/7 أكتوبر 1883

38 149 ر. من ق. بيه بن محمد بومعيز المجاطي الى س.مولاي الحسن — 10 ربيع الأول 1301 هـ 9 يناير 1984

39 262 ر.من س. مولاي الحسن الى ق. أحمد العبوبي — 14 جمادى الثانية 1301 هـ/11 أبريل 1884

40 301 ر.من س. مولاي الحسن الى ق. ابراهيم أسعيد — 19 رجب 1301 هـ/15 ماي 1884

41 124 158،179، ر.من ج. مسعود الراشدي الى س. مولاي الحسن — 21 رجب 1301 هـ/17 ماي 1884

42 300 نسخة من الظهير المنظم للترتيب موجهة الى ق.حميدة المختاري — شعبان 1301 هـ/يونيو 1884

43 178 ر. من ق. علي بن عبد الله العبدلاوي الى س. مولاي الحسن — 10 رمضان 1301 هـ/4 يوليوز 1884

44 190 ر. من المقدم أحمد بن لحسن الخلفي الى س.مولاي الحسن — 23 قعدة 1301 هـ/ 14 شتنبر 1884

45 180 ر.من ق. لحسن الصبويي الى س. مولاي الحسن — 22 محرم 1302 هـ/11 نونبر 1884

46 127 ر. من ق. محمد العبوبي الى س. مولاي الحسن 18 جمادى الأولى 1302 هـ/11 شتنبر 1885

47 189 ر. من ق المحجوب الكلولي الى السلطان مولاي الحسن 18 جمادى الثانية 1302 هـ/4 أبريل 1885

48 206 252 ر. من ق. أحمد أصواب الى س. مولاي الحسن 6 رجب 1302 هـ/21 أبريل 1885

49 227 ر. من ق. محمد بن الحسين أهاشم الى س. مولاي الحسن 6 رمضان 1302 هـ/ 19 يونيو 1885

50 131 ر.من ق. أحمد أصواب الى س. مولاي الحسن 1 حجة 1302 هـ/ 11 شتنبر 1885

51 180 ر. من ق. أحمد بن مبارك الزلطني الى س. مولاي الحسن 23 رجب 1303 هـ/ 27 أبريل 1886

52 133 ر.من ق. ابراهيم أسعيد الى س. مولاي الحسن 2 شعبان 1303 هـ/ 6 ماي 1886

53 137 ر. من س. مولاي الحسن الى الباشا حمو بن الجيلاني 8 شعبان 1303 هـ/ 12 ماي 1886

54 191 ر. من ق. محمد بن الطاهر الدليمي الى س. مولاي الحسن 4 حجة 1304 هـ/ 11 غشت 1887

55 190 ر.من ق. أحمد بن مبارك الزلطني الى س. مولاي الحسن 7 حجة 1304 هـ/ 27 غشت 1887

56 223 ر. من أحمد إكني الى الشيخ يحيى والشيخ حمو لاتحمل تاريخا.

الجداول والرسوم والخرائط
.1.

.2.

.3.

مراجع باللغة الفرنسية

— AAFIF (M) :
Les harkas hassaniens d'après l'œuvre d'A. Ibn ZIDANE.
H.T., V. XIX, 1980-81, Fasc. inique.

— ABES :
Les Aït NDHIR. **A.B.**, V.2, Fasc. I, 1917.

— ADAM (A.) :
Remarques sur les modalités du serment collectif dans l'Anti-Atlas Occidental — **Hesp.**, 1948, t. XXXV, 3ᵉ — 4ᵉ tr. pp. 299-310.

— ARNAUD (L.) :
Au temps des MEHALLAS ou le Maroc de 1860 à 1912 — Casablanca : Ed. Atlantides, 1952.

— ARRIBAS (P.) :
Cartas Arabes de Marruecos en tiempo de Mawlay Al-Yazid : 1790-1792. Tétuan : Editorial Cremades, 1961.

— ASPINION (CNE) :
Le régime juridique du sous. C.H.E.A.M.

— AUBIN (E.) :
Le Maroc d'aujourd'ui. Paris : A. COLIN, 1904.

— AYACHE (G.) :
Etudes d'histoire marocaine — Rabat : S.M.E.R., 1979.

— AYACHE (G.) :
La Fonction d'arbitrage du Makhzen — **in Actes de DURHAM**,
Rabat : publication du Bulletin Economique et social du Maroc, 1978, pp. 5-21.

— BADIE (P.) :
Les juridictions coutumières dans les tribus bérhères — C.H.E.A.M.

— BASSET (R.) :
Relations de Sidi-Brahim de Massat traduite sur le texte chelha et annoncée par René Basset. Paris : ERNEST LEROUX, éditeur, 1882.

— BEN DAOUD (M.) :
Recueil du droit coutumier de Massat. **Hesp** , 1924, T. IV.

— BERQUE (J.) :
Qu'est ce qu'une tribu Nord-Africaine. **In Maghreb histoire et sociétés,** Duculot : S.N.E.D.

— BERQUE (J.) :
Structures sociales du Haut Atlas. Paris : P.U.F., 1955.

— BERRADI (L.) :
Les Chorfa d'Ouezzane: Le Makhzen et la France : (1850-1912), thèse inédite, Aix-en-Provence, 1971.

— BRAUDEL (F.) :
Ecrits sur l'histoire: Paris : Flammarion, 1969.

— BRIGNON (J.) & COLLAB :
Histoire du Maroc. Paris : Hatier, 1967.

— BRUNO (H.) :
Introduction à l'étude du droit coutumier des berbères du Maroc centrale.
A.B., 1918, V. 3, Fasc. 4, pp. 297-309.

— BRUNO (H.) :
La justice berbère au Maroc central. **Hesp.**, 1922, t. II, 3e tr, pp. 185-191.

— BRUNO (H.) :
Notes sur le statut coutumier des berbères marocains.
A.B., T.I., Fasc 3, pp. 135-137.

— CATTENOZ (H.G.) :
Tables de condordance des ères chrétiennes et hegiriennes. Edition techniques nord africaines, 1954.

— CENIVAL (P.DE.) et LA CHAPELLE (F.DE) :
Possession espagnoles sur la côte occidentale d'Afrique : Santa-Cruz de Mar pequèna et Ifni. **Hesp** : 1935, T XXI, Fasc. I-II, pp. 19-66.

— CENIVAL (P.DE.) et LA CHAPELLE (F.DE) :
Possession expagnoles sur la côte occidentale d'Afrique.
Hesp : n° 20-21, 1935, P.68

— CHERIF (M.H.) :
Document relatif à des tribus tunisiennes des débuts du XVIIIème siècle. **R.O.M.M.**, 33, 1982, 1er sem., pp. 67-88.

— CHAKER (S.) :
La langue berbère à travers l'onomastique médiévale : EL-BEKRI.
R.O.M.M., 35, 1983.

— CHERIF (M.H.) :
Expansion européenne et difficultés tunisiennes de 1815 à 1830.
A.E.S.C., 25e an., n° 3, Mai-Juin 1970.

— COATALLEN (P.) :
La notion de segmentarité.
A.S.M., 1968.

— DOMENECH LAFUENTE (A.) :
La agricultura en Ifni : Aguas para los Aït Ba Amran !
Africa, Madrid, n° 14, mayoo 1945, pp. 5-13.

— DOMENECH LAFUENTE (A.) :
Las alianzas en Ifni. **Africa**, Madrid, 114, Junio 1951, pp. 273-76.

— DOZY (R.) :
Supplément aux dictionnaires arabes. 2T., BEYROUTH : Librairie du Liban, 1968.

— DRAGUE (G.) :
Esquisse d'histoire religieuse du Maroc. Paris : 1951.

— ENGELS (F.) :
L'origine de la famille, de la propriété privée et de l'Etat. Paris, Edition sociales, 1976.

— ERCKMANN (J.) :
Le Maroc moderne. Paris : CHALLAMEL, 1885.
Faire de l'histoire sous la direction de JACQUES LE GOLFE & PIERRE NORA, Paris : Ed. GALLIMARD, 1974, t. I. II.

— FIGUERAS (T.G.) :
SANTA CRUZ de Mar pequena — Ifni — SAHARA. Madrid : FE, M.C.M.X.L.I.

— FOUCAULD (P. DE.) :
Dictionnaire Touareg — Français.

— FOUCAULD (Charles-Eugène de.) :
Reconnaissance au Maroc : 1883-1884 — Paris : Challamel, 1888.

— GELINER (E.) :
Pouvoir politique et fonction religieuse dans l'Islam marocain. **A.E.S.C.**, Mai-Juin, 1970.

— GERENTON (E.) :
Les expéditions de Moulay El Hassan dans le Souss (1882-1886). **R.C.**, N° 9, sep 1924, pp. 265-281.

— GUILLEN (P.) :
L'Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905, Paris , P.U.F., 1967.

— HAMOUDI (A.) :
Segmentarité, stratification sociale, pouvoir politique et sainteté : Réflexions sur les thèses de Gellner.
H.T., 1974, v XV, Fasc. unique.

— HAMPATEBA (A.) :
La tradiction vivante. in. **Histoire générale de l'Afrique.** UNESCO, 1980, V.I., pp. 191-230.

— HANOTEAU (A.) & LETOURNEUX (A.) :
La Kabylie et les coutumes Kabyles. 3 t., Paris : A. Challamel, 1893.

— HART (D.) :
The Aït BA AMRAN of Ifni : An Ethnographic Survey.,**ROMM**, 15-16 (1973). pp. 61-74.
L'Histoire et ses méthodes, Encyclopédie de la Pléiade.

— HUOT (L.T.) :
L'organisation de la justice indigène dans les Tribus de l'Anti-Atlas. C.H.E.A.M.

— JACKSON (J.) :
An account of Timbuctoo And Housa. London : Frank cass et co. L.T.D., 1967.

— JEAN LEON (L'AFRICAIN) :
Description de l'Afrique. Traduction Epaulard, 2 vol., Paris, 1956.

— JUSTINARD (L.) :
Notes d'histoire et de littérature berbères : Les Haha et les gens du Sous. **Hesp** , 1928, t. VIII, 3e-4 tr, pp. 333-356.

—JUSTINARD (L.) :
Notes sur l'histoire du Souss au XIXe siècle.
Hesp : 1925, t.v, 3e tr., pp. 265-276, 1926, t. VI, 4e tr, pp. 351-364.

— JUSTINARD (L.C.) :
Notes sur l'histoire du Souss au XVI[e] siècle :
I — Sidi Ahmed ou Moussa
II — Carnet d'un Lieutenant d'El Mansour.
A.M., V. XXIX; 1933.

— JUSTINAR D.( ) :
Un petit royaume berbère : Le tazarouait. Paris, 1954.

— LABOISSIERE (de) :
Tribu des Ahl Massa — C.H.E.A.M.

— LA CHAPELLE (F. de) :
Esquisse d'une histoire du Sahara occidental.
Hesp, 1930, t. XI, Fasc. I-II, pp. 35-95.

— LAHBABI (M.) :
Le gouvernement marocain à l'aube de XX[e] siècle.Casablanca : Les édition maghrébines, 1975.

— LAOUST (E.) :
Contribution à une étude de la toponymie du Haut Atlas. Paris : Librairie orientaliste Paul GEATHNER, 1942.

— LAOUST (E.) :
Pécheurs berbères du Souss. **Hesp.**, 1923, 3[e] tr.

— LAROUI (A.) :
Histoire du Maghreb. Paris : Maspéro, 1970.

— LAROUI (A.) :
Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain : 1830-1912, Paris : Maspero, 1977.

— LARUELLE (cne de.) :
Les tekna berberophones du haut oued seyad : Les Id Brahim et leurs tributaires. C.H.E.A.M.

— LE CHATELIER (A.) :
Tribus du sud-ouest marocain : Bassins cotiers entre Souss et Draâ. Paris : ERNEST Le roux, éd., 1891.

— LEVI-PROVENCAL (E.) :
Les historiens des chorfa. Paris : Emile Larosse éditeur, 1922.

— MARROU (H.I) :
De la connaissance historique. Paris : Ed. seuil, 1975.

— MARTIN (A.G.P.) :
Quatre siècles d'histoire marocaine. Paris : Felix Alcan, 1923.

— MARTY (P.) :
Les tribus de la Haute Mauritanie. Paris : imprimerie Levé, 1915.

— MARTY (P.) :
Une tentative de pénétration pacifique dans le Sud-Marocain en 1839.
Hesp., 1921, t.I, 3[e] tr.

— MASSIGNON (L.) :
Le Maroc dans les permières années du 16[e] siècles : Tableaux géographique d'après Leon l'Africain — Alger, 1906.

— MEUNIE (J.) :
Hierarchie social au Maroc présaharien. **Hesp.**, 1956, 3[e]-4[e] tr.

— MEZZINE (L.) :
Contribution à l'histoire du Tafilalet : aspects d'histoire économique et sociale du Sud-Est marocain au XVII[e] et XVIII[e] siècles, à travers l'analyse de quatre documents inédits. Thèse dactylographiée, Paris I, 1977.

— MICHAUX-BELLAIRE (E.) :
Les crises monétaires au Maroc.
R.M.M., Vol. XXVIII, 1919, pp. 41-57.

— MICHAUX-BELLAIRE (E.) :
Les crises monétaires au Maroc.
R.M.M., V. XXXVI, 1918 — 1919, pp. 300 — 304.

— MICHAUX-BELLAIRE (E.) :
L'organisme marocain. **R.M.M.**, vol. IX, 1909, p. I — 43.

— MICHAUX-BELLAIRE (E.) :
SANTA Cruz de Mar Pequèna et le port d'Asaka.
R.M.M., 5 an, n° 9, sep. 1911, pp. 209-226.

— MIEGE (J.L.) :
Documents d'histoire économique et sociale marocaine au XIX[e] siècle.
Paris : C.N.R.S., 1969.

— MIEGE (J.L)
— Le Maroc et l'Europe : 1830-1894. 4 vol, Paris : P.U.F., 1961-1963.

— **MILLOT (L.) :**
Introduction à l'étude du Droit Musulman. Paris : siren, 1953.

— MILLOT (L.) :
Les nouveaux qanoun Kabyles.
Hesp : 1926, t. VI, 4[e] tr.

— MONTAGNE (R.) :
Les berbères et le makhzen dans le Sud Marocain. Paris : Felix Alcan, 1930.

MONTAGNE (R.) :
Le régime juridique des tribus du sud marocain. **Hesp.**, 1924, t. IV, 3[e] tr., pp. 313-331.

— MONTAGNE (R.) :
Un magasin collectif de l'Anti-Atlas : L'Agadir des IKKOUNKA. **Hesp.**, 1929, 2[e]-3[e] tr.

— MONTAGNE (R.) :
Une tribu berbère du Sud-Marocain : Massat.
Hesp., 1924, t. IV, 4[e] tr., pp. 357 — 403.

— MONTAGNE (R.) & BEN DAOUD (M.) :
Documents pour servir à l'étude du droit coutumier du sud-marocain.
Hesp : 1927, t. VII, 4[e] tr., pp. 401 — 445.

— MONTEIL (V.) :
Notes sur IFNI et les Aït BAAMRANE. Paris : Ed. LAROSE, 1948.

— MONTEIL (V.) :
Notes sur les TEKNA. Paris : Ed. LAROSE, 1948.

MORSY (M.) :
Les Ahansala : Examen du rôle historique d'une famille maraboutique de l'Atlas marocain. Paris : MOUTON LAHAYE, 1972.

MORSY (M) :
Comment décrire l'histoire du Maroc.
In. **Actes de DURHAM, Rabat** : publication du Bulletin Economique et Social du Maroc, 1978, pp. 121-143.

— NEHLIL (M.) :
— Lettres chrétiennes.
Paris : E. Guilmoto, 1915.
— L'azerf des tribus et Ksour Berbères du Haut Guir.
A.B., 1915, V.I., fasc : 1 — 2 — 3.

— NORDMAN (D.) :
Les expéditions de Moulay Hassan.
H.T., 1980-81, V.XIX, Fasc. unique.

— OLIVA (P.) :
Notes sur IFNI.
R.G.M., 19, 1971, pp. 85-96.

— PASCON (P.) :
Le commerce de la maison d'Iligih, d'après le registre comptable de Hussayen. B. Hachem : (Tazewalt 1850 — 1975).
A.E.S.C., 35e Année, n° 3-4.

— PASCON (P.) :
Le Haouz de Marrakech. Z.T., RABAT, 1977.

— PRENANT (A.) :
Le rapport ville — campagne dans l'histoire de Maghreb.
In «**sur le féodalisme**», C.E.R.M., Paris : Ed. sociales, 1921, pp. 218 — 220.

— RIVIERE (M.P.L.) :
Traités, codes et lois du Maroc. Paris : Recueil sirey, 1924, t. I.

— ROCHER (G.) :
Introduction à la sociologie générale. 3 V, Paris : Ed. Seuil, 1970

— ROSENBERGER (B.) & TRIKI (H.) :
Famines et épidémies au Maroc aux XVIe et XVIIe siècle.
Hesp. Tam, 1973, 1974.

— ROUARDDECARD (E.) :
Les relations de l'Espagne et du Maroc aux 18e et 19e siècles. Paris : A. PEDONE, Editeur, 1905.

— SALIQUET NAVARRO (L.) :
Los canones de Aït Ba Amran.
Mauritania, Tanger, 1941, 109-10, 151-2.

— SALIQUET NAVARRO (L.) :
Los merabtines del Liano de Tagragra. **Mauritania**, Tanger, 1941, 249-52.

— SALMON (G.) :
Les institutions berbères.
A.M., t. Ier, 1904, pp. 127-148.

— SCHACHT (J.) :
Esquisse d'une histoire du droit musulman trad. de l'anglais par Jeanne et Felix Arin. Paris : Max BESSON, 1953.

— SEGONZAC (E. de) :
Voyages au Maroc : 1899-1901. Paris : A. COLIN, 1903.

— SPILLMANN (G.) :
Distiricts et tribus de la haute vallée du Draâ. Paris : Champion 1931.

— TAMOUH (Z.) :
Le Maroc et le Soudan au XIXe siècle (1830-1894) : contribution à une histoire interrégionale de l'Afrique. — Thèse de Doctorat de 3ème cycle Paris : I, 1982.

— TERRASSE (H.) :
Histoire du Maroc des origines à l'établissement du protectorat français. 2 vol., Casablanca : Editions Atlantiees, 1949.

— THOMASSY (R.) :
Le Maroc et ses caravanes, ou relations de la France avec cet empire. Paris : F. Didot, 1845.

— TIYAN (E.) :
Histoire de l'organisation judiciaire en pays de l'Islam. Paris : Sirey, 1938.

— VALENSI (L.) :
Le Maghreb avant la prise d'Alger. Paris : Flammation, 1969.

— VANSINA (J.) :
La tradition orale et sa méthodologie. **In. Histoire générale de l'Afrique**, UNESCO, 1980, V.I, pp. 167 — 190.

— WEINBERGER (S.) :
La provence médiévale.
R.H., 1982, Av. Juin, p. 274.

الفهـــرس

صادرات
دار توبقال للنشر
توزع في
البلاد العربية
وأوروبا

مطبعة سبو
خليل 3 (لافيليت)، زنقة 15، رقم 24،
الدار البيضاء 05 (المغرب).
الهاتف : 24.06.05/42

Les Editions Toubkal
Immeuble I.G.A. Place de la gare
Casablanca, Belvedère (05) – Maroc.
Tel : 24.06.05/42

هل القبيلة في المغرب مفهوم محلي أم مفهوم مخزني ؟

هذا هو جوهر المسألة. لايكفي في تناولها ترديد البديهيات لأن التاريخ كعلم يتخطى البداهة. ومن دلائل الانكسار المنهجي والفكري، أن نعتمد كوثائق أصيلة بواكر المدرسة الاثنوغرافية !

ما يلفت النظر في دراسة الأستاذ علي المحمدي هو وعيه التام بهذه الاشكالية. سيلاحظ القارىء ثلاث ميزات فيما كتب. الأولى أنه في أغلب الأوقات (إلا في القسم الخامس الذي قدم أصلا كمساهمة في مناظرة عامة) يتحاشى اعتماد أقوال الآخرين، قدامى ومعاصرين، لا يحجم عن ردّ أحكام ابن خلدون ومختار السوسي فأحرى جاك بيرك وروبير مونطاني. ينطلق من، ويقف عند، الوثائق الأولية التي حدّدها بدقة. هذا الموقف يدل على ذهنية علمية فطرية. الثانية أنه قدم لنا باستمرار نماذج لتحليل النصوص سيستفيد منها طلبة الجامعة أيما استفادة وفي نفس الوقت يزودنا بمثال عن التاريخ التحليلي الذي يجب أن يخلق في مناخنا الثقافي العام التاريخ السردي. الثالثة أنه يتحاشى التأويل البعيد لكي لايتحول عمله الى شهادة تزكية لقول أو نظرية.

د. عبد الله العروي

Carta numero 280.

Al Cadi Siti Atman ben Zuber ben Mohammed.

Envio a tu presencia a los llamados MOHAMMED BEN AHMED BEN BRAHIM (3040), de Butuga, MOHAMMED BEN HAMMU BEN MEHAN (6829) y ALI BEN BRAHIM BEN BRIC (4011), de Imuargan y Buarmasen, que pleitean sobre todo lo que fue de Abdellah U Addi.

Resuelva e informeme.

Tiugsa 29 de Noviembre de 1.948.

El Administrador Accta.

GOBIERNO D. L. AFRICA OCCIDENTAL ESPAÑOLA * DISTRITO NORTE * TERRITORIO DE IFNI

DH 44.00